مظاهرُ من التّبايُنِ اللّهجيِّ
في (معاني القرآن) للفرّاءِ

حمدي الجبالي / Hamdi Al - Jabali
أشتاذ مشارك
قسم اللغة العربية /كلية الآداب
جامعة النجاح الوطنية
نابلس . فلسطين

الملخص

هذه دراسةٌ قَصدَ فيها الباحثُ تلمُّسَ مظاهرَ من التّبايُنِ اللّهجيِّ فيما عيّنَهُ الفرّاءُ، وحكاهُ عن العربِ في كتابهِ (معاني القرآنِ)، وقد انتظمَها ثلاثةُ المُستوياتِ اللّغويّة: الصوتيِّ والصّرفيِّ والنحويِّ ، المتّسقةِ من قضايا في العربيّةِ مختلفةٍ مُتباينة.

وقد بيّنتِ الدّراسةُ أنَّ ما وردَ بيانُه من لهجاتٍ يُنبئُ من جهةٍ عن استثمارٍ واسعٍ، وعنايةٍ مُنكشفةٍ واضحةٍ بكلامِ العربِ، سَخّرَها الفراءُ للكشفِ عن معاني التنزيلِ المُباركِ، وبناءِ أحكامهِ وقواعدِه، ويُنبئُ من جهةٍ أخرى عن أنَّ هذهِ اللّهجاتِ لم تكنْ كُلّها ممّا يجوزُ أنْ تُبنى عليهِ القواعدُ لدى الفرّاءِ، فطالما أنكرَ وردَّ بعضَها، ونعتَ بعضًا آخرَ منها بالخطأِ أو باللّحنِ.

Features of Dialect Variation in AL-Fara`a Ma`ani AL-Qura`n

This study was intended to look for some features of dialect variation designated by AL-Fara`a who compiled them in his look Ma`ani AL-Qura`n. It addressed the three linguistic levels of Arabic: the phonological, the morphological and the syntactical, related to different issues of the Arabic language .

The study has pointed out,in the one hand, that the stated dialects are indicative of large investment as well as clear interest in Arabic Speech employed by AL-Fara`a in order to discover the meanings of AL-Qura`n and construct its regulations and rules, and that all these dialects are not suitable for building up rules, according to AL-Fara`a who denied and rejected some of them and described others as errors or grammatically incomplete on the other hand.

بسم الله الرحمن الرحيم

مظاهرُ من التّبايُنِ اللّهجيِّ
في (معاني القرآن) للفرّاءِ

مدخل

على الرّغمِ من وَفرةِ البحوثِ التي كُتبتْ عن الكوفيّينَ عمومًا، والفرّاءِ على وجهٍ مخصوصٍ، إلاّ أنَّ أحدًا منها لم يعرضْ، على نحوٍ مُستقلٍ، للّغاتِ العربيّةِ التي وردتْ في كتابِ (معاني القرآنِ) للفرّاءِ، والتي أنبَهَ إليها فيه، واعتمدَها في بناءِ أحكامِه النّحويّةِ واللّغويّةِ، وإنّما كانتْ إشاراتُ تلكُم البحوثِ إلى تلكم اللّغاتِ محدودةً مقصورةً على الحاجةِ التّي تخدمُ مقصدَ هذا البحثِ أو ذاكَ، لذلكَ جاءَ هذا البحثُ؛ ليكشفَ عن هذهِ اللّغاتِ الّتي حكاها الفرّاءُ في (المعاني)، ويقفَ عليها.

وقد وجد الباحثُ الفرّاءَ في أثناءِ عرضِه الظّواهرَ اللّغويّةَ ومُناقشتِها ينتهجُ مناهجَ عدّةً؛ فتراهُ يكشفُ عن أنَّ ما يعرضُهُ لهجةٌ، يُعيّنُ أصحابَها مرّةً، ويترك ذلكَ أخرى، مُكتفيًا بالإلماحِ إلى ذلكَ بقولِه: لغةٌ، لغتانِ، ثلاثُ لغاتٍ، من العربِ، بعضُ اللغاتِ، بعضُ العربِ، بعضُهم، غيرُهم، لغةُ قومٍ، أكثرُ العربِ، كثيرٌ من العربِ، أو ما أشبهَ ذلكَ ممّا يُشيرُ صراحةً إلى كونِ ذلكَ تبايُنًا لهجيًّا؛ كما تراهُ ينسبُ ما يعرضُه للعربِ دونَ تحديدٍ أو تخصيصٍ. وحرصا على المحافظةِ على النصِّ، ودفعا لتحميله ما لا يحتمل، فإنَّ من منهجِ هذا البحثِ أن يأخذَ بالظّاهرِ الواضحِ الكاشفِ عن أنَّ المسألةَ من قبيلِ التّبايُنِ اللّهجيِّ، ويدعَ غيرَهُ إلاّ أنْ تتضافرَ قرائنُ من كلامِ الفرّاءِ نفسِه تُوجبُ حملَهُ على محملِ التّبايُنِ اللّهجيِّ.

ولمّا كانتْ مُستوياتُ النّظامِ اللّغويِّ مُتعدّدةً تشملُ المُستوى الصوتيَّ والصّرفيَّ والنّحويَّ والدّلاليَّ والبيانيَّ، جاءتْ مَظاهرُ التّبايُنِ اللّهجيِّ في البحثِ موزّعةً على هذهِ المستوياتِ سوى الدّلاليّ والبيانيّ ، فليسَ من شأنِهِ أنْ يُناقشَ شيئًا تعلّقَ بهما، وانضوى تحتَ كلٍّ مُستوًى جملةٌ من المسائلِ، حاولَ الباحثُ ما أمكنَهُ، أنْ يتجنّبَ تكرارَها مرّةً أُخرى. وعليَّ أنْ أُشيرَ إلى أنَّ الإحالةَ إلى (معاني القرآنِ) والآياتِ القرآنيةِ الكريمةِ أودعتُها متنَ البحثِ؛ تجنُّبًا أنْ تتضخّمَ الهوامشُ.

مظاهرُ التباينِ الصّوتيِّ

أوّلاً: الحذفُ والإثباتُ

مقصدُ هذهِ المُباحثةِ أنْ تستشرفَ مظاهرَ التّبايُنِ اللهجيِّ الآتي من الحذفِ والإثباتِ الواقعِ في البِنَى اللّغويّةِ، وهوذو شقّينِ؛ شقٌّ يتعلّقُ بالحركةِ، وشقٌّ ثانٍ يتعلّقُ بالحرفِ.

(آ) . حذفِ الحركةِ وإثباتِها

ناقش الفراءُ في غيرِ موضعٍ في (معاني القرآنِ) حركةَ بعضِ البِنَى اللُّغويّةِ، وكانتْ هذهِ المُناقشةُ مبنيّةً في بعضِ الأحيانِ على لغاتِ العربِ في حركةِ هذا البناءِ أو ذاكَ. وجملةُ ما جاءَ لديهِ في هذا السياقِ يتعلّقُ بهاءِ الضميرِ، وياءِ المتكلّمِ، وهُوَ وهِيَ، ولامِ الأمرِ، وأحدَ عشرَ، وغيرِ ذلكَ من البِنى الّتي اصابَها شيءٌ من ذلكَ.

1 . الهاءِ:

ناقشَ الفرّاءُ حركةَ ضميرِ الغيبةِ الهاءِ في غيرِ موضعٍ في (معاني القرآنِ) [1: 223. وينظر: 2 75 . 76]، فذكرَ أنَّ في هذهِ الهاءِ لغاتٍ عدّةً، من غيرِ أنْ يُحدِّدَ أصحابَ هذه اللغاتِ. ومضمونُ هذهِ المُناقشةِ يتمثّلُ في الآتي:

(آ) إذا كانَ ما قبلَ الهاءِ مُتحرّكًا، ففي ذلكَ لُغتانِ:

1 . فمنَ العربِ من يُسكّنُها وصلاً، فيقولُ: ضربتُهْ ضربًا شديدًا، كما يُسكنونَ ميمَ الجماعةِ في أنْتُمْ، وعليكُمْ. وقد عُزيتْ هذهِ اللّغةُ إلى أزدِ الشّراةِ، وإلى بني كِلابٍ وعُقيلٍ[1]. وموقفُ الفرّاءِ من هذا الإسكانِ مضطربٌ خلاصتُهُ رأيانِ؛ أنَّ هذا الإسكانَ خطأٌ أو لحنٌ محمولٌ على التّوهّمِ؛ لأنَّ حقَّ هذهِ الهاءِ الحركةُ، والثاني أنَّهُ مقبولٌ؛ فهوَ لغةٌ لبعضِ العربِ، قالَ [1: 223] موجّهًا قراءةَ الأعمشِ وعاصمٍ قولَ اللهِ تباركَ وتعالى: ﴿ يُؤدِّهْ ﴾ [آل

عمران: 75]، و ﴿ نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّى ﴾[النساء: 115]، و ﴿ أرجِهْ وأخاهُ ﴾[الأعراف: 11]، و ﴿ خيرًا يَرَهُ ﴾ و ﴿ شرًّا يَرَهُ ﴾[الزلزلة: 7، و 8]، بإسكان الهاءِ في الجميعِ:" فيه لهما مذهبان؛ أمَّا أحدُهما فإنَّ القومَ ظنُّوا أنَّ الجزمَ في الهاءِ، وإنَّما هو فيما قبل الهاءِ. فهذا وإنْ كانَ توهُّمًا، خطأٌ. وأمَّا الآخرُ فإنَّ منَ العربِ مَن يجزمُ الهاءَ إذا تحرّكَ ما قبلَها، فيقولُ: ضربْتُهْ ضربًا شديدًا، أو يتركُ الهاءَ إذْ سكّنها، وأصلُها الرفعُ، بمنزلةِ رأيتُهم وأنتمْ". وقالَ في موضعٍ تالٍ [2: 75 ـ 76]:" وممَّا نَرَى أنَّهم أوهمُوا فيه قولُه: ﴿ نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّى ونُصْلِهْ جَهَنَّمَ ﴾ ظنُّوا ـ واللهُ أعلمُ ـ أنَّ الجزمَ في الهاءِ، والهاءُ في موضعِ نصبٍ، وقد انجزمَ الفعلُ قبلَها بسقوطِ الياءِ منه"، ثمَّ أتى كلامَهُ بقولِ الأعمشِ لإبراهيمَ النَّخَعيِّ وطلحةَ بنِ مُصَرِّف، وقدْ أَوْهَما: لحنتُما.

وقد وردَ النّحويّونَ العربُ على هذهِ الظاهرةِ بالتّأمّلِ والتفسيرِ، فغلّطَها الزّجاجُ؛" لأنَّ الهاءَ لا ينبغي أنْ تُجزمَ، ولا تسكُنَ في الوصلِ، إنَّما تسكُنُ في الوقفِ"، وذلكَ لأنّها" حرفٌ خفيٌّ يُبَيَّنُ في الوصلِ في التذكيرِ، قالَ سيبويه[2]: دخلتِ الواوُ في التذكيرِ، كما دخلتْ الألفُ في التأنيثِ، نحو: ضربتُهُو وضربْتُهَا"[3]، وانتقدها آخرون ووصفوها بالضعفِ؛ لأنَّ الوجه فيها إجراءُ الوصلِ مجرَى الوقفِ[4]. ودافعَ ناسٌ عنها، منهم أبو حيّانَ، الّذي أنكرَ على الزّجّاجِ تغليطهُ ذلكَ، مُعتلاً بأنَّ هذه القراءةَ سبعيّةٌ، وبأنَّ الفرّاءَ أجازَها، وبأنَّ التسكينَ وصلاً ووقفًا لغةٌ عرفَها وحفظَها الكسائيُّ والفرّاءُ، فقد حكى الكسائيُّ عن أعرابِ كلابٍ وعقيلٍ: ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٍ ﴾[العاديات: 6]، بتسكينِ الهاءِ، وكسرِها دونَ إشباعٍ، وأنّهم يقولُونَ: لَهْ مالٌ، وله مالٌ، بالإسكانِ أو الاختلاسِ[5].

وتردّدَ نفرٌ آخرُ بينَ القبولِ والرفضِ، فمكّيٌّ حملَ إسكانَ الهاءِ تارةً على التوهّمِ، وإنْ لم يُصرّحْ بذلكَ، وتارةً أخرَى على أنَّ ذلكَ لغةٌ لبعضِ العربِ،ولكنَّه ضعّفَ المحملَ الأوّلَ، وقوّى الثانيَ على ضَعفِه[6]. ورأى السّمينُ الحلبيُّ أنَّ الإسكانَ إنّما هو إجراءٌ للوصلِ مُجرَى الوقفِ، وإنْ كانَ ذلكَ مقصورًا عندَ بعضِهم على ضرورةِ الشّعرِ، أو أنّها لغةٌ لبعضِ العربِ، نقلَها أهلُ العلمِ والموثوقُ بهم، كالكسائيّ والفرّاءِ[7].

ولعلَّ حملَ هذهِ الظّاهرةِ على أنّها لغةٌ لبعضِ العربِ، هم أزدُ الشراةِ، وبنو كلابٍ وعقيلٍ، كما ذكرَ آنفًا، والأخذَ بها، أقربُ من ردّها وإنكارِها، لوفرةِ النصوصِ القرآنيةِ الواردةِ عليها. فمنها، زيادة على ما سيقَ آنفًا، قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ نؤتِهِ منها ﴾،وقولُه جلَّ ثناؤه: ﴿ فألْقِهِ إليهِم ثمَّ تَوَلَّهْ ﴾، وقولُهُ تعالى: ﴿ يَرْضَهْ لَكُمْ ﴾[الآيات على ترتيبها هي آل عمران: 145، والنمل: 28، والزمر: 7].

2 . ومن العربِ من يُحرّكُها بإشباعِ حركتِها، فيقولُ: ضَربتُهُو ضَربًا، وكلّمتُهو كلامًا، ثمَّ ذكرَ أنَّ هذا الوجهَ هو الأكثرُ. وعزا الأخفشُ[8] هذهِ اللغةَ إلى أهلِ الحجازِ.

(ب) وإذا كانَ ما قبلَها ساكنًا، فقد ذكرَ القرّاءُ أنّهم يختارُونَ ضمَّ الهاءِ من غيرِ إشباعٍ، فيقولُونَ: عنْهُ ومنْهُ، وأنّهم لا يكادُونَ يُشبعُونَ فيقولُونَ: منهو ولا عنهو؛ لامتناعِ تسكينِ الهاءِ وقبلها حرفٌ ساكنٌ، فلما تحرّكت الهاءُ، وامتنع تسكينها اكتفوا بحركتِها من الواوِ. وأشارَ الأخفشُ إلى هذهِ اللّغةِ، وذكرَ أنّها لغةُ قومٍ من غيرِ أنْ يحدّدَ من هم هؤلاءِ القومُ، ثُمَّ وصفَها بأنّها ليستْ جيدةً، وأنّ الأجودَ الإشباعُ، نحو: منهو، من غيرِ أنْ تُكتبَ الواوُ[9].

وتحصّلَ ممّا وردَ قبلاً ثلاثُ لغاتٍ في الهاءِ؛ إسكانُها وصلاً، وإشباعُها بإشباعِ حركتِها، وضمُّها من غيرِ إشباعٍ، وزادَ بعضُهم لُغتينِ أُخريينِ؛ هما إشباعُها بواوٍ، نحو: (يؤدّهُو)، والاختلاسَ، نحو: (يؤدِّه)[10].

(ج) وإذا كانَ قبلَ الهاءِ التي معَها ميمُ الجماعةِ ياءٌ أو كسرةٌ[1: 5، و 388]، نحو: عَليهِم، وبِهِم:

1 ـ فمن العربِ مَن يضُمُّها، فيقولُ: عَليهُم وبِهُم؛ لأنَّ أصلَها رفعٌ في نصبِها وخفضِها ورفعِها. وقد عُزِيتْ هذهِ اللّغةُ على قريشٍ وأهلِ الحجازِ[11].

2 ـ ومن العربِ مَن يَكسرُها، فيقُولُ: عَليهِم، وبِهِمْ؛ استثقالاً للضّمّةَ في الهاءِ وقبلَها ياءٌ ساكنةٌ. وقد عُزِيتْ هذهِ اللّغةُ إلى أهلِ نجدٍ من بني تميمٍ وقيسٍ وأسدٍ[12]. وكانَ الفراءُ قد عرضَ موضعٍ آخرَ في موضعٍ آخرَ [1: 26] في (المعاني) لِضمِّ الهاءِ وكسرِها في مثلِ: عَليْهِم، فأجازَ الوجهينِ، ولم يحملْ أيًّا من الظاهرتينِ على أنّهُ من قبيلِ التّباينِ اللّهجيّ.

3 ـ واللغتانِ الآنفتانِ تجوزانِ، وإنْ كانَ ما قبلَ الهاءِ مفتوحًا ليسَ ألفًا، كقولِهم: ضَرَبَهُمْ، وضَرَبَهِمْ، أمّا إنْ انفتحَ ما قبلَ الياءِ فصارتْ الفتحةُ ألفًا في اللفظِ، فذكرَ الفرّاءُ أنَّهُ لا يجوزُ في الهاءِ إلاّ الضمُّ، كقولِه تباركَ وتعالى: ﴿ وَرُدُّوا إِلَى اللهِ مَوْلاهُمَ الحقِّ ﴾[يونس: 30]، فلا يجوزُ: مولاهِم الحقِّ[1: 5].

وفي موضعٍ آخرَ ألحقَ الفرّاءُ هاءَ التأنيثِ بهاءِ الضميرِ، قالَ [1: 388] معلّقًا على قولِه تعالى: ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾[الأعراف: 111]:" وقد جزمَ الهاءَ حمزةُ والأعمشُ. وهيَ لغةٌ للعربِ: يقفونَ على الهاءِ المكنيِّ عنها في الوصلِ إذا تحرّكَ ما قبلَها ... وكذلكَ بهاءِ التأنيثِ؛ فيقولُونَ: هذه طلحَهْ قد أقبلتْ، جزمٌ؛ أنشدَني بعضُهم[13]:

لمّا رأى أنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فاضطجعْ" .

2 . ياءُ المتكلّمِ:

آ . ذكرَ الفرّاءُ أنَّ الأصْلَ أنْ تُفتحَ ياءُ المُتكلّمِ إذا كانتْ ساكنةً، أو سكنَ ما قبلَها، ثُمَّ ذكرَ أنَّ الأعمشَ وحمزةَ ويحيى بنَ وَثّاب، خرجُوا على هذا الأصلِ فكسرُوها بعدَ سكونٍ، وذلكَ قراءتُهم قولَ اللهِ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿ وَمَا أنتمْ بِمُصْرِخِيِّ ﴾[إبراهيم: 22]، ولكنَّ الفرّاءَ لم يحملْ هذه القراءةَ على أيِّةِ لغةٍ، واكتفى بأنْ جعلها من" وهَمِ القُرّاءِ طبقةِ يحيى، فإنَّه قلَّ من سلِمَ منهُم منَ الوَهْمِ. ولعلَّهُ ظنَّ أنَّ الباءَ في (بِمُصْرِخِيِّ) خافضةٌ للحرفِ كُلِّه، والياءُ منَ المتكلّمِ خارجةٌ من ذلكَ"[2: 75]، في إشارةٍ إلى ردِّها ورفضِها، ولا سيّما أنّهُ قرنَها إلى قراءةِ الحسنِ قولَ اللهِ تعالى: ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّياطُونَ ﴾[الشعراء: 210]، إذ هيَ عندَهُ" من غلطِ الشيخِ"[2: 285].

وإذا كانَ الفرّاءُ لم يحكِ في (معاني القرآن) أنَّ كسرَ ياءِ المتكلّمِ لغةٌ، ولم يحملِ القراءةَ عليها، فقد نقلَ الشيخُ يس[14] عنهُ وعن قُطربٍ أنَّ كسرَ الياءِ في الوصلِ لغةٌ لبعضِ العربِ، هم بنو يربوعٍ، الّذينَ يكسرُونَ باطرادِ الياءَ المُضافَ إليها جمعُ المذكّرِ السّالمُ.

وقد كانَ كسرُ ياءِ المُتكلّمِ السّاكنِ ما قبلَها موضعَ نقاشِ أهلِ العربيّةِ وتأمُّلِهم. فالأخفشُ عدَّ ذلكَ لحنًا، لم يَسمعْ بهِ" من أحدٍ من العربِ، ولا أهلِ النّحوِ"[15]، وهو محجوجٌ بأنَّ ذلكَ مسموعٌ من بني يربوعٍ، كما سبقَ. وكذا الجوهريُّ والزَّجّاجُ وأبو جعفرٍ النّحّاسُ والبغداديُّ كُلُّ أولئكُمْ طعنُوا في كسرِ الياءِ، وردّوهُ؛ لأنَّ الأصْلَ أنْ تُفتحَ ياءُ المتكلّمِ، إذا سكَنَتْ[16]. وذكرَ الأنباريُّ أنَّ كسرَ الياءِ رَديءٌ في القياسِ عندَ النّحويّينَ؛ لكونِه ثقيلاً على الياءِ، وأنَّ مَن عابَ قراءةَ ﴿ بِمُصْرِخِيِّ ﴾، إنّما عابَها لأنّه توهّمَ أنَّ الكسرةَ مُسبّبةٌ عن الباءِ، ثُمَّ دافعَ عن هذه القراءةِ، وقبلَها، مُحتجًّا بأنَّ الياءَ الأولى ساكنةٌ، وياءَ المُتكلّمِ ساكنةٌ، وأنَّ الأصلَ في الفرارِ من الساكنينِ الكسرُ، فعُدلَ إليه، ثُمَّ أضافَ أنَّ كَسْرَها جاءَ متناغمًا مَعَ كسرةِ همزةِ ﴿ إنِّي كفرتُ ﴾ وراءَها مُباشرةً؛ وذلكَ لأنَّ القارئَ أرادَ الوصلَ دونَ الوقفِ، فلمّا كانَ هذا المعنَى مُرادًا، كانَ كسرُ الياءِ أوضحَ وأدلَّ على هذا من فتحِها[17].

وفي ظنّي أنّهُ لا ضيرَ في كسرِ ياءِ المتكلّمِ الساكنِ ما قبلَها، ففي ذلكَ تناغمٌ وانسجامٌ في كسرِها وكسرةِ ما قبلَها ، وأنّ النّطقَ بالياءِ مكسورةً ليس فيهِ ثقلٌ كما يقولُ النحاةُ، ذلكَ أنَّه يماثلُ كسرَ الياءِ في نحوِ قولِك: مررتُ بظبيٍ، ثُمَّ إنَّ المتأملَ يعثرُ على نصوصٍ موثوقةٍ جنحتِ العربُ فيها إلى إسكانِ ياءِ المُتكلّمِ الساكنِ ما قبلَها، وفي ذلكَ تقويةٌ وتعزيزٌ لمنْ كسرَ الياءَ، قالَ الشّاعرُ[18]:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيِّ قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِيِّ

وقالَ الآخرُ[19]:

علَيِّ لعَمْرٍو نعمةٌ بعدَ نعمةٍ لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ

بخفْضِ الياءِ من (فِيِّ)[20]، و (علَيِّ)[21].

ب . وفي إضافةِ المقصورِ إلى ياءِ المتكلّمِ نسبَ الفرّاءُ إلى بعضِ قيسٍ إقرارَ الألفِ وفتحَ الياءِ، وإلى هُذيلٍ قَلْبَ الألفِ ياءً، وإدغامَها في ياءِ المتكلّمِ، وظاهرُ كلامِه أنَّ هذه اللغةَ أيضًا لبعضِ بني سُليمٍ، قالَ [2: 39]:" وقولُهُ: ﴿ يا بُشْرَى هذا غُلامٌ ﴾[يوسف: 19] ﴿ ويا بُشرايَ ﴾ بنصبِ الياءِ، وهي لغةٌ في بعضِ قيسٍ. وهُذيلٌ: يا بُشريَّ. كلُّ ألفٍ أضافَها المُتكلّمُ إلى نفسِه جعلَتها ياءً مُشدّدةً. أنشدني القاسمُ بنُ معنٍ[22]:

تَرَكُوا هَوَيَّ وَأَعنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُقُدِّمُهم وَلِكُلِّ جَنبٍ مَصرَعُ

وقالَ لي بعضُ بني سُليمٍ: آتيكَ بمولِيَّ فإنّه أروى مني".

وأكّدَ الزّجّاجُ أنَّ قلبَ الألفِ ياءً وإدغامَها في ياءِ المتكلّمِ لغةٌ لهُذيلٍ، وذكرَ أنّه" ليسَ أحدٌ من النحويّينَ إلاّ وقد حكى هذه اللغةَ"[23]. وأمّا أبو حيّانَ فذكرَ أنَّ إقرارَ الألفِ لغةُ أكثرِ العربِ، وأنَّ قلبَ الألفِ ياءً وإدغامَها في ياءِ المتكلّمِ لغةٌ لم يُعيّنها سيبويه، حكاها عيسى بنُ عُمرَ عن قريشٍ، وأنَّ ابنَ مالكٍ وابنَ بطّالٍ عيّناها لهُذيلٍ، ثمَّ قالَ:" ولا نحتمُ ذلكَ عندَهم بل يُجيزُونَ القلبَ والإقرارَ الذي عليه أكثرُ العربِ"[24]. وقولُ أبي حيّانَ هذا محجوجٌ بقولِ الفرّاءِ:" وهُذيلٌ: يا بُشريَّ. كلُّ ألفٍ أضافَها المُتكلّمُ إلى نفسِه جعلَتها ياءً مُشدّدةً".

3 . هُوَ وهِيَ:

وعَرَضَ الفرّاءُ لتسكينِ الهاءِ من (هُوَ) و (هِيَ) إذا سُبقَا بالواوِ أو الفاءِ أو ثُمَّ ، من غيرِ أنْ يعزوَ هذا التسكينَ إلى أحدٍ، قالَ:" وكلُّ لامِ أمرٍ إذا استُؤنِفَتْ ولم يكنْ قبلَها واوٌ ولا فاءٌ ولا ثُمَّ كُسرتْ. فإذا كانَ مَعَها شيءٌ من هذه الحروفِ سُكّنَتْ. وقد تُكسرُ مَعَ الواوِ على الأصلِ. وإنّما تخفيفُها كتخفيفِهم (وَهْوَ) قالَ ذاكَ، (وَهْيَ) قالتْ ذاكَ"[1: 285].

وقد وقفَ سيبويه عندَ هذهِ الظّاهرةِ ، فذكرَ أنّ الهاءَ من (وَهْوَ) و (وَهْيَ) سكنتْ تخفيفًا لكثرتِها في كلامِهم، وذكرَ أنّ كثيراً من العربِ يَدَعُونَ هذه الهاءَ في هذه الحروفِ على حالِها[25]. وذكرَ الرّضيُّ أنَّ تسكينَ هاءِ (هَوَ) و (هِيَ) جائزٌ بعدَ الواوِ والفاءِ ولامِ الابتداءِ من غيرِ أنْ يُشيرَ إلى أصحابِ هذهِ اللغةَ[26]، إلاّ أنَّ أبا حيانَ عزا ها إلى نجدٍ[27].

وإسكان هاء (هُوَ) و (هِيَ) مَعَ هذه الأحرف حدثٌ صوتيٌّ مردُّهُ تخفيفُ ثقل النطقِّ الناتج عن كثرة الحركات وتواليها فيما جُعلَ كالكلمة الواحدة، يقولُ الزّجّاج[28]:" ويجوزُ في قوله تعالى: ﴿ فَهِيَ كَالحِجَارَةِ ﴾ [البقرة: 74]: ﴿ فَهْيَ كَالحِجَارَةِ ﴾، بإسكان الهاء؛ لأنَّ الفاءَ مَعَ هِيَ قد جَعَلَت الكلمةَ بمنزلة فَخْذ، فتُحذفُ الكسرةُ استثقالاً". وظاهرةُ إسكان المُتحرّك فيما كانَ كلمةً واحدةً ظاهرةٌ فاشيةٌ في اللهجات العربيّة، كما في (فَخِذ) و (فَخْذ)، و (كَبِد) و (كَبْد)، وقرأتْ بها القرّاءُ، كقراءة: ﴿ يومَ يَجْمَعُكُمْ لِيَومِ الجَمْعِ ﴾[التغابن: 9]، بسكون العين من (يَجْمَعُكُمْ)، لكثرة توالي الحركات، وكقراءة: ﴿ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللهِ ﴾[الإنسان: 9]، بسكون الميم من (نُطْعِمُكُمْ)[29] ، وقالَ الأخفشُ: " ... نحو: عَلْمَ، وقدْ ضُرْبَ، ونحو ذلكَ. سمعتُ من العربِ من يقولُ: جَاءتْ رُسُلْنا، جزمَ؛ وذلكَ لكثرة الحركة"[30].

وهذا النوع من التخفيف يكثرُ في حروف الحلق[2: 47]، وقد يكونُ في غيرها، نحو: حَسْنَ، والأصلُ: حَسُنَ، فأُسكنتِ السينُ على التخفيف[31]، كما أنَّهُ مُقيدةٌ عندَهم فيما كانتْ عينُهُ مضمومةً أو مكسورةً، أمَّا ما عينُهُ مفتوحَةٌ ،كَجَمَلٍ، فهوَ أخفُّ عليهم من المضموم أو الكسور[32]، فلا يُخفّفُ؛ لكثرتِه في كلامهم[33]، وما جاءَ منهُ فهو شاذٌّ، لا يُقاسُ عليه[34].

4. لامُ الأمر:

ذكرَ أنّ الفرّاءُ أنَّ لامَ الأمرِ تُكسرُ إذا كانتْ مسأنفةً غيرَ مسبوقة بواوٍ ولا فاءٍ ولا ثُمَّ، كقولكَ: لِتَقُمْ، وتُسكّنُ إذا كانَ معَها شيءٌ من هذه الحروف، كقولكَ: وَلْتَقُمْ أو فَلْتَقُمْ أو ثُمَّ لْتَقُمْ، ثُمَّ ذكرَ أنها قد تُكسرُ مع الواوِ خاصّةً على الأصلِ، كقولكَ: وَلِتَقُمْ، وأضافَ أنَّ بني سُليم يفتحونَها مطلقًا إذا استؤنفتْ، قالَ [1: 285]في قوله تعالى: ﴿ فَلْتَقَمْ ﴾[النساء: 102]:" وكلُّ لامِ أمرٍ إذا استُؤنفتْ، ولم يكنْ قبلَها واوٌ ولا فاءٌ ولا ثُمَّ كسرتَ. فإذا كانَ معها شيءٌ من هذه الحروف سُكّنتْ. وقد تُكسرُ معَ الواوِ على الأصلِ ... وبنو سُلَيمٍ يفتحُونَ اللامَ إذا استُؤنفتْ، فيقولُونَ: لَيَقُمْ زيدٌ، ويجعلُونَ اللامَ منصوبةً في كلِّ جهةٍ". ونقلَ أبو حيّانَ عن الفرّاءِ ما قالَه في لغةِ بني سُليمٍ، وأضافَ نقلاً عنه" أنها تفتحُ بفتحة الياءِ بعدَها"، أي تُفتحُ إنْ فُتحَ تاليها، نحو: لَيَقُمْ، بخلافِ ما إذا انكسرَ نحو: لِيَذهَبْ، أو انضَمَّ نحو: لِيَكرمْ"[35] فلا تفتح، بل تكسرُ قبلَ الكسرِ والضمِّ.

وإذا كانَ الفرّاءُ قد قَبِلَ فتحَ اللامِ غيرِ المسبوقة بأحدِ أحرفِ العطفِ بناءً على لُغةِ بني سُليمٍ، فقد منعَهُ آخرونَ ورفضُوه، فذا الزَّجَّاجُ خطَّأَ ذلكَ ورفضَهُ؛" لئلا تُشبهَ لامَ التوكيد"[36]، وإذا كانَ أيضًا قد أجازَ أنْ تُكسرَ اللامُ مَعَ الواوِ خاصّةً على الأصلِ، فاللغةُ الجيّدةُ عند آخرينَ أنْ تَسكُنَ مَعَها ومَعَ الفاءِ؛ لأنّهما غيرُ مُنفصلتينِ عمّا بعدَهما، وصارتَا كأنّهما من نفسِ الحرفِ، وهذا يُؤدّي إلى توالي الحركاتِ، ولهذا كانَ كسرُها على الأصلِ بعدَ (ثُمَّ) هو الجيد ؛ لأنَّ (ثُمَّ) منفصلةٌ؛ على أنَّهُ قد سكّنَها قومٌ من العربِ بعد ثُمَّ؛ لشبهها بالواوِ[37] . وأيًّا كانَ الأمرُ؛ فإنّ هذا الإسكانَ حدثٌ صوتيٌّ جنحتْ إليه العربُ للتخفيفِ من ثقلِ اللفظِ الحاصلِ بتتابُعِ الحركاتِ في الكلمةِ الواحدةِ، ذلكَ لأنَّ حرفَ العطفِ مع اللامِ مع الفعلِ قد جعلَ الجميعُ ككلمةٍ واحدةٍ.

5 . أحدَ عَشَرَ:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ من العربِ مَن يُسكّنُ العينَ من أَحَدَ عَشَرَ وثَلاثَةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ في المذكّرِ تخفيفًا؛ لكثرة الحركات، فيقولُ: أحدَ عْشَرَ، و ثلاثةَ عْشَرَ، ولكنّهُ لم يُحدِّدْ مَن هم هؤلاءِ العربُ، قالَ [3: 203]:" فإنَّ العربَ تنصبُ ما بينَ أَحدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ في الخفْضِ والرّفْعِ، ومنهم مَن يُخفِّفُ العينَ في تِسْعَةَ عَشَرَ، فيَجزمُ العينَ في الذُّكران، ولا يُخفِّفُها في: ثلاثَ عَشْرَةَ إلى تسعَ عَشْرَةَ؛ لأنَّهُم إنّما خفضُوا[38] في المذكّرِ لكثرة الحركات. فأمّا المؤنّثُ فإنَّ الشينَ من عَشْرةٍ ساكنةٌ، فلم يُخفِّفُوا العينَ منها فيلتقي ساكنان. وكذلكَ: اثنا عَشَرَ في الذُّكران لا يُخفَّفُ العينُ؛ لأنَّ الألفَ من اثنا عَشَرَ ساكنةٌ، فلا يسكُنُ بعدَها آخرُ فيلتقي ساكنان". فالّذي يتبدّى من حديث الفرّاءِ أنَّ إسكانَ العينِ من عَشَرَ في العددِ المركّبِ، سوى اثني عَشَر، لغةٌ لبعضهم، وأنَّ هذا الإسكانَ باعثُهُ الأوّلُ ثقلُ النطّقِ الناتجِ عن كثرة الحركاتِ وتواليها فيما يُشبهُ الكلمةَ الواحدةَ، لذا كانَ مثلُ هذا الإسكانِ جائزًا عندُه تخفيفًا على اللسانِ، وتقليلاً من الجهدِ العضليِّ المبذولِ في نطقِ الكلمةِ، ويشترطُ الفرّاءُ لهذا التسكينِ ألاّ يُؤدّي إلى التقاءِ ساكنين، فلو وقعَ ذلكَ، كما في: اثنا عْشَرَ، وثلاثَ عْشْرَةَ؛ لامتنعَ التسكينُ.

ويَشهدُ لما ذهبَ إليه الفرّاءُ ما رُويَ عن أبي جعفرٍ أنَّهُ قرأَ: ﴿ عَلَيهَا تِسْعَةَ عْشَرَ ﴾ بالوصلِ[39]، وعن ابنِ القعقاعِ وأبي عمرٍو أنَّهُما قرأَا[40]: ﴿ أَحَدَ عْشَرَ ﴾[يوسف: 4]، ولعلَّ تَينكَ القراءتينِ حادي أبي جعفرٍ النّحاس[41]، على غيرِ عادته، أنْ يُوافقَ الفراءَ إذْ ذهبَ ذلكمُ المذهبَ.

ولعلهُ غريبٌ أنْ يُجيزَ الفرّاءُ ما أجازَ، ويمنعُ ما منعَ، وكلا المُجازِ والمُمتنعِ مسموعٌ عن العربِ، مرويٌّ عنهم. فأمّا الأوّلُ فقد كَفَى ما ذُكرَ آنفًا عن رَجْعِ القولِ فيه، وأمّا الثاني، فلا وجهَ لردِّ نحو: اثنا عْشَرَ، وقد رُويَ عن ابنِ هُبيرَةَ[42]، أو عنهُ وعن ابنِ القعقاعِ أنّهما قرأَا[43]: ﴿ اثْنَا عْشَرَ شَهْرًا ﴾[التوبة:26]، فجمعًا بين ساكنين؛ الألفِ والعينِ، على حدِّ قولِهم: التقتْ حَلقتَا البِطانِ. هذا من جهةٍ ومن جهةٍ أُخرى فردُّ الفرّاءِ نحوَ: اثنا

عْشَرَ، يجعلُ المرءَ في شكٍّ مطلقٍ كلّما نسبَ النّاسبُونَ شيئًا إلى الكوفيينَ، فقد نُسبَ إليهم جميعًا[44] أنهم يُجيزونَ: التقتْ حلقتَا البِطانِ، ويقسونَه، والفرّاءُ، كما لا يخفَى على ذي لُبٍّ من رؤوسِهم.

وقد يكونُ مُناسبًا أنْ نذكرَ أنَّ حركةَ صدرِ المركبِ تركيبًا مزجيًّا ممّا آخرُهُ ياءٌ تحذفُ لتوالي الحركاتِ وكثرتِها، كحذفِها من ياءِ معدي كَربَ مطلقًا، وحقُّها أنْ تُحرّكَ بالفتحِ، كحضرَموتَ. ووجهه أنَّ الكلمتينِ صارتا ككلمةٍ واحدةٍ، فلو حرّكتِ الياءُ لتوالتِ الحركاتُ ، وهذا ثقيلٌ وبخاصّةٍ في الياءِ بعدَ الكسرةِ[45]. وذكرَ الأنباريُّ أنهم أسكنُوا الياءَ ههنا، وفي نحو: قالي قلا وبادي بدا؛ لأنّ الحركةَ على الياءِ تُستثقلُ، لكونِها حرفَ علّةٍ[46].

(ب) . حذفُ الحرفِ وإثباتُه

ثمّ تبايُنٌ لهجيٌّ جاءَ لدى الفرّاءِ في (معاني القرآنِ) باعثُهُ تَبايُنُ اللهجاتِ العربيّةِ في حذفِ بعضِ الأصواتِ أو إثباتِها، في بعضِ الأبنيةِ اللّغويةِ، كـ (أنا)، وياءِ المتكلّمِ، وواوِ الجماعةِ، وذلك، والمنقوصِ.

1 . أنَا:

ذكرَ الفرّاءُ[2: 144] أنَّ منَ العربِ، من غيرِ أنْ يُسمّيَهم، من يُثبتُ الألفَ في الضميرِ (أنا) وقفًا ووَصلاً، فيقولُ: أَنَا، واستشهدَ لإثباتِها[47] بقولِه تعالى: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾[الكهف: 38]، بإثباتِ الألفِ، والمعنَى: لكِنْ أنَا هُوَ اللهُ رَبِّي، فتُرِكَ همزُ الألفِ من (أنا)، وكُثُرَ بها الكلامَ، ثُمَّ أُدغمتِ نونُ (أنا) مَعَ نونِ (لكن)[48]؛ كما ذكرَ أنَّه يجوزُ حذفُها في غيرِ القرآنِ، واستشهدَ لذلكَ بقولِ الشّاعرِ[49]:

وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لا أَقْلِي

أي: لكنْ أنا إيّاكَ لا أقلي، فحُذفتِ الهمزةُ، فتلاقتِ النونانِ، فكانَ الإدغامُ؛ وبما حكاهُ الكسائيُّ عن العربِ تقولُ: لكنَّ واللهِ، يريدونَ: لكنْ أنا واللهِ؛ وعنْ بعضِهم يقولُ: إنَّ قائمٌ، يريدُ: إنْ أنا قائمٌ، فتركَ الهمزَ في الموضعينِ، وأدغمَ. وأشارَ الفرّاءُ إلى لغةٍ أُخرَى لبعضِ العربِ يقولُ إذا وقفَ: أَنَهْ، بالهاءِ، وعزا هذه اللغةَ إلى عُليا تميمٍ وسُفْلى قيسٍ.

وذكرَ الزمخشريُّ[50] أنَّ أبا عمرِو بنِ العلاءِ قرأَ بالهاءِ في الوقفِ (لكنّهْ) من قولِه تعالى: ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ﴾، وهي قراءةٌ موافقةٌ لهذهِ اللغةِ، وتشهدُ لها، كما ذكرَ أنَّ أُبيَّ بنَ كعبٍ قرأَ: (لكنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبّي) على الأصلِ، وأنَّ عبدَ اللهِ قرأَ: (لكنْ أنا لا إلهَ إلاّ هو ربّي). وكلتا القراءتينِ تشهدُ للُغةِ من يثبتُ الألفَ وصلاً. وأنبهَ الرّضيُّ[51] إلى لغةِ من يقفُ على الضميرِ (أنا) بالهاءِ، وعزا ذلكَ لبعضِ الطّائيّينَ، وجعلَ منهُ قولَ حاتمٍ: هكذَا فَزْدِي أَنَهْ[52]، وحذا حذوهُ البغداديُّ[53]، ولكنّهُ لم يُعينْ أصحابَها، وذكرَ أنَّ ذلكَ قليلٌ، كقولِ الشّاعرِ:

لَوْ كُنْتُ أَدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَه مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ أَنِّي مَنْ أَنَهْ

وللنّحويّينَ في الهاءِ في (أَنَهْ) وجهانِ؛ أنْ تكونَ بدلاً من الألفِ في (أنَا)؛ لأنَّ الأكثرَ في الاستعمالِ إنّما هو (أنا) بالألفِ، والهاءُ قليلةٌ جدًّا، أو أنْ تكونَ أُلحقتْ لبيانِ الحركةِ، كما أُلحقتِ الألفُ، فتكونُ قائمةً بنفسِها، كما الألفُ كذلكَ[54]، وإلى هذا ذهبَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ، قالَ:" الاسمُ (أَنَ)، فإذا قلتَ: أَنَا، أو: أَنَهْ، فالألفُ والهاءُ لبيانِ الحركةِ"[55].

وإذا كانَ الفرّاءُ لم يعزُ إثباتَ ألفِ (أَنَا) وصلاً ووَقفًا إلى قومٍ مخصوصينَ، فقد عزاها غيرُهُ إلى بني تميمٍ[56]. وأكّدَ الرّضيُّ[57] أنَّ إثباتَ الألفِ في السّعةِ وصلاً ووَقْفًا، لغةُ لبني تميمٍ، ثمّ ذكرَ أنّ غيرَهم لا يُثبتُونَها في الوصلِ إلاّ في ضرورةِ الشّعرِ.

وفصّلَ بعضُ النحويينَ[58]، فذكرَ أنَّ ألفَ (أنا) لا تثبتُ وصلا في الكلامِ إلا إذا كانَ بعدَها همزةٌ سواءٌ أكانتْ مكسورةً نحو: أنا إذنْ أُكرمَكَ، أم مضمومةً أو مفتوحةً، كقراءةِ نافعٍ[59] قولَ اللهِ تعالى: ﴿ أَنَا أُحْيِي ﴾[البقرة: 258]، وقولَهُ تعالى: ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ ﴾[الأعراف: 143]، ونحوِ ذلكَ ممّا جاءَ في القرآنِ بهمزةٍ بعدَهُ، أمّا في الشّعرِ مَعَ غيرِ الهمزةِ، فتثبتُ ضرورةً، كقولِ الشّاعرِ[60]:

أَنَا سَيْفُ العَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا

ومنعَ أبو جعفرٍ النّحاسُ[61] إثباتَ الألفِ وصلاً إلاّ في الضّرورةِ، وذكرَ أنّهُ لا وجهَ لنافعٍ في إثباتِها في قولِه: ﴿ أَنَا أُحْيِي ﴾. وفي ظنّي أنَّهُ لا ضيرَ من إثباتِ ألفِ أنا مُطلقًا، ما دامَ السّماعُ يعضدُه.

2 . ياءُ المُتكلّمِ:

لقد أشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ ياءَ المتكلّمِ تُحذفُ، سواءٌ أكانَ قبلَها نونٌ أم لم يكنْ، وذكرَ أنَّ منَ العربِ مَن يُثبتُها، وأنَّ منهم مَن يحذفُها، ولكنّه لم يُحدِّدْ أصحابَ كلِّ لغةٍ، قالَ [1: 200 . 201. وينظر 1: 90، و 394] في أثناءِ وقوفِه على قولِه تعالى: ﴿ فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ للهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾[آل عمران: 20]." للعربِ في الياءاتِ التي في أواخرِ الحروفِ مثل: اتّبعَنِ، وأكرمنِ، وأهانَنِ، ومثل قولِه: ﴿ دَعْوَةَ الدّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾[البقرة:186] ﴿ وَقَدْ هَدَانِ ﴾[الأنعام: 80] أنْ يحذفُوا الياءَ مرةً، وأنْ يُثبتوها مرّةً. فمن حذفَها اكتفَى بالكسرةِ التي قبلَها دليلاً عليها، وذلكَ انّها

كالصّلة، إذ سكنَتْ وهيَ في آخرِ الحروفِ، واستُثقلَتْ فحذِفتْ. ومَن أتمّها فهو البناءُ والأصلُ. ويفعلُونَ ذلكَ في الياءِ، وإنْ لم يكنْ قبلَها نونٌ، فيقولُونَ: هذا غُلامي قد جاءَ، وغلامِ قد جاءَ".

3 . واوُ الجماعة:

عزا الفرّاءُ إلى هوازنَ وعُليا قيسٍ حذفَ ضميرِ الجماعةِ الواوِ اكتفاءً بضمّةِ ما قبلَه في الفعلِ الماضي المُسندِ إلى الواوِ، كقولِهم في ضَرَبُوا: قد ضَرَبُ، وفي قالُوا: قد قَالُ، وأجازَ ذلكَ، قالَ[1: 91]:" وقد تُسقطُ العربُ الواوَ، وهي واوُ جمعٍ، اكتُفِيَ بالضمّةِ قبلَها، فقالُوا في ضَرَبُوا: قد ضَرَبُ، وفي قَالُوا: قد قَالُ ذلكَ، وهي في هوازنَ وعُليا قيسٍ"، ثُمَّ ذكرَ من الشّواهدِ على هذهِ اللغةِ قولَ الشّاعرِ[62]:

إذَا ما شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا وَلا يَأْلُو لَهم أَحَدٌ ضِرَارَا

يريدُ: شاؤُوا، وقولَ الآخرِ[63]:

مَتَى تَقُولُ خَلَتْ مِنْ أَهْلِها الدّارُ كَأَنَّهُمْ بِجَنَاحَي طَائِرٌ طَارُوا

يريدُ: تقُولُوا، وقولَ الشّاعرِ[64]:

فَلَو أنَّ الأَطِبّا كَانُ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الأَطِبّاءِ الأُسَاةُ

يريدُ: كانُوا. وكانَ سيبويهِ[65] قبلَ الفرّاءِ أشارَ إلى هذهِ اللغةِ، وعزاها إلى ناسٍ كثيرٍ من قيسٍ وأسدٍ، واستشهدَ لها بخمسةِ أبياتٍ ساقَها كلَّها شواهدَ لطريقةٍ لهمْ في إنشادِ القوافي، يحذفُونَ الواوَ التي هيَ علامةُ المُضمرِ. والأبياتُ هي قولُ الشّاعرِ[66]:

لا يُبْعِدِ اللهُ إِخْوَانًا تَرَكْتُهُمُ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ البَينِ مَا صَنَعُ

والأصلُ ما صنعُوا، فحَذفَ الواوَ اكتفاءً بالضّمةِ عنها، وقولُهُ[67]:

لَو سَاوَفَتْنَا بِسَوْفٍ مِنْ تَحِيَّتِها سَوْفَ العَيُوفِ لَرَاحَ الرّكبُ قَدْ قَنِعُ

يريدُ: قَنِعُوا، فحذفَ الواوَ اجتزاءً عنها بالضّمةِ، وقولُهُ[68]:

طَافَتْ بِأَعْلاقِهِ خَوْدٌ يَمَانِيَةٌ تَدْعُو العَرَانِينَ مِنْ بَكْرٍ وَمَا جَمَعُ

أي: جمعُوا، فحذفَ الواوَ اكتفاءً بالضمّةِ قبلَها، وقولُهُ[69]:

جَزَيت ابنَ أَرْوضى بِالمَدِينةِ قَرْضَه وَقُلْتُ لِشُقَّاعِ المَدِينَةِ أَوْجِفُ

يريد: أوجِفُوا، وقولُ الآخرِ[70]:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الحَقِّ أَنْ قَدْ غَوَيْتُمُ بَنِي أَسَدٍ فَاسْتَأْخِرُوا أَو تَقَدَّمُ

أي: فتقدّمُوا، فحذفَ الواوَ كما حذفَها فيما تقدّمَ. ومن الشّواهدِ على حذفِ الواوِ اجتزاءً بالضمّةِ عنها إضافةً إلى ما ذُكرَ قولُ الشّاعرِ[71]:

لَوْ أَنَّ قَومِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ عَلَى الجِبَالِ الصُّمِّ لارْفَضَّ الجَبَلْ

أرادَ: حملُوا، فحذفَ واوَ الضميرِ اجتزاءً بما قبلَها من الضمِّ[72].

والعجيبُ أنْ يجعلَ غيرُ واحدٍ من النّحويّينَ[73] نحوَ ما سيقَ من قبيلِ الضّرورةِ الشّعريّةِ، وليسَ لغةً لبعضِ العربِ، كما نصَّ على ذلكَ سيبويهِ والفرّاءُ. وفي ظنّي أنَّ حملَ ما سبقَ من نصوصٍ حُذفُ منها واوُ الجماعةِ على أنَّ ذلكَ ضرورةٌ شعريّةٌ فيهِ بعدٌ عن الواقعِ ومجافاةٌ للحقيقةِ اللّغويّةِ؛ ذلكَ لأنَّ مثلَ هذا الحذفِ وقعَ أيضًا في كتابِ اللهِ تعالى، ولا يصحُّ حملُ كتابِ اللهِ على الضّرورةِ. فمن ذلكَ قراءةُ طلحةَ بنِ مصرفٍ قولَ اللهِ تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[المؤمنون: 1] بضمةٍ بغيرِ واوٍ، اجتزاءً بما عنها، وعنهُ أيضًا أنَّهُ قرأ: (قَدْ أَفْلَحُوا)، على لغةِ أكلوني البراغيثُ[74]. ومنها أيضًا قراءةُ ابنِ مُحيصنٍ: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾[البقرة: 233]، والأصلُ: أَنْ يتمُّوا بالجمعِ، فحذفَ الواوَ اكتفاءً بالضمّةِ، وذكرَ ابنُ هشامٍ[75] أنَّ هذا الوجهَ حسنٌ حملاً للجمعِ على معنى(مَنْ). ومنها كذلكَ أنَّ التّبريزيَّ ذكرَ أنَّ وجهَ قراءةِ يحيى بنِ يَعمرَ[76]: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾[الأنعام: 154] بالرفعِ؛ أنَّ الأصلَ أحسنُوا، فحُذفتِ الواوُ اجتزاءً بالضّمةِ عنها[77].

ولا ريبَ في أنَّ هذهِ القراءاتِ تُعزّزُ وتؤكّدُ أنَّ هذا الحذفَ لغةٌ لبعضِ العربِ، هم هوازنُ وعُليا قيسٍ كما نصَّ الفرّاءُ، وليسَ من قبيلِ الضّرورةِ الشّعريّةِ. ويُستأنسُ لهذا الرأيِ أيضًا بأنَّ غيرَ واحدٍ من النّحويّينَ أكّدَ أنَّ هذا الحذفَ لغةٌ للعربِ، وليسَ مقصورًا على الضرورةِ. فذا ابنُ يعيشَ، في أحدِ قوليهِ[78]، يستندُ عليها ليُبرّرَ أنَّ الفعلَ الماضيَ بُنيَ على الفتحِ في نحوِ: ضَرَبَ، وليسَ على الضّمِّ؛ لئلاّ يلتبسَ فعلُ الواحدِ بفعلِ الجماعةِ في بعضِ اللغاتِ، قالَ[79]:" ولم يَجُزْ أَنْ يُبنَى على الضمِّ؛ لأنَّ بعضَ العربَ يجتزئُ بالضمّةِ عن الواوِ، فيقولُ في قامُوا: قَامُ... فلو بُنِيَ على الضمِّ لالتبسَ بالجمعِ في بعضِ اللّغاتِ، فعُدلَ عن الضمِّ مخافةَ الإلباسِ".

4 . اسمُ الإشارة:

عرضَ الفرّاءُ لإثباتِ اللامِ والكافِ في اسمِ الإشارةِ،وحذفِها، فذكرَ أنَّ" ذلك وتلكَ لغةُ قريشٍ، وتميمٌ تقولُ: ذاكَ وتيكَ"[1: 109]. ونقلَ أبو حيّانَ قولَ الفرّاءِ هذا، إلاّ أنّه استبدلَ أهلَ الحجازِ بقريشٍ، وجعلَ تميمًا من أهلِ نجدٍ، وأضافَ إليهم قيسًا وربيعةَ[80]. ويُفيدُ كلامُ الفرّاءِ أنَّ في اسمِ الإشارةِ المتصلةِ به الكافُ لُغتينِ؛ لغةَ قريشٍ وهي إثباتُ اللامِ مَعَ الكافِ، ولغةَ تميمٍ وهي إسقاطُ اللامِ مَعَ الكافِ، ويُفيدُ أنَّه لا مرتبةَ للمُشارِ إليهِ من حيثُ التوسّطُ والبعدُ لدى تميمٍ. وحكايةُ الفرّاءِ هذه كانتْ عمادَ ابنِ النّاظمِ في ردِّ رأيِ من ذهبَ إلى أنَّ المقرونَ بالكافِ دونَ اللامِ للمُتوسّطِ، والمقرونَ بها مَعَ اللامِ للبعيدِ، قالَ:" وزعمَ الأكثرونَ أنّ المقرونَ بالكافِ دونَ اللامِ للمُتوسّطِ، وأنَّ المقرونَ بالكافِ مَعَ اللامِ للبعيدِ، وهو تحكُّمٌ لا دليلَ عليه، ويكفي في ردِّه أنَّ الفرّاءَ حكَى أنَّ إخلاءَ (ذلكَ) و (تلكَ) من اللامِ لغةُ تميمٍ، فعُلِمَ أنَّ الحجازيّينَ إذا لم يُريدُوا القريبَ لا يقولُونَ إلاّ ذلكَ وتلكَ، وأنْ ليسَ لاسمِ الإشارةِ عندَهم إلاّ مَرتبتانِ: قربٌ وبُعدٌ"[81].

وإذا كانَ الأكثرونَ ذهبُوا إلى أنَّ اللامَ في ذلكَ وتلكَ زيدتْ لمعرفةِ مرتبةِ المُشارِ إليه، فقد ذكرَ العُكْبَريُّ وجهًا آخرَ لزيادتِها، وهو أنّها عِوَضٌ من (ها) الّتي للتنبيهِ، مُحتجًّا بأنّكَ تقولُ: هذاكَ، ولا تقولُ: هذلكَ؛ لامتناعِ الجمعِ بينَ العِوَضِ والمعوّضِ، وذكرَ أيضًا أنّها حُرّكتْ في (ذلكَ)؛ لئلاّ يلتقيَ ساكنانِ، سكونُها وسكونُ ألفِ (ذا)، وحُرّكتْ بالكسرِ؛ لأنّه الأصلُ في التخلُّصِ منهما، وبقيتْ ساكنة في (تلْك)؛ لأنَّ الياءَ قبلها حُذفتْ لئلاّ تقعَ الياءَ بينَ كسرتينِ[82].

وقد يكونُ من المناسبِ أنْ نذكرَ في سياقِ ما نقلَه الفرّاءُ من لغاتٍ في أسماءِ الإشارةِ أنَّ أبا حيّانَ نقلَ عنهُ أنَّ في أولاءِ لغتينِ؛ المدَّ وهي لغةُ الحجازِ، والقصرَ وهي لغةُ تميمٍ[83].

5 . المنقوصُ:

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ للعربِ في فاعلٍ ممّا كانَ منقوصًا، ودخلتْهُ الألفُ واللامُ لُغتينِ؛ حذفَ الياءِ كقولِه تعالى: ﴿ مَن يَهْدِ اللهُ فَهُو الْمُهْتَدِ ﴾[الكهف: 17]، وإثباتَها كقولِه تعالى: ﴿ فَهُو الْمُهْتَدِي ﴾[الأعراف: 178]، من غيرِ أنْ يُعيّنَ أصحابَ كلِّ لغةٍ. وقد صوّبَ اللغتينِ، وفَضَّلَ إثباتَ الياءِ؛ لامتناعِ التنوينِ مَعَ وجودِ الألفِ واللامِ فيه، وذكرَ أنَّ مَن حَذفَها حَذفَها كراهيةَ زيادةِ ما لم يكنْ فيه، وهو الياءُ، حينَ أُدخلتِ الألفُ واللامُ [1: 201].

وأنبَهَ الرّضيُّ[84] إلى أنَّ بعضَ العربِ، دونَ أنْ يُعيّنَهم، يحذِفُ ياءَ المنقوصِ ذي الألفِ واللامِ رفعًا وجرًّا في الوقفِ؛ لكونِهِ موضعَ استراحةٍ، ولثقلِ الياءِ المكسُورِ ما قبلَها، وذكرَ أنَّ من يحذفُها في الوصلِ، كقولِه تعالى: ﴿ الكبيرِ المتعالِ سواءٍ منكُم ﴾[الرعد: 9، و 10] يوجبُ حذفها وقفا بإسكانِ ما قبلَها. وأشارَ كذلكَ أبو حيّانَ إلى حذفِ الياءِ من المنقوصِ رفعًا وجرًّا، وذكرَ أنَّ ذلكَ ضرورةٌ عندَ سيبويه[85]، لغةٌ عندَ الفرّاءِ، من غيرِ أنْ يُعيّنَ هو أيضًا أصحابَ هذه اللغة[86].

وقد يكونُ مُناسبًا أنْ نُشيرَ في سياقِ هذه المُباحثةِ إلى أنَّ ضمّةَ المنقوصِ وكسرتَهَ معرّفًا بالألفِ واللامِ، تُحذفُ لتوالي الأمثالِ، ولهذا الحذفِ طريقانَ؛ الأُولى أنَّ ياءهُ مقدّرةٌ بكسرتينِ، وهي مضمومةٌ، أو مكسورةٌ، وما قبلَها مكسورٌ، فتجتمعُ أربعُ حركاتٍ أمثالٍ إنْ كانَ مكسورًا، وغيرِ أمثالٍ إنْ كانَ مضمومًا ، فتحذفُ الأخيرةُ منها، وهي علامةُ الإعرابِ، فيكونُ إعرابُهُ مُقدّرًا لثقلِ الجمعِ بينَ أربعِ الحركاتِ، والثانيةُ أنَّ الياءَ حرفٌ خفيٌّ، وتحريكَهُ تكلُّفٌ لإبانتِه بما هو أضعفُ منهُ، وذلكَ فيه مشقّةٌ في النُّطقِ[87]، على أنَّ تحريكَ ياءِ المنقوصِ رفعًا وجرًّا ضرورةٌ سائغةٌ عندَ المبرّدِ[88].

ثانيًا: القلبُ المكاني

يدورُ مفهومُ القلبِ المكانيِّ في فلكِ تقديمِ صوتٍ صامتٍ وتأخيرِ آخرَ في الكلمةِ العربيّةِ[89]. وهذا المفهومُ واضحٌ في ذهنِ الفرّاءِ حينما استوقفتهُ بعضُ المَقلُوباتِ اللّغويّةِ الّتي فسّرَها في ضوءِ التّبايُنِ اللهجيِّ. ففي أثناءِ وُقوفِه على قراءةِ الحَسَنِ قولَهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ إلاّ مَنْ هُوَ صَالُ الجَحيمِ ﴾[الصافات: 163 . والّذي في المصحف: إلاّ مَنْ هُوَ صَالِ الجَحيمِ]، بضمِّ اللامِ من (صَالُ)، ردَّ هذه القرّاءةَ مُنكرًا أنْ يكونَ (صَالُ) اسمَ فاعلٍ مُفردًا من (صلى)؛ لأنَّكَ لا تقولُ من قضَى ورمَى: هذا قَاضٌ ولا رامٌ؛ إلاّ إنْ كانَ الحَسَنُ عرفَ في (صَلَى) لُغةً مقلوبةً، أعني (صالَ). واستأنسَ الفرّاءُ لتوجيهِ قراءةِ الحَسَنِ الآنفةِ بالإشارةِ إلى طائفةٍ من البِنى اللّغويّةِ المحمولةِ على أنّها من المقلوباتِ، وأنّها عندَهُ، مُصرّحًا بذلكَ، من قبيلِ التّبايُنِ اللّهجيِّ، قالَ[2: 394]:" وقرأَ الحسَنُ ﴿ إلاّ مَنْ هُوَ صَالُ الجَحيمِ ﴾ رفعَ اللامِ فيما ذكروا، فإنْ أرادَ واحدا فليس بجائزٍ؛ لأنَّكَ لا تقولُ: هذا قاضُ ولا رامُ، وإنْ عرفَ فيها لغةً مقلوبةً، مثلَ: عاثَ وعثا، فهوَ صوابٌ. قد قالتِ العربُ: جُرْفٌ هارٌ وهَارٍ، وهوَ شاكُ السّلاحِ وشاكِي السّلاحِ، وأنشدَني بعضُهم[90]:

فَلو أنّي رَمَيتُكَ مِنْ بَعيدٍ لَعَاقَكَ عنْ دُعاءِ الذّئبِ عَاقِي

يُريدُ: عائق، فهذا ممّا قُلبَ. ومنهُ ﴿ وَلا تَعْثَوا ﴾[البقرة: 60. وتكررَ في مواطنَ أخرى]، ولا تَعيثُوا[91] لُغتان"[92].

وأكّدَ الفرّاءُ في موطنٍ آخرَ على أنَّ هذه المقلوباتِ من قبيلِ التّباينِ اللّهجيِّ لديهم، وأنَّ بعضَها أفشى من بعضٍ في كلامهم، غيرَ أنَّهُ في هذه المرّةِ يعزو بعضَ هذه اللّغاتِ، قالَ[2 124]:" وسمعتُ بعضَ قُضاعةَ يقولُ: اجتحى مالَهُ، واللغةُ الفاشيةُ اجتاحَ مالَهُ". فهوَ، كما ترى، ينصُّ صراحةً على أنّ اجتحى لغةٌ لقُضاعة، وأنّ اجتاحَ هيَ اللغةُ الفاشية، في إشارةٍ إلى أنّها لغةٌ غيرُ قُضاعةَ من العربِ. وعلى كلِّ حالٍ فالّذي يبدو من كلامِ الفرّاءِ أنَّ الأزواجَ اللّغويّةَ؛ صَالٍ وصَالّ، وعاثَ وعثا، وهارَ وهارٍ، وشاكٌ وشاكٍ، وعاقٍ وعائقٍ، واجتحى واجتاحَ؛ مقلوباتٌ مردُّها تَباينُ اللّغاتِ العربيّة، كما يبدو منهُ أيضًا أنّه لا يشترطُ . في سياقِ الإنباهِ على كونِ اللّفظِ من قبيلِ التّعدُّدِ اللّهجيِّ أو من المقلوبِ . للحكمِ على أنَّ التركيبينِ لغتانِ، أنْ يتصرّفَا تصرُّفًا واحدًا مُتساويًا، إذ لو كانَ هذا الشرطُ ملحوظًا لديه، كما أنَّهُ ملحوظٌ لدى آخرينَ[93]؛ لوجبَ أنْ يكونَ اسمُ الفاعلِ من (صالَ) . وهيَ لغةٌ في (صلى) . صائلٌ، كما أنَّ اسمَ الفاعلِ من جَبَذَ . في قولِ من قالَ: إنّا مقلوبةٌ عن جذبَ . جابذٌ، ولوجبَ أنْ يكونَ (عاقي) اسمَ فاعلٍ من (عقا)، لا أنْ يكونَ أصلُهُ (عائق)، فقُلبَ. ولكنْ ينبغي الإشارةُ إلى أنَّ الفرّاءَ، بحمْلِه تلكَ الأزواجَ المقلوبةَ على التّباينِ اللّهجيِّ، كانَ من أولئكَ اللّغويّينَ الأوائلِ الّذينَ تجاوزُوا حدَّ وصفِها بأنّها مقلوباتٌ في كلِّ حالٍ.

وأيًّا كانَ الأمرُ فظاهرةُ القلبِ المكانيِّ فاشيةٌ كثيرةٌ في لغةِ العربِ، وعلى الرّغمِ من فُشُوّها وكثرتِها فقد نصَّ الأوائلُ على أنَّه ينبغي التّوقُّفُ عندَ المسموعِ، ولا نُجاوزَهُ فنقيسَ عليه، جاءَ في (لسانِ العربِ)[94]:" والمقلوباتُ في كلامهم كثيرةٌ، ونحنُ ننتهي إلى ما ثبتَ لنا عنهُم، ولا نُحدثُ في كلامهم ما لم ينطقُوا به، ولا نقيسُ على كلمةٍ نادرةٍ جاءتْ مقلوبةً"؛ كما أنَّ هذه الظّاهرةَ شيءٌ يتّسعُ به أبناءُ اللّغةِ في توليدِ البنَى والتّوسُّعِ فيها، وأنّها قد ترتدُّ، ولو بوجهٍ، إلى الخطأِ الناتجِ عن السُّرعةِ في الأداءِ، ثمَّ يفشُو هذا الخطأ، إلى أنْ يُصبحَ حَتْمًا لغويًّا.

ثالثا: المماثلة

بينَ يديَّ في هذه المُباحثةِ بعضُ الإشاراتِ اللّغويّةِ التي لمحَ فيها الفرّاءُ أثرَ التّباينِ اللّهجيِّ الآتي ممّا عُرفَ في الدرسِ اللغويِّ الحديثِ بقانونِ المُماثلةِ الّذي يرجعُ في أساسِه إلى ظاهرةٍ صوتيّةٍ تستهدفُ التّجانُسَ الصوتيَّ بينَ الأصواتِ، ويعنُونَ به أنَّهُ إذا التقَى في الكلامِ صوتانِ مُتّحدانِ مخرجًا، أو مُتقاربانِ فيه، وكانَ أحدُهما، مثلاً، مجهورًا والآخرُ مهموسًا، حدثَ بينَهما تأثيرٌ وتأثُّرٌ، كلُّ واحدٍ منهما يُحاولُ أنْ يُؤثّرَ في الآخرِ، ويمنحَهُ كلَّ خصائصِه، أو شيئًا منها. والمماثلةُ عندَهم قد تكونُ كُليةً إنْ حدثتْ مُماثلةٌ تامّةٌ بينَ الصّوتينِ، أو جزئيةً إنْ حدثتْ مُماثلةٌ في بعضِ خصائصِ الصوتِ، وتكونُ أيضًا تقدّميّةً إنْ أثّرَ الصوتُ الأوّلُ في الثاني، أو رجعيّةً إنْ حدثَ العكسُ، كما أنّها تكونُ إنْ كانَ الصّوتانِ مُتّصلينِ تمامًا أو منفصلينِ[95]. وممّا جاءَ لدى الفرّاءِ من لغاتٍ مُوجّهةٍ في ضوءِ المماثلة:

1 . قالَ الفرّاءُ [2: 289] في أثناءِ وقوفِه على قولِه تعالى: ﴿ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ ﴾[النمل: 22]:" قالَ بعضُ العربِ: أحطُّ، فأدخلَ الطّاءَ مكانَ التّاءِ. والعربُ إذا لقيتِ الطّاءُ التاءَ فسكَنتِ الطّاءُ صيَّرُوا الطّاءَ تاءً، فيقولُونَ: أَحَتُّ، كما يُحوِّلُونَ: الظّاءَ تاءً في قولِه: ﴿ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾[الشعراء: 136. وهي في المصحف: أوعظت]، والدّالَ والذّالَ تاءً مثل: ﴿ أَخَتُّمْ ﴾[آل عمران: 81. وهي في المصحف: وأخذتم]، ورأيتُها في مَصاحفِ عبدِ اللهِ ﴿ وَأَخَتُّمْ ﴾، ومن العربِ من يُحوِّلُ التّاءَ إذا كانتْ بعدَ الطّاءِ طاءً فيقُولُ: أَحَطُّ". فالّذي يتبدّى من حديثِ الفرّاءِ أنَّ للعربِ لغاتٍ ثلاثًا في الطّاءِ والظّاءِ والذّالِ والدّالِ إذا جاورْنَ التّاءَ، وكُنَّ ساكناتٍ؛ اللّغةُ الأولى، ألاَّ تُبدلَ هذه الأحرفُ تاءً، فتبقى على أصلِها، أي: أحطْتُ، ووعظْتُ، وأخذْتُ وجلَدْتُ، واللّغةُ الثّانيةُ أنْ تُبدلَ هذه الأحرفُ تاءً، أي: أحتُّ، ووَعَتُّ وأخَتُّ، وجلَتُّ، فتكونُ المُماثلةُ كُليّةً مُتّصلةً رجعيّةً، واللّغةُ الثالثةُ أنْ تُبدلَ التّاءُ . وسياقُ الكلامِ يُفضي إلى إعمامِ ذلكَ على أخواتِها الظّاءِ والذّالِ والدّالِ . طاءً، أي: أحَطُّ، فتكونُ المُماثلةُ كُلّيةً مُتّصلة تقدّمية.

ويظهرُ من حديثِ الفرّاءِ أيضًا أنَّ هذه اللّغاتِ مُتساويةٌ، لا تَفاضُلَ بينَها، وأنّها كلّها جائزةٌ مقبولةٌ. غيرَ أنّ سيبويه، وفي سياقِ تعليقِه على قولِ بعضِ العربِ: خَبَطُّ، بدلاً من: خَبَطْتُ، ذكرَ أنَّ أعربَ اللُغتينِ وأجودَهما أنْ تبقَى التاءَ تاءً، و" ألاَ تقلبَها طاءً؛ لأنَّ هذه التّاءَ علامةُ الإضمارِ، وإنّما تجيءُ لمعنًى"[96]. وكذا وقفَ ابنُ الأثيرِ على هذه الظّاهرةِ، فعدَّ نحوَ قولِهم: جَلَدُّهُ لُغيّةٌ[97]، يومئُ إلى أنَّ البيانَ، أعني: جَلَدْتُهُ، أكثرُ في كلامهم.

2ـ وناقشَ الفرّاءُ[1: 215 . 216] صيغةَ الافتعالِ ممّا فاؤُهُ ذالٌ أو ظاءٌ أو ثاءٌ أو زايٌ أو صادٌ أو طاءٌ في أثناءِ وقوفِه على قولِه تعالى: ﴿ وَمَا تَدَّخِرُونَ ﴾[آل عمران: 49]، فذكرَ أنَّ للعربِ لغاتٍ عدّةً، سمّى أهلَها حينًا، وأغفلَ ذلكَ حينًا آخرَ.

(آ) فإذا كانتِ الفاءُ ذالاً ففي ذلكَ لغتانِ للعربِ مقبولتانِ لدى الفرّاءِ؛ فبعضُهم يقولُ: يدَّخرُ ويَدَّكرُ، وبعضُهم يقولُ: يذّخرُ ويذّكرُ، وعبّرَ الفرّاءُ عن هذه الظاهرةِ بالتّعاقُبِ؛ تعاقبِ صوتيَ الدّالِ والذّالِ على الصيغةِ الواحدةِ، ثُمَّ طَفقَ الفرّاءُ يَشرحُ طريقةَ تشكّلِ كُلٍّ من اللّغتينِ. فأمّا الّذينَ يقولُونَ: يدّخرُ، فإنّهم" وجدُوا التّاءَ إذا سكنتْ واستقبلتْها ذالٌ دخلتْ التّاءُ في الذّالِ، فصارتْ ذالاً، فكرِهُوا أنْ تصيرَ التّاءُ ذالاً، فلا يُعرفُ الافتعالُ من

ذلكَ، فنظرُوا إلى حرفٍ يكونُ عَدْلاً بينَهما في المُقاربة، فجعلُوهُ مكانَ التّاءِ، ومكانَ الذّالِ. وأمّا الّذينَ غَلّبُوا الذّالَ، فأَمضُوا القِياسَ، ولم يلتفتُوا إلى أنَّهُ حرفٌ واحدٌ، فأدغمُوا تاءَ الافتعالِ عندَ الذّالِ".

وتفسيرُ قولِ الفرّاءِ، وَفقَ من يقولُ: يدّخرُ، أنَّه لمّا ثَقُلَ على اللّسانِ الجمعُ بينَ الدّالِ والتّاءِ في يَذْتَخِرُ أدغمُوا التّاءَ في الدّالِ، فصارتِ التّاءُ ذالاً حرفًا واحدً مُدغمًا، وكرِهُوا أنْ تذهبَ التّاءُ في الذّالِ، فَيَعْمَى معنَى الافتعالِ ويذهبُ، فجاءُوا بحرفٍ عَدلٍ بينَ التاءِ والذّالِ، وهو الدالُ، فصارَ اللفظُ: تدّخرُونَ، وبناءً على ذلكَ فليسَ أحدُ الصّوتينِ بمؤثِّرٍ في صاحبِه، وإنّما جيءَ بالدّالِ مُشدّدةً بدلاً من الذّالِ والتّاءِ. وقد اعترضَ أبو جعفرٍ النّحاسُ على الفرّاءِ، وغلّطهُ؛ لأنّهم لو أدغمُوا على وَفقِ قولِ الفرّاءِ لوجبَ أنْ يُدغِمُوا الذّالَ في التّاءِ، لكونِ بابِ الإدغامِ مبنيًّا على أنْ يُدغمَ الأوّلُ في الثاني[98]، فكيفَ تذهبَ التّاءَ ؟ ثُمَّ ذكرَ النّحّاسَ أنَّ طريقَ صيرورتِه تدّخرونَ،" أنَّ الذّالَ حرفَ مجهورٍ يمنعُ النّفسَ أنْ يجريَ، والتّاءَ حرفَ مهموسٍ يَجرِي مَعَهُ النّفسُ، فأبدلُوا من مخرجِ التّاءِ حرفًا مجهورًا أشبَهَ الذّالَ في جهرِها، فصارَ تَذْدَخِرُونَ، ثُمَّ أُدغمتِ الذّالُ في الدّالِ فصارَ تدّخرونَ"[99].

وأمّا تفسيرُ قولِه، وَفْقَ من يقولُ: يذّخرُ، فيتمثّلُ في أنَّهُ لمّا ثَقُلَ في النّطقِ الجمعُ بينَ الذّالِ والتّاءِ في يذْتَخِرُ، غلّبَ أهلُ هذه اللغةِ، وهو القياسُ، الذالَ على التاءِ، ولم يلتفتُوا إلى أنَّ الذّالَ المُدغمةَ حرفٌ واحدٌ، وإنّما هما حرفانِ، أُدغمَ ثانيهما وهو التاءُ، في الأوّلِ وهو الذّالُ. والملاحظُ هُنا أنَّ الفرّاءَ لا يلتفتُ إلى أنَّ التّاءَ، قبلَ أنْ تذوبَ في الذّالِ الّتي قبلَها، صارتْ أوّلاً دالاً، أي: تذْدَخِرُ، ثُمَّ أُدغمتِ الدّالُ في الذّالِ، وَفْقَ المشهورِ من مذاهبِ النّحاةِ. وما جعلَهُ الفرّاءُ قياسًا عدّهُ آخرونَ وجهًا ليسَ بالمرضيِّ عنهُ، قالَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ[100]:" وإنْ شئتَ أدغمتَ الدَالَ في الذّالِ، فقلتَ: تذّخرُون، وليسَ بالوجه".

(ب) وإذا كانتِ الفاءُ ظاءً، فذكرَ الفرّاءُ أنَّهُ يتعاقبُ على الصيغةِ الطّاءُ والظّاءُ، فمنهم من يقولُ: يطّلمُ، والأصلُ فيه: يظتلمُ، فجاءُوا بالطاءِ عَدلاً بينَ الظّاءِ والتاءِ، ومنهم من يقولُ: يظّلمُ، بتغليبِ الظّاءِ على التاءِ، أي أنَّ تفسيرَهما كتفسيرِ يدّخرُ ويذّخرُ، وفيهما من القولِ كالّذي في يدّخرُ ويذّخرُ. وثَمَّ لغةٌ ثالثةٌ، لم يُشرْ إليها الفرّاءُ، هاهُنا وأشارَ إليهَا غيرُه[101]، وهي يظطَلِمُ، بإبدالِ تاءِ افتعلَ طاءً.

(ج) وكذلكَ إذا كانتِ الفاءُ ثاءً ففيها لغتانِ؛ لُغةُ بني أسدٍ الّذينَ يقولُونَ: اثّغَرَ، بإدغامِ تاءِ افتعلَ في الثّاءِ فاءِ الكلمة، وذكرَ الفرّاءُ أنَّ هذه اللغةَ كثيرةٌ فيهم خاصّةً. ووجهُ تصييرِ الثاءِ تاءً تشابهُ التاءِ والثّاءِ في الهمسِ، وتدانيهما مخرجًا؛ ولهذا قلبُوا الثّاءَ تاءً وأدغمُوا؛ ليكونَ الصّوتُ نوعًا واحدًا. واللغةُ الثانيةُ، وهيَ لغيرِ بني أسدٍ من العربِ، فيقولُونَ: اثّغَرَ، فيُغلّبُونَ الثاءَ على التاءِ، وهذه اللغةُ هي القياسُ كما يرى الفرّاءُ. وناقشَ ابنُ جنّي[102] اللغتينِ، فقوّى الأولى، وجعلَها الأشهرَ.

(د) وإذا كانتِ الفاءُ زايًا، ففي الافتعالِ لغتانِ أيضًا؛ فمنهم من يقولُ: ازْدجَرَ، والأصلُ فيها: ازتَجَرَ، ثُمَّ جيءَ بالدالِ عَدْلاً بينَ الزايِ والتاءِ، لشبهِهِ بهما، فجُعِلَ مكانَ التاءِ ومكانَ الزّايِ، ومنهم من يقولُ: مُزّجِرٌ، فيُغلّبُ الزايَ على التاءِ، كما غلّبَ التاءَ في: اثّغرَ.

(هـ) وإذا كانتِ الفاءُ صادا ففيها كذلكَ لُغتانِ؛ أنَّ بعضَ بني عُقيلٍ يغلّبُ الصادَ على التاءِ، كقولِ أحدهم:" عليكَ بأبوالِ الظباءِ فاصّعِطْها فإنّها شفاءٌ للطّحَلِ". وهاهُنا قرّرَ الفرّاءُ أنَّ تاءَ الافتعالَ تُصبحُ طاءً مَعَ الصّادِ والضّادِ، وأنَّ ذلكَ الفصيحُ المسموعُ، كقولِه تعالى: ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ ﴾[المائدة: 3]، وكقولِه جلَّ ثناؤُه: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ﴾[طه: 132].

وعلى كلِّ حالٍ فليسَ بخافٍ أنَّ اللّغاتِ المذكورةَ آنفًا في صيغةِ الافتعالِ إنّما تشكّلتْ وتخلّقتْ بأثرٍ من تجاوُرِ الأصواتِ، وأنَّ هذه الأصواتَ بينَها علاقةٌ صوتيّةٌ، سوّغتْ ذلكَ، وتتمثّلُ هذه العلاقةُ في التشابهِ بينَ الصوتينِ المُتجاورينِ في الصّفةِ أو المخرجِ، وقد أشارَ الفرّاءُ مُلمِحًا إلى هذهِ العلاقةِ، وعبّرَ عنها بالحرفِ العَدْلِ، كما ألمَّ الدرسُ الحديثُ كذلكَ على ضرورةِ وُجودِ مثلِ هذهِ العلاقةِ الصوتيّةِ بينَ الأصواتِ المتجاورةِ؛ ليتمَّ التأثيرُ إبدالاً أو مُماثلةً[103].

رابعًا: الإبدالُ

تقتربُ هذهِ المُباحثةُ من سابقتِها من جهةٍ، وتختلفُ عنها من جهةٍ أخرى، فكلتاهما فيها إبدالُ حرفٍ بآخرَ، غيرَ أنَّ الإبدالَ في الأولى كانَ أثرًا من آثارِ تجاورِ صوتينِ بينَهما علاقةٌ صوتيّةٌ أدّتْ إلى تأثيرِ أحدِهما في الآخرِ، وليسَ الأمرُ كذلكَ هُنا، لكونِه، في الأعمِّ الأغلبِ، يتمثّلُ في الحرفينِ المُتقاربينِ صفةً أو مخرجًا، يُستعملُ أحدُهما مكانَ الآخرِ، ويُبدلُ منهُ. وهذه جملةُ ما جاءَ لدى الفرّاءِ مُفسَّرًا في ضوءِ التّبايُنِ اللّهجيِّ.

1 . ذكرَ الفرّاءُ أنَّ العربَ تُبدلُ الفاءَ بالثاءِ لتقاربِهما في المخرجِ، كجَحَدَثٍ وجَحَفٍ والأثاثيِّ والأثافيِّ، وأنَّه سمعَ" كثيراً من بني أَسَدٍ مثلَ هذا الإبدالِ في المَغَافيرِ المَغَاثيرِ"[1:41]. وذكرَ الفرّاءُ أيضًا أنَّهم يُبدلُونَ القافَ بالكافِ، ولكنَّهُ اشترطَ لمثلِ هذا الإبدالِ أنْ يتقاربَ الحرفانِ في المخرجِ، فإذا تقاربَا مخرجًا تعاقبَا في اللغاتِ، قالَ [3: 241] معقبًا على قولِه تعالى: ﴿ وإِذا السَّماءُ كَشِطَتْ ﴾[التكوير: 11]:" وفي قراءةِ عبدِ اللهِ: (قُشِطَتْ)

بالقاف، وهُما لُغتان، والعربُ تقولُ: القافُورُ والكافُورُ، والقَفُّ والكَفُّ . إذا تقاربَ الحرفانِ في المخرجِ تعاقبًا في اللغاتِ، كما يُقالُ: جَدفٌ وجدَثٌ، تَعاقبتِ الفاءُ الثاءَ في كثيرٍ من الكلامِ، كما قيلَ: الأثافيُّ والأثاثيُّ"[104].

وإذا كانَ الفرّاءُ لم يُحدِّدْ أحدًا ممّنْ يُبدلُ الكافَ بالقافِ في النصِّ السابقِ فظاهرُ نصٍّ آخرَ لهُ في موضعٍ لاحقٍ في (المعاني) يُفيدُ أنَّ ذلكَ في بني أسدٍ أيضًا، قالَ [3: 274]مُعلّقًا على قولِه تعالى: ﴿ فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ ﴾[الضحى: 9]:" وهيَ في مُصحفِ عبدِ اللهِ (فلا تكهرْ)، وسَمعتُها من أعرابيٍّ من بني أسدٍ قرأَها عليَّ". وأكدَّ أبو حيانَ أنَّ (تكهر) لغةٌ بمعنى تقهر، ولكنّه لم يَنصُّ على أصحابِ هذا اللغةِ[105]. وأكّدَ المُحدثُونَ تقارُبَ القافِ والكافِ، وأنَّهُ" لا فرقَ بينَ القافِ كما ننطقُ بها، وبينَ الكافِ إلاّ في أنّ القافَ أعمقُ قليلاً في مخرجِها"[106].

والّذي لا ريبَ فيهِ أنَّ التّبادُلَ بينَ صوتيَ القافِ والكافِ لهُ ما يبرّرُه، فهُما صوتانِ متدانيانِ في المخرجِ، ولعلَّ هذا ما نُبرّرُ بهِ قلبَ القافِ كافًا في لهجةِ ناسٍ من أهلِ فلسطينِ ، وبخاصّةٍ ريفُها، فيقولُون: كَلْبِي بدلاً من قَلْبِي، وكَهَرْنِي بدلاً من قَهَرَنِي، وكَاعةٌ بدلاً من قَاعَةٍ ، ونحوُ هذا كثيرٌ على ألسنتهم.

2 . وأشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ الحاءَ تُبدلُ من العينِ، فـ (بُعْثَر وبُحْثَر) لغتانِ، وأنَّه سمعَ (بُحْثَر) من بعضِ أعرابِ بني أسدٍ[3: 286][107]. والمسوّغُ في معاقبةِ الحاءِ العينَ أنَّ مخرجَهما واحدٌ، وهو الحلقُ، على الرغمِ من أنَّ بينَهما فرقًا يكمنُ في الحّاءِ صوتٌ مهموسٌ والعينَ صوتٌ مجهورٌ[108]. وقد لمحَ الزّمخشريُّ المُعاقبةَ بينَ صوتيِ الحاءِ والعينِ، وأنَّ بينَهما " من القُربِ ما لولا بُحّةٌ في الحاءِ لكانت عَينًا"[109].

وقد يكونُ نافعًا في سياقِ هذهِ المُباحةِ أنْ يُذكَرَ أنَّ المُعاقبةَ بينَ صوتيَ الحاءِ والعينِ توجدُ في لهجاتٍ عربيّةٍ أخرى، ولكنّها بالضدِّ، أعني ما يُعرفُ عندَ اللّغويّينَ بالفحفحةِ المنسوبةِ إلى هُذيلٍ، ففيها تُبدلُ الحاءُ عينًا في كلمةِ (حتّى) وحدَها، ومنهُ قراءةُ ابنِ عبّاسٍ : ﴿ عَتّى حِينٍ﴾[يوسف: 35. والّذي في المصحفِ: حَتَّى حِينٍ]. ونقلَ الزّمخشريُّ عن الفرّاءِ أنَّ (حتّى) لغةُ قريشٍ وجميعِ العربِ إلاّ هُذيلاً وثقيفًا الّذينَ يقولُونَ: عَتّى[110]، وهذا دفعَ بعضَ المحدثينَ ـ مُسوّغًا الإبدالَ ـ إلى أنْ يَعودَ إلى أخواتِ العربيّةِ من الساميات، ليُقرّرَ أنّها في العبريّةِ والآراميةِ عينٌ ودالٌ: (عد)[111].

3 ـ وأشارَ أيضًا إلى العربَ تَبدلُ الباءَ ميمًا لتقاربِ مخرجيهما، في نحوِ: ليسَ هذا بضربةِ لازبٍ ولازمٍ، ولكنّهُ لم يُعيّنْ مَن يقولُ: لازبٌ، ومَن يقول: لازمٌ، وأنَّ منهم، وهم قيسٌ، يُبدلُون الزايَ تاءً، فيقولُونَ: لاتبٌ[3: 384][112]. وفطنَ الأنباريُّ إلى لُغتيِ لازمٍ ولازبٍ وأنّهما بمعنًى، وإلى أنّ الفرّاءِ ذكرَ هاهُنا لغاتٍ ثلاثًا[113]. ومعلومٌ تآخي الباءِ والميمِ لدى علماءِ الأصواتِ، فكلاهُما صوتُ مجهورٍ شفويٍّ[114] ، فقد يكونُ هذا هو السّببَ في تعاوُرِهما في هذا المثالِ، أمّا العلاقةُ بينَهما وبينَ التّاءِ فغيرُ واضحةٍ، إذْ إنَّ التّاءَ صوتٌ مهموسٌ سنّيٌّ[115].

4 ـ وذكرَ الفرّاءُ الرِّجْسَ وهو العذابُ والغضبُ، وأنّهُ مضارعٌ للرِّجزِ، ورجا أنْ يكونَ الرجسُ والرِّجْزُ لُغتينِ" بُدّلتْ السينُ زايًا، كما قيلَ: الأَسْدُ والأَزْدُ"[1: 480]. وأنبهَ الأنباريُّ[116] إلى كونِ الرّجزِ بمعنَى الرّجسِ، وأنَّ معناهُ كمعناهُ، وأنَّ الزّايَ والسيّنَ أُختانِ في هذا الموضعِ، وفي نحوِ: الأَزْدِ والأَسْدِ، ولَزِقَ بهِ ولَسِقَ بهِ. ومعلومٌ أنَّ السينَ والزايَ صوتانِ لثويّانِ احتكاكيانِ، وقد يكونَ هذا هو المسوِّغَ لتعاوُرِ هذينِ الصوتينِ على هذا المثالِ، غيرَ أنَّ الأوّلَ مهموسٌ والثانيَ مجهورٌ[117].

5 . وأشارَ الفرّاءُ إلى إبدالِ الجيمِ شينًا في (أجاءَ)، وذكرَ أنّها بالجيمِ لغةُ أهلِ الحجازِ وأهلِ العاليةِ، وبالشينِ لغةٌ تميميّةٌ، قالَ مُفسّرًا قولَ اللهِ تعالى: ﴿ فَأَجَاءَهَا المَخَاضُ ﴾[مريم: 23]:" ولُغةٌ أُخرى لا تصلحُ في الكتابِ، وهي تميميةٌ: فأشاءها المخاضُ، ومن أمثالِ العربِ: شرّ ما ألجأَكَ إلى مُخَّةِ عُرقُوبٍ. وأهلُ الحجازِ وأهلُ العاليةِ يقولُونَ: شرّ مَا أجاءكَ إلى مُخَّةِ عُرقُوبٍ، والمعنى واحدٌ. وتميمٌ تقولُ: شرّ مَا أَشاءكَ إلى مُخَّةِ عُرقُوبٍ"[2:164]. وأشارَ الميدانيُّ كذلكَ إلى أنَّ إبدالَ الجيمِ شينًا لغةٌ تميم[118]. ولا ريبَ في أنّ لتقارُبِ مخرجِ صوتيِ الجيمِ والشّينِ، إذ إنّهما من أصواتِ وسطِ الحنكِ[119]، أثرًا في قلبِ الجيمِ شينًا عندَ بني تميمٍ في (أَجاءَ) و (أَشاءَ)، ومُسوغًا لهُ. ولا زالَ يعرضُ لصوتِ الجيمِ في اللهجاتِ العربيّةِ الحديثةِ شيءٌ يَشبهُ ما أشارَ إليهِ الفرّاءُ، فالنّطقُ العاميُّ للجيمِ في سوريا وبعضِ بلادِ المغربِ، يجعلُها مثلَ الصوتِ الأخيرِ في كلمةِ (rouge) الفرنسيّةِ(= رُوج)، إذ تبدو شينًا مجهورةً[120]، وهو ما باتَ يُعرفُ لديهم بالتعطيشِ، ولعلَّ هذا وغيرَهُ ما دفعَ بعضَهم للقولِ: إنَّ الجيمَ " تطوّرَتْ تطوُّرًا كبيراً في اللهجاتِ العربيّةِ الحديثةِ، فطوراً نسمعُها في ألسنةِ القاهريّينَ خاليةً من التعطيشِ، كما هو الحالُ في سوريا، وأخرى نجدُها صوتًا آخرَ يبعُدُ إلى حدٍّ كبيرٍ عن الصوتِ الأصليِّ، مثل نطقِ بعضِ أهالي الصّعيدِ حينَ ينطقُونَ بها دالاً"[121].

6 . ومنهُ أيضا أنَّ العجميَّ من الأسماءِ مما آخرهُ لام، كإسماعيلَ وميكائيلَ وإسرائيلَ وإسرافيلَ وشراحيلَ وجبريلَ يكونُ بالنونِ عندَ بني أسَدٍ، وباللامِ عندَ سائرِ العربِ[2: 391]. وأنبهَ الجواليقيُّ إلى بعضِ الأعلامِ الآنفةِ، وذكرَ أنَّ العربَ كثيراً ما يجترئُونَ على تغييرِ الأسماءِ الأعجميّةِ عندَ استعمالِها، فيُبدلُونَ الحروفَ التي ليستْ من حروفِهم إلى أقربِها مخرجًا ، وأنّ لهم في بعضِها لغاتٍ مختلفةً، وذكرَ من ذلكَ إسماعيلَ وإسماعينَ[122]، وأضافَ إلى إسرائيلَ وإسرائينَ لغةً ثالثةً هي إسْرَالَ[123]، وإلى جبريلَ وجبرينَ خمسَ لغاتٍ[124].

ولا شكَّ في أنَّ توافقَ اللامِ والنّونِ صفةً ومخرجًا، فكلٌّ منهما صوتٌ مجهورٌ سِنّيٌّ[125]، مُسوّغٌ لتعاوُرِهما في المُثلِ الآنفةِ، وبعضُ هذهِ الأسماءِ، كإسماعينَ وجبرينَ ، ما زالَ جاريًا بالنّونِ على ألسنةِ أهلِ بعضِ البلدانِ العربيّةِ، كمصْرَ وفلسطينَ.

7 . وذكرَ الفرّاءُ أنَّ أهلَ الحجازِ يُبدلُونَ الواوَ ياءً في (الفَيعَال) من ذواتِ الثلاثةِ، فيقولُونَ للصَّوَّاغِ: الصَّيَّاغِ، ولكنّهُ لم يُعيّنْ من يقولُ ذلكَ بالواوِ[1: 190. وينظر 3: 193][126]، وهم تميمٌ كما رجّحَ بعضُ المحدثينَ؛" وذلكَ أنَّ تميمًا غالبًا ما يَضعُها العلماءُ في مقابلِ أهلِ الحجازِ"[127]. ونقلَ أيضًا عن أهلِ الحجازِ أنّهم يفعلونَ العكسَ فيُبدلُونَ الياءَ واوًا، فيقولُونَ: مَرضُوٌّ، وغيرُهم يقولُ: مَرضِيٌّ، قالَ [2: 169 . 170]مُعلّقًا على قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا ﴾[مريم: 55]:" ولو أتتْ مرضُوًّا كانَ صوابًا؛ لأنّ أصلَها الواوُ؛ ألا ترَى أنّ الرِّضوانَ بالواوِ.والذينَ قالوا مرضِيًّا بنَوهُ على رَضِيتُ، ومَرْضُوًّا لغةُ أهلِ الحجازِ". وتعرفُ هذهِ الظّاهرةُ عندَ القدماءِ بالتّعاقبِ أو المَعاقبةِ، وأكثرَ حكمِها أنْ تَقلبَ الواوَ ياءً؛ لكونِ الياءِ أخفَّ منَ الواوِ، أمَّا المعاقبةُ بقلبِ الياءِ واوا فوقوعُها قليلٌ؛ لكونِ الواوِ أثقلَ، وهم إنّما يطلبُونَ الأخفَّ[128]. وأمثلةُ التعاقبِ بينَ الياءِ والواوِ كثيرةٌ في كلامِهم، وقد أفردَ بعضُ المحدثينَ تعاقبُ الواوِ والياءِ على الصيغةِ الواحدةِ ببحثٍ لهُ مُستقلٍ[129].

خامسًا: كسر حرف المضارعة

أشارَ الفرّاءُ إلى كسرِ حرفِ المضارعةِ في موضعينِ في (المعاني). ففي الموضعِ الأوّلِ اكتفى بالإشارةِ فقط إلى كسرِ حرفِ المضارعةِ من غيرِ أنْ يذكرَ أنَّ ذلكَ لغةٌ[1: 78]، قالَ:" وقرأَ يحيى بنُ وثّابٍ: ﴿ فَإِمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ إِضْطَرُّهُ ﴾[البقرة: 126. وهي في المصحف: فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ]، وفي الموضعِ الثاني ذكرَ أنّ ذلكَ لغةٌ، ولكنّهُ لم يُعيّنْ أصحابَها، قالَ [1: 271] في قولِ الشاعرِ[130]:

لَو قلتَ ما في قَومِها لَم تَأثَمِ يَفضُلُها في حَسَبٍ وميسَمِ

" ويُروى أيضًا (تيثَم) لغةٌ"، وأصلُه تأْثَمُ، فلمّا كَسرُوا الياءَ انقلبتِ الهمزةُ ياءً.

وقد نصَّ سيبويهِ على أنَّ كسرَ أوائلِ الأفعالِ المضارعةِ لغةُ جميعِ العربِ إلاّ أهلَ الحجازِ، قالَ:" هذا بابُ ما تَكسرُ فيه أوائلَ الأفعالِ المُضارعةِ للأسماءِ كما كَسرتَ ثانيَ الحرفِ حينَ قلتَ فَعِلَ وذلكَ في لغةِ جميعِ العربِ إلاّ أهلَ الحجازِ"[131]. أمّا الأخفشُ فعزَا كسرَ أحرفِ المُضارعةِ إلى بَني تميمٍ وحدَهم، إلاّ الياءَ، فإنّهم لا يكسرُونَها؛" لأنّ الكسرَ من الياءِ، فاستثقلُوا اجتماعَ ذلكَ" إلا في بابِ (وَجِلَ) فإنّهم يكسرُونَ الياءَ أيضًا؛" لأنَّ الواوَ قد تحوّلتْ إلى الياءِ مَعَ التّاءِ والنّونِ والألفِ، فلو فتحُوها استنكرُوا الواوَ، ولو فتحُوا الياءَ لجاءتِ الواوَ، فكسرُوا الياءَ، فقالُوا: يَيجَل، ليكونَ الّذي بعدَها ياء، وكانتِ الياءُ أخفَّ مَعَ الياءِ من الواوِ مَعَ الياءِ؛ لأنَّهُ يُفرُّ إلى الياءِ من الواوِ، ولا يُفرُّ إلى الواوِ من الياءِ"[132].

وأمّا ابنُ جنّي، فنسبَ الكسرَ مرةً إلى تميمٍ، وقيّدَه فيما عينُ ماضيهِ مكسورةٌ، كعَلِمَ . تعلمُ[133]، ونسبَه مرّةً أخرى إلى بحراءَ[134]. وقد تبعَ سيبويهِ في العزوِ صاحبُ (شرحِ التصريحِ)[135]، ولكنَّ ابنَ منظورٍ أضافَ إلى أهلِ الحجازِ قومًا من أعجازِ هَوازنَ وأزْدِ السّراةِ وبعضِ هُذيلٍ، وجعلَ الكسرَ لغةَ قيسٍ وتميمٍ وأسَدٍ وربيعةَ وعامّةِ العربِ[136]، وجعلَها في موضعٍ آخرَ من (اللسان) لغةً لبعضِ العربِ من غيرِ تفصيلٍ[137]. وخصَّ ابنُ خالويه بني أسدٍ وحدَهم بكسرِ أوّلِ المُضارعِ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ من كسرَ النّونَ والتّاءَ والهمزةَ لم يكسرِ الياءَ، فيقولُ: يعلمُ، استثقالاً للكسرةِ في الياءِ، ثُمَّ أضافَ أنّهُ حُكيَ الكسرُ فيها، وأنَّ ذلكَ شاذٌّ[138].

وأشارَ الرّضيُّ إلى شيءٍ يُشبهُ ما أشارَ إليه الأخفشُ من أنَّ الكسرَ يقعُ في أحرفِ المُضارعةِ إلاّ على الياءِ، فذكرَ أنَّ جميعَ العربِ إلاّ أهلَ الحجازِ يُجيزُونَ كسرَ حرفِ المُضارعةِ ما عدا الياءَ في الفعلِ الثلاثيِّ المبنيِّ للمعلومِ إذا كانَ ماضيهِ مكسورَ العينِ على وزنِ فَعِلَ، إلاّ إذا كانتْ فاءُ الفعلِ واوًا، نحو: وَجِلَ يَيْجَلُ، لاستثقالِهم الواوَ التي بعدَ الياءِ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ مَن كسرَ أحرفَ المُضارعةِ فإنّما كسرَها تنبيهًا على كسرِ عينِ الماضي، وأنَّ الكسرَ في همزةِ الفعلِ (إخالُ) وحدَهُ أكثرُ وأفصحُ من الفتحِ[139].

سادسًا: تركُ الهمزِ

ناقشَ الفرّاءُ تركَ الهمزِ في غيرِ موضعٍ من (المعاني)، فذكرَ أنَّ لغةَ قريشٍ تركُ الهمزِ بإحلالِ الألفِ أو الواوِ أو الياءِ محلّهُ، وسكتَ عمّنْ يُحقّقُ الهمزَ، وهم تميمٌ[140]. قالَ [2: 204] مُفسّرًا قولَ اللهِ تباركَ وتعالى: ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلَؤُكُمْ ﴾[الأنبياء: 42]:" مهموزةٌ، ولو تركتَ همزَ مثلِه في غيرِ القرآنِ قلتَ: يكلُوكُمْ بواوٍ ساكنةٍ، أو يكْلاكُم بألفٍ ساكنةٍ؛ مثل: يخشاكُم، ومَن جعلَها واوًا ساكنةً قالَ كَلان بالألفِ تتركُ منها النّبرةَ. ومَن قالَ: يكْلاكُم قالَ: كَلَيتُ، مثل: قضيتُ. وهي من لغةِ قريشٍ". وقالَ [2: 356] في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ ﴾[سبأ: 14]:" هَمَزَها عاصمٌ والأعمشُ... ولم يَهمزْها أهلُ الحجازِ ولا الحَسَنُ. ولعلّهم أرادُوا لغةَ قُريشٍ؛ فإنّهم يتركُونَ الهمزَ. وزعمَ ليَ أبو جعفرٍ الرُّؤاسيُّ أنَّهُ سألَ عنها أبا عَمرٍو، فقالَ: مِنْسَاتَهُ، فقالَ أبو عمرٍو: لأنّي لا أعرِفُها، فتركتَ همزَها". وذكرَ الفرّاءُ في موضعٍ لاحقٍ[3: 282] أنَّ بعضَ أهلِ الحجازِ يهمزُونَ ما

غيرُهم يُترك همزُه، قالَ مُعلّقًا على قولِه تعالى: ﴿ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّة ﴾[البينة: 7]:" البريّةُ غيرُ مهموزةٍ، إلاّ أنَّ بعضَ أهلِ الحجازِ همزها". وقد وثّقَ بعضُ العلماءِ أنَّ تركَ الهمزِ من لغةِ أهلِ الحجازِ[141]، وأضافَ بعضُهم إليهم هُذيلاً وأهلَ مكّةَ والمدينة[142]، بل إنَّ تركَ الهمزِ منسوبٌ أيضًا إلى بعضِ التّميميّينَ[143].

ولعلَّ الباعثَ على تركِ الهمزِ عندَ من اقترفَهُ هو الفرارُ من ثقلِ اللفظِ بالهمزةِ، والجُنوحُ إلى الخفّةِ، والتقليلُ من الجُهدِ العضليِّ المبذُولِ في نُطقِها، إذْ عندَ النّطقِ بها تنطبقُ فتحةُ المزمارِ انطباقًا تامًّا، فلا يُسمحُ للهَواءِ بالنّفاذِ إلى الحلْقِ، ثُمَّ تنفرج فتحةُ المزمارِ فينفذُ الهواءُ فجأةً مُحدثًا صوتًا انفجاريًا[144]، ولا ريبَ في أنَّ في هذا العملِ جُهدًا رُبّما يفضُل مثلَهُ عندَ النّطقِ بصوتٍ آخرَ، ولهذا وَصفَ بعضُ المحدثينَ الهمزةَ بأنّها من أشقِّ الأصواتِ، ممّا دفعَ بعضَ اللّغاتِ العربيّةِ إلى نبذِ الهمزةِ وتركِها، وتمثّلَ ذلكَ بتخفيفِها إبدالاً وحذفًا ونقلاً، أو غيرَ ذلكَ[145].

مظاهرُ التّباينِ الصرفيِّ

على الرّغمِ من أنَّ بعضَ ما سيقَ آنفًا من مظاهرَ ضمنَ المستوى الصوتيِّ يصلحُ أنْ يكونَ أيضًا ضمنَ مظاهرِ المستوى الصرفيِّ، إلاّ أنّنا لنَ نعودَ إليه، خشيةَ التطويلِ. وجملةُ ما وردَ في (معاني القرآنِ) ممّا مردّهُ التّباينُ اللهجيُّ ضمنَ هذه المُباحثةِ يتمثّلُ في الآتي:

(1) فَعَلَ وأَفْعَلَ:

أشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ فَعَلَ وأَفْعَلَ صيغتانِ تأتيانِ بمعنًى واحدٍ في غيرِ موضعٍ من (المعاني)[146] ، وأنَّ ذلكَ لغتانِ، وكانَ أحيانًا يكشفُ عن أصحابِهما، وأحيانًا أخرى يسكتُ، ومن ذلكَ.

ـ بَثَّ اللهُ الخلقَ أي نشرَهم، ومن العربِ من يقولُ: أبثَّ اللهُ الخلقَ. وذكرَ الفرّاءُ أنّهم يقولونَ: بثَثْتُكَ ما في نفسي وأبْثَثْتُكَ[1: 252]. وردّدَ الزجاج[147] كلامَ الفراءِ، والرازيُّ[148] كلامَ الزجاجِ والفراءِ، فذكرَ أنَّ بثَّ بمعنى نشر، وأنَّ بعضَ العربِ يقولُ أبثَّ دون أنْ يُبيّنَ، كالفرّاءِ، أصحابَ هذهِ اللغة، وتوالتْ إشاراتُ النّحويّينَ[149] إلى أنَّ بثَّ وأبثَّ بمعنًى، غيرَ أنّ أحدًا منهم لم يُنبهْ إلى كونِهما لغتينِ.

ـ ذكرَ الفرّاءُ[1: 212] في أثناءِ وُقوفِه على قولِه تعالى: ﴿ أَنَّ اللهَ يبشّرك بيحيى مصدّقا ﴾[آل عمران: 39] أنَّ (يُبَشِّرُكَ) يُقرأُ بالتشديدِ والتخفيفِ[150]، ثُمَّ ذكرَ أنَّ المُشدّدَ منهُ على بشاراتِ البُشراءِ، وأنَّ المُخفّفَ من جهةِ الإفراحِ والسُّرُورِ، ثُمَّ أضافَ أنَّ بَشَرَ وأبشَرَ، يكونانِ بمعنًى واحدٍ، وأنَّ أَبشرتُ لغةٌ حجازيّةٌ، وأنَّ بَشَر لغةٌ سمعَها هو من عُكْلٍ، ورواها الكسائيُّ عن غيرِهم، وأضافَ لغةً أُخرى لم يعزُها وهي بَشِرَ بكسرِ العينِ.

وعرضَ ابنُ القطّاعِ[151] للُغاتِ (بشر)، فذكرَ أنَّ بَشِرَ وأَبْشَرَ بمعنًى، وأنَّ بَشِرَ لغةٌ دونَ أنْ يعزُوَها، وأمّا بَشَرَ بالفتحِ فذكرَ ابنُ القطّاعِ أنّها لقُضاعةَ، وخالفَ الفيّوميُّ[152] فعزا بَشَرَ إلى تهامةَ، وكلا العزوَينِ مخالفٌ لِما ذكرَهُ الفرّاءُ إذ جعلَ بَشَرَ لِعُكْلٍ. وأيّا كانَ الأمرُ فلا وجهَ لإنكارِ أبي حاتمٍ تخفيفَ بَشَّرَ[153]، لكونِ التخفيفِ لغةً مشهورةً لعكلٍ أو قضاعةَ.

ـ جَبَرَ وأَجْبَرَ لغةٌ لبعضِ العربِ. ذكرَ الفرّاءُ[3:81] في أثناءِ تفسيرِه قولَ اللهِ تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيهِمْ بِجَبَّارٍ ﴾[ق: 43] أنَّ الجبّارَ بمعنى السُّلطانِ، والمعنَى: لستَ عليهم بمُسَلَّطٍ[154]، ونقلَ عن الكلبيِّ أنَّ المعنَى: لم تُبعَثْ لِتَجْبُرَهم على الإسلامِ والهُدى، إنّما بُعثتَ مُذكّرًا، وذلكَ قبلَ أنْ يُؤمرَ صلى اللهُ عليه وسلمَ بقتالِهم.

وأيّاما يكنْ معنى الجبّارِ في الآيةِ فاشتقاقُهُ مُشكِلٌ. ووجهُ إشكالِهِ، كما يرى الفرّاءُ، أنّ العربَ تشتقُّ بناءَ فَعّالٍ صيغةً للمُبالغةِ من فَعَلْتُ، فيقولُون: دخالٌ من دخلْتَ، وخراجٌ من خرجْتَ، ولا تشتقُّه من أفعلْتَ، فلا يقولونَ من أدخلْتَ: هذا دخّالٌ، ولا من أخرجْتُ: هذا خَرّاجٌ، بمعنَى هذا مُدخِلٌ، وهذا مخرِجٌ، إلاّ ما أتى عنهم شاذًا، كقولِهم: دَرّاكٌ من أدركْتُ، وعليهِ فيُمكنُ حملُ الجبّارِ على أنّهُ من أَجْبَرَ شُذوذًا. ثمَّ ذكرَ الفرّاءُ أنَّ بعضَ العربِ يقولُ: جبرَه على الأمرِ، يريدُ أجبرَه، وبناءً على ذلك" فالجبّارُ من هذه اللغةِ صحيحٌ يرادُ به: يقهرهم ويَجْبُرُهم".

وكلامُ الفرّاءِ آنفًا مبنيٌّ على أنَّ العربَ لم تستعملْ من الجبّارِ فعلاً ثلاثيًّا مُشدّدَ العينِ، أي لم تقلْ: جَبَرَ فهو جبّارٌ، وإنّما قالتْ: تجبّرَ فهو مُتجبّرٌ، وإذا كانَ الأمرُ كذلكَ فلا بدَّ من حملِ الجبّارِ إمّا على أنّهُ من أجبرَ شاذًّا، وإمّا على أنّهُ من أجبرَ التي بمعنى جبرَ.

وناقشَ الزّجّاجيُّ الإشكالَ في اشتقاقِ الجبّارِ، فأنبهَ ابتداءً إلى أنَّ الأصلَ في فَعّالٍ أنْ يَشتقَّ من الفعلِ الثلاثيِّ المُضّعفِ العينِ، الذي أصلُهُ على ثلاثةِ أحرفٍ، وأنَّهُ لا يُشتقُّ من الرُّباعيِّ، فلا يُقالُ من دحرجَ: دَحّارٌ أو دَحّاجٌ؛ لاختلالِ البناءِ بسقوطِ حرفٍ منهُ؛ لأنَّ المعنَى إنّما يكملُ بكمالِ الحروفِ[155]، ثُمَّ اعترفَ الزّجّاجيُّ بأنَّ الجبّارَ بناءٌ خرجَ على هذا الأصلِ؛ لعدمِ وجودِ جَبَرَ في اللّغةِ، وعليهِ فالجبّارُ، وَفْقَ رأيِه، مَبنيٌّ على غيرِ الفعلِ المُستعملِ، قالَ:" وفعّالٌ اسمُ الفاعلِ من فعّلَ بتشديدِ العينِ... ولم يُستعملِ الفعلُ منَ الجبّارِ على أصلِه على التقديرِ الّذي ذكرناهُ، لم يُقلْ: جَبّرَ فهو جبّارٌ، ولكنْ يُقالُ: تجبّرَ فلانٌ فهو مُتجبّرٌ، وجبّارٌ، فالمُتجبّرُ على الفعلِ من تجبّرَ، وجبّارٌ اسمٌ على غيرِ الفعلِ"[156].

وأنبهَ الزّجّاجُ[157]، مؤكّدًا ما ذهبَ إليه الفرّاءُ، إلى أنَّ جَبَرْتُ الرّجلَ على الأمرِ وأجْبَرْتُهُ، بمعنًى واحدٍ، أي أكرهتُهُ عليه. ولم يُعيّنِ الفرّاءُ ولا الزّجّاجُ أصحابَ كلِّ لغة، إلاّ أنَّ ابنَ القطّاع[158] ذكرَ أنَّ جَبَرْتُكَ على الأمرِ بمعنى أكرهتُكَ لُغةُ بني تَميمٍ.

. وذكرَ الفرّاءُ في أثناءِ وُقوفِه عندَ قولِه تعالى: ﴿ وَاللّيلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴾[المدثر: 33] أنَّ دَبَرَ وأدبرَ لغتانِ ومعناهُما واحدٌ، يُقالُ دَبَرَ النّهارُ والشِّتاءُ والصّيفُ وأَدْبَرَ، وذكرَ أنّ مثلَهما قَبِلَ وأقْبَلَ، وخصَّ الفرّاءُ ذلكَ بالأزمنةِ، وذكرَ أنّهم إذا قالوا: أقْبلَ الرّاكبُ وأدبَرَ لم يقولوهُ إلاّ بالألفِ، ثمّ قالَ [3:204]:" لا أَبعدُ أنْ يأتيَ في الرّجلِ ما أَتى في الأزمنة". يريدُ أنّهُ يُقالُ: دَبَرَ الرّاكبَ وأدبرَ، كما يُقالُ: دبرَ الليلَ وأدبرَ. وحديثُ الفرّاءِ هذا، وتسويتُهُ بينَ دَبَرَ وأدبَرَ في المعنى، يُريدُ منهُ أنْ يُساويَ بينَ قراءةِ مَن قرأ[159] (وَاللّيلِ إذْ . أو إذا . أَدْبَرَ)، ومَن قرأَ (وَاللّيلِ إِذْ . أو إذا . دَبَرَ)، وأنَّ من اختارَ دَبَرَ دونَ أدبرَ إنّما اختارَها لكونِ أدبرَ من أدبرَ ظهرُ البعيرِ.

وذكرُ غيرُ واحدٍ من النُّحاة[160]أنَّ دَبَرَ وأَدْبَرَ، وقَبَلَ وأقبلَ بمعنًى واحدٍ، وأنّهُ ليسَ بينَها فرقٌ، كما يُقالُ: أمسِ الدّابرِ وأمسِ المُدبرِ بمعنًى واحدٍ، غيرَ أنّ أحدًا منهم لم يُشرْ إلى كونِهما لُغتينِ، أو لم يَلمَحِ الفرقَ الدقيقَ في استعمالِ كلٍّ من دَبَرَ وأَدْبَرَ وقَبَلَ وأَقْبَلَ، في الزمانِ وفي غيرِه، كما لمحَ ذلكَ الفراءِ. ومنعَ جماعةُ أنْ يكونَ دبرَ وأَدبرَ بمعنى واحدٍ. فيونسُ بنُ حبيبٍ يرى أنَّ دبرَ انقضى وأدبرَ تولّى، ويرى قتادةُ أنَّ دَبَرَ اللّيلُ بمعنى تولّى[161]، ويرى اليزيديُّ أنَّ دبرَ بمعنى تَبِعَ وخلفَ، وأدبرَ بمعنى ولّى[162].

ـ شَطَطْتُ وأشطَطْتُ. قالَ الفرّاءُ [2: 403] مُعلّقًا على قولِه تعالى: ﴿ وَلا تُشْطِطْ ﴾[ص: 22]:" يقولُ: ولا تَجُرْ، وقد يقولُ بعضُ العربِ: شطَطْتَ عليَّ في السّومِ، وأكثرُ الكلامِ أشططْتُ". والذي يتبدّى من كلامِ الفرّاءِ أنَّ الأصلَ . لكونِه أكثرَ الكلامِ . أنْ يُقالَ: أشطَّ في السّومِ، أي جارَ، وأنَّ بعضَ العربِ قد يقولُ: شطَّ، إلاّ أنَّ الفيّوميَّ[163] أشارَ إلى أنَّ أشطَّ في الحُكمِ وفي السّومِ لغةٌ في شطَّ، فأفهمَ كلامُهُ أنَّ شطَّ هي الأصلُ وأنَّ أشطَّ لغةٌ فيه، وهذا خلافُ ما ذكرَهُ الفرّاءُ. وساوى ناسٌ من النّحاة[164]بينَ شطَّ وأشطَّ في في السّومِ، وأنّهما بمعنًى.

ـ عَصَفَت الريحُ وأَعْصَفَت. قالَ الفرّاءُ:" وبالألفِ لغةٌ لبني أسدٍ"[1: 460]. وأكّدَ غيرَ واحدٍ[165]أنَّ أعصفتَ في لغةِ بني أسدٍ، واكتفَى جماعةٌ[166] بالإشارةِ فقطْ إلى أنَّ عَصَفَتِ الرّيحُ وأَعْصَفَتْ بمعنًى.

ـ فتنَ وأفتنَ. قالَ الفرّاءُ [3: 394] مُعلّقًا على قولِه تعالى: ﴿ وَمَا أَنْتُمْ عَلَيهِ بِفَاتِنِينَ ﴾[الصافات: 162]:" وأهلُ نجدٍ يقولُونَ: بِمُفْتِنِينَ. أهلُ الحجازِ فتنْتُ الرّجلَ، وأهلُ نجدٍ يقولُونَ: أفتنْتُهُ". وأكّدَ الجوهريُّ[167] مُردِّدًا كلامَ الفرّاءِ أنَّ فتنَ لغةُ أهلِ الحجازِ، وأفتنَ لغةُ أهلِ نجدٍ، واكتفى ابنُ القطّاعِ بأنْ ذكرَ أنَّ أفتنَ لغةٌ في فتنَ[168].

ـ ووَقفَ الفرّاءُ[1: 173] على قولِه تعالى: ﴿كَيْفَ نُنْشِزُهَا ﴾[البقرة:258] وأنَّ الحسنَ قرأ[169]: (كَيْفَ نَنْشُرُهَا)، فذكرَ أنَّ الحسنَ ذهبَ إلى النّشرِ والطّيِّ، أي نشرِ الثّوبِ وطيِّه، كأنَّ الموتَ طواهَا والإحياءَ نشرها، وأنَّ الوجهَ أنْ يُقالَ في الميّتِ: أنشرَ اللهُ الموتى فنَشَرُوا، إذا حَيُوا، ثُمَّ ذكرَ إمكانَ حملِ قراءةِ الحسنِ على أنْ يكونَ نَشَرَ بمعنى أَنْشَرَ، أي عادَ وحيِيَ، وأنَّ ذلكَ سمعَهُ من بني الحارثِ، سمعَ بعضَهم يقولُ: كانَ به جربٌ فنَشَرَ، أي عادَ وحَيِيَ، كما قالَ الشّاعرُ[170]:

حَتّى يَقُولَ النَّاسُ مِمّا رَأَوا يَا عَجَبًا لِلْمَيِّتِ النّاشِرِ

وأشارَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ[171] إلى هذهِ القراءةِ فذكرَ أنّها قراءةُ ابنِ عبّاسٍ والحسنِ، وأنَّ المعروفَ في اللغةِ أنْ يُقالَ: أنشرَ اللهُ الموتى[172]، وأنّهُ يمكنُ أنْ يُحملَ نَنْشُرُها على معنى نشرتُ الثوبَ، ولكنّه لم يشرْ إلى أنَّ ذلكَ لغةٌ، بل اكتفى بالقولِ:" وقيلَ".

ومهما يكنْ من الأمرِ، فقد أنبهَ جماعةٌ من النّحويّينَ إلى أنَّ فَعَلَ وأَفْعَلَ لُغتانِ[173]، كلُّ واحدةٍ منهما لغةُ قومٍ، ثُمَّ تختلطُ اللّغتانِ، فتستعملانِ بمعنًى واحدٍ في آنٍ معًا. وإذا كانَ مذهبُ الفرّاءِ، كما هو مذهبُ كثيرٍ من النّحويّينَ، أنَّ فَعَلَ وأَفعلَ بمعنًى، فمذهبُ الرّضيِّ أنَّ في أفعلَ معنًى ليسَ في فَعَلَ، وهو التأكيدُ والمُبالغةُ، قالَ:" فإذا قيلَ، مثلاً: إنَّ أقالَ بمعنى قالَ، فذلك منهم تسامحٌ في العبارةِ، وذلك على نحوِ ما يُقالُ: إنَّ الباءَ في: كفى باللهِ، و (من) في: ما من إلهٍ، زائدتانِ لمّا لم تُفيدَا فائدةً زائدةً في الكلامِ سوى تقريرِ معنى الكلامِ الحاصلِ وتأكيدِه، فكذا لا بدَّ في الهمزةِ في (أقالني) من التأكيدِ والمُبالَغةِ"[174].

(2) الجمع:

ناقشَ الفرّاءُ الجمعَ في غيرِ موضعٍ في (المعاني). وهذه جملةُ ما جاءَ لديه في ضوءِ تعدُّد اللهجات.

آ . ذكرَ الفرّاءُ أنَّ ما كانَ على فَعُولٍ أو فَعيلٍ أو فِعالٍ فإنّه يُجمعُ على مثالِ فُعُلٍ مُثقّلاً، سواءٌ أكانَ مُذكّرًا أم مُؤنّثًا، كَرَسُولٍ ورُسُلٍ، وسَبيلٍ وسُبُلٍ، وكِتابٍ وكُتُبٍ، وذكرَ أنَّ لغةَ تميمٍ وبكرٍ تخفيفُهُ. قالَ [3: 125]مُعلّقًا على قولِه تعالى: ﴿ عُرُبًا ﴾[الواقعة:37]:" واحدُهُنَّ عَرُوبٌ، وهيَ المُتحبِّبةُ إلى زوجِها الغَنِجةُ. حدّثنا الفرّاءُ قالَ: وحدّثني شيخٌ عن الأعمشِ، قالَ: كنتُ أسمعُهم يقرءونَ: عُرْبًا أترابًا، بالتخفيفِ، وهو مثلُ قولِكَ: الرُّسْلُ والكُتْبُ

في لغة تميم وبكرٍ بالتخفيف، والتثقيلُ وجهُ القراءة؛ لأنَّ كلَّ فَعُولٍ وفَعيلٍ وفِعالٍ جُمِعَ على هذا المِثال، فهو مُثقَّلٌ مذكّرًا كانَ أو مُؤنّثًا، والقُرّاءُ على ذلكَ"[175].

وأشارَ سيبويه إلى هذه اللغة، ونسبَها أيضًا إلى بكرِ بنِ وائلٍ وإلى أُناسٍ كثيرٍ من بني تميمٍ، وذكرَ أنَّ هؤلاءِ يُسكّنُونَ المُتحرِّكَ استخفافًا، كراهةَ تتابُعِ الضمّتين[176]. وظاهرةُ تخفيفِ فُعُلٍ ذائعةٌ في اللهجاتِ العربيّة، سواءٌ أكانَ مُفردًا كعُنُقٍ، أم جمعًا كرُسُلٍ، بل إنَّ بعضَهم قد جعلَهُ قياسًا مُطّردًا في الجمعِ، وهو "في الجمعِ أقيسُ من المُفردِ؛ لثقلِ الجمعِ وخفّةِ المُفرد"[177].

ب . وذكرَ الفرّاءُ أنَّ وجهَ الكلامِ في جمعِ فُعْلَة، كحُجْرةٍ وغُرفة، ضَمُّ أوّلِه وثانيه، فتقولُ: حُجُراتٌ وغُرُفاتٌ، ثمَّ أشارَ إلى أنَّ بعضَ العربِ يفتحُ ثانيَهُ، فيقولُ: حُجَراتٌ وغُرَفاتٌ، وقرّرَ أنَّ الضمَّ أجودُ. قالَ [3: 70] في قولِه تعالى: ﴿ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ ﴾[الحجرات: 4]:" وجهُ الكلامِ أنْ تَضمَّ الحاءَ والجيمَ، وبعضُ العربِ يقولُ: الحُجَراتُ والرُّكَباتُ. وكلُّ جمعٍ كأنْ يُقالَ في ثلاثةٍ إلى عشرةٍ: غُرَفٌ وحُجَرٌ، فإذا جمعتَهُ بالتاءِ نصبتَ ثانيَهُ، فالرّفعُ أجودُ من ذلك". وقدَ أوْضَحَ الفرّاءُ في موضعٍ سابقٍ في (المعاني) أنَّ العلّةَ في ضمِّ الثاني هي إتباعُ الثاني الأوَّلَ، قالَ [2: 330]:".. كما جمعُوا ظُلْمة على ظُلُماتٍ، فرفعُوا ثانيَها إتباعًا لرفعةِ أوَّلِها".

وذكرَ أبو حيّانَ أنَّ فتحَ الثاني لغةٌ حَكاها الأخفشُ وغيرُه، ثُمَّ ذكرَ أنَّ قومًا زعمُوا أنَّ الفتحَ" إنّما هو على أنَّهُ جمعُ غُرَفٍ الذي هو جمعُ غُرْفةٍ، فهو جمعُ جمعٍ"[178]. ولا يخفى أنَّ الزاعمَ هو الفرّاءُ، وهو القائلُ قالَ:" وكلُّ جمعٍ كأنْ يُقالَ في ثلاثةٍ إلى عشرةٍ: غُرَفٌ وحُجَرٌ، فإذا جمعتَهُ بالتاءِ نصبتَ ثانيَهُ".

ج . وذكرَ الفرّاءُ أنَّ وجهَ الكلامِ في جمعِ فِعْلةٍ أنْ تجمعَ على فِعَلٍ، لا أنْ تُجمعَ بالتاءِ، كنِعْمَةٍ ونِعَمٍ وسِدْرَةٍ وسِدَرٍ وخِرْقَةٍ وخِرَقٍ، ثمَّ ذكرَ أنَّ العربَ قلّما تجمعُها بالتاءِ، وأنّهم كرِهُوا ذلكَ؛" لأنّهم يُلزِمُونَ أنفُسَهم كسرَ ثانيه إذا جُمِعَ؛ كما جمعُوا ظُلْمةً على ظُلُماتٍ، فرفعُوا ثانيَها إتباعًا لرفعةِ أوَّلِها، وكما قالُوا:حسَراتٍ فأتبعُوا ثانيها أولها. فلما لزمهم أن يقولُوا: بنعماتٍ استثقلُوا أنْ تتوالى كسرتان في كلامهم؛ لأنّا لم نجدْ ذلكَ إلاّ في الإبلِ وحدَها. وقدْ احتملَهُ بعضُ العربِ، فقالَ: نِعماتٌ وسِدراتٌ"[2: 330]. ونقلَ أبو حيّانَ أنَّ جمعَ فِعْلَةٍ على فِعلاتٍ مقصورٌ على المسموعِ عندَ الفرّاءُ، وأنَّ الكوفيّينَ لا يجيزُونَ هذا الجمعَ، وأنَّ هذا الجمعَ لغةٌ نصَّ عليها الأخفشُ، وأجازَها سيبويه، ونصَّ على اطّرادِها[179].

د . ومن ذلكَ أنَّ فَعُلةً وجمعَها على فَعُلات كصَدُقةٍ وصَدُقات لغةُ أهلِ الحجازِ، وبنو تميمٍ يقولُونَ صُدْقةٌ وصُدْقاتٌ، ومثلُ ذلكَ المُثُلاتُ بلغةِ أهلِ الحجازِ وتميمٌ تقولُ المُثْلاتُ [2: 59]. وكانَ الأخفشُ عزا إسكانَ الدّالِ في صُدْقةٍ إلى تميمٍ أيضا[180].

(3) المشتقات:

ناقشَ الفرّاءُ اشتقاقَ المصدرِ واسمِ الزّمانِ والمكانِ واسمِ الآلةِ واسمِ الفاعلِ والمفعولِ في غيرِ موضعٍ من (معاني القرآن)، وأسهبَ في ذلكَ أحيانًا. وهذا ما جاءَ لديه في هذه المباحثة ممّا فيه أكثرُ من لُغة.

آ . ذكرَ الفرّاءُ أنَّ من العربِ مَن يقولُ: فسدَ الشيءُ فُسُودًا، من غيرِ تعيين، قالَ [1: 124] معلّقًا على قولِه تعالى: ﴿ وَاللهُ لا يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾[البقرة: 205]:" من العربِ مَن يقولُ فَسَدَ الشيءُ فُسُودًا، مثل قولِهم: ذَهَبَ ذُهُوبًا وذَهابًا، وكَسَدَ كُسُودًا وكَسادًا". وأنبهَ غيرُه[181] إلى الفُسُود، وأنّهُ مصدرُ فَسَدَ وفَسُدَ دونَ أيِّ إشارةٍ أنَّ الفُسودَ لغةٌ خاصّةٌ لبعضِ العربِ، أمّا الذُّهوبُ فهو مصدرٌ مشهورٌ في مصادرِ الفعلِ ذهبَ، وأمّا الكُسُودُ فقد أغفلتْ ذكرَهُ المعاجمُ[182] إلاّ بعضَها[183].

ب . وذكرَ الفرّاءُ[3:229] في أثناءِ تفسيرِه قولَ اللهِ تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾[النبأ: 28] أنَّ مصدرَ فَعّلَ هو فِعّالٌ في لغةِ اليمنِ، قالَ:"وهي لغةٌ يمانيّةٌ فصيحةٌ، يقولُونَ: كذَّبتُ به كِذَّابًا، وخَرَّقْتُ القميصَ خِرَّاقًا، وكلُّ فَعَّلْتُ فمصدرُهُ فِعَّالٌ في لُغتهم مشدّدٌ". وأكّدَ ابنُ منظورٍ ذلكَ إذ ذكرَ نقلاً عن اللّحيانيِّ أنَّ الكسائيَّ قالَ:" أهلُ اليمنِ يجعلُونَ مصدرَ فَعَّلتُ فِعَّالاً، وغيرُهم من العربِ تفعيلاً"[184].

وقصدَ أبو جعفرٍ النحاسُ[185] الإساءةَ، على عادتِه في الأعمِّ الأغلبِ، للفرّاءِ إذْ لم يُسمِّه باسمِه، إذ ذكرَ أنَّ الكِذَّابَ على قولِ بعضِ الكوفيّينَ لغةٌ يمنيّةٌ، وأنَّ هذا القولَ لا يحصُلُ منه كثيرُ فائدة، وذهبَ إلى أنَّهُ، وَفْقَ مذهبِ سيبويه،" مصدرُ كَذّبَ على الحقيقة"، ولعلّهُ يُريدُ بقولِه:" على الحقيقة" أنَّهُ ليسَ لغةً يمنيّةً، بل هو لغةُ العربِ. والّذي في (الكتاب) أنَّ المصدرَ من فَعّلتُ هو التّفعيلُ، وأنَّ ناسًا قد يأتُونَ بالمصدرِ منهُ على الفِعَّالِ، قالَ[186]:" وَأمّا فَعَّلتُ فالمصدرُ منهُ على التفعيلِ... وقد قالَ ناسٌ: كَلَّمتُهُ كِلاَّمًا، وحَمّلتُهُ حِمَّالاً".وذهبُ بعضُ النّحويّينَ إلى أنَّ فِعّالاً بمعنَى التّفعيلِ مُطّردٌ شائعٌ في كلامِ الفُصحاءِ، وأنَّهُ في الآيةِ أقامَ الكِذَّابَ مقامَ" التكذيبِ للدّلالةِ على أنّهم كذّبُوا في تكذيبِهم"[187].

ج . وذكرَ الفرّاءُ أنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ ممّا كانَ مضارعُهُ مكسورَ العينِ يأتي على وزنِ مَفعِلٍ مكسورِ العين، كهَلَكَ يَهْلِكُ مَهْلِكٌ، وأنَّ المصدرَ يأتي على وزنِ مَفعَلٍ مفتوحِ العينِ كضَرَبَ يَضرِبُ مَضْرَبٌ، وأمّا إذا كانَ المضارعُ مفتوحَ العينِ فإنَّ العربَ تُؤثِرُ فتحَ عينِ مَفعَلٍ في اسمِ الزمانِ والمكانِ

والمصدرِ، وأنّ منهم من يكسرُ العينَ في اسمِ المكانِ والزمانِ، فيقولُ: مَجْمِعٌ، ولكنَّ ذلكَ قليلٌ، وأمّا إذا كانَ المضارعُ مضمومَ العينِ آثرتِ العربُ فتحَ عينِ مفعلٍ في المصدرِ واسمِ المكانِ والزمانِ إلاّ ما جاءَ مكسورَ العينِ كالمَسجِدِ والمَطلِعِ والمشرِقِ والمَسْقِطِ والمَفْرِقِ والمَجزِرِ والمَسْكِنِ والمرفِقِ من رَفَقَ يَرْفُقُ والمَنْسِكِ من نسَكَ يَنسُكُ والمَنْبِتِ، ثُمَّ قرّرَ الفرّاءُ أنَّ العربَ جعلتِ الكسرَ علامةً لاسمِ المكانِ والزمانِ والفتحَ علامةً للمصدرِ، وأنَّ بعضَ العربِ يفتحُ عينَ مفعلٍ اسمَ مكانٍ وزمانٍ، فيقولُ: مَسْكَنٌ ومَسجَدٌ ومطلَعٌ[2: 148 ـ 149]. وفي مواضعَ أخرَ من (المعاني) عينَ الفرّاءُ أصحابَ بعضِ هذه اللغاتِ. فقد ذكرَ أنَّ المَنسَكَ بفتحِ السينِ لغةُ بني أَسَدٍ، والمَنْسِكَ بكسرِها لغةُ أهلِ الحجازِ[2: 230]، وأنَّ مَسْكَنًا لغةٌ يمانيّةٌ[2:357]، في حينَ ذكرَ بعضُهم أنَّ مَسكَنًا، بفتحِ الكافِ، لغةُ أهلِ الحجازِ[188].

د ـ وإذا كانَ اسمُ المكانِ والزمانِ والمصدرُ من ذواتِ الياءِ والواوِ فعينُ مَفعلٍ من ذلكَ مفتوحةٌ، وبعضُ العربِ يكسرُها في حرفينِ نادرينِ هما المَأْقِي من العينِ، ومَأْوِي الإبلِ، وذكرَ الفرّاءُ أنَّ العلّةَ في امتناعِ كسرِ العينِ في الياءِ والواوِ هيَ أنَّ" الياءَ والواوَ تذهبانِ في السكتِ للتنوينِ الذي يلحقُ، فردُّوها إلى الألفِ إذ كانتْ لا تسقُطُ في السكوتِ"[2: 149]. ومذهبُ الفرّاءِ في المأقي من العينِ مبنيٌّ على أنَّ الياءَ فيه أصليةٌ والميمَ زائدةٌ. ومذهبُ الجوهريِّ[189] أنَّ ياءَهُ زائدةٌ للإلحاقِ، والميمُ أصليةٌ، وأنَّ وَزْنَهُ فَعْلِي، وفَعْلِي، بكسرِ اللامِ، نادرٌ، ولهذا أُلحقَ بمَفْعِلٍ. ومنعَ ابنُ بَرّيّ كونَ الياءِ فيهِ زائدةً للإلحاقِ، بل هيَ زائدةٌ لغيرِ الإلحاقِ، على حدِّ زيادةِ الواوِ في تَرْقُوَةٍ وعَرْقُوَةٍ، وأنَّهُ ليسَ ثَمَّ حاجةٌ إلى تشبيهِهِ بمَفْعِلٍ[190].

وردّدَ ابنُ خالويهِ كلامَ الفرّاءِ، ولكنّهُ عزا كسرَ عينِ مَفعلٍ للعربِ، وليسَ لبعضِهِمْ، قالَ:" ليسَ في كلامِ العربِ من ذواتِ الياءِ والواوِ كلمةٌ على مَفْعَلٍ إلاّ مفتوحَ العينِ، ما خلا حرفينِ، فإنّهم كسَرُوا فقالوا: مَأْوِي الإبلِ، ومَأقِي العينِ"[191]. وثَمَّ حرفٌ ثالثٌ جاءَ على مَفْعِلٍ، هو مَعْديكرب، والأصلُ أن يكونَ معْدى، قال ابن جني[192]:" ومعديكرب كان ينبغي أن يكون معْدى؛ لأنَّ مَفْعِل ممّا لامُهُ مُعتلّةٌ لا يوجدُ إلا في حرفٍ واحدٍ، وهو مَأْوِي الإبلِ، حكاهَا الفرّاءُ". وقد سبقَ آنفًا أنَّ الفرّاءَ حكَى حرفينِ على وزنِ مَفْعِلٍ، وليسَ حرفًا واحدًا، كما قالَ ابنُ جنّي.

هـ ـ وذكرَ الفرّاءُ أنَّ اسمَ الآلةِ ممّا تكونُ فيهِ الهاءُ كالمِروَحَةِ وأشباهِها، أو لا تكونُ فيهِ الهاءُ كالمِدْرَعِ وأشباهِها فميمُه مكسورةٌ وعينُهُ مفتوحةٌ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ بعضَهم فتحَ الميمَ وبعضُهم كسرَها، قالوا: المِطهرةُ والمَطهرةُ، والمِرقاةُ والمَرقاةُ، والمِسقاةُ والمَسقاةُ، معتلاً بأنّ مَن" كسرَها شبّهها بالآلةِ التي يُعملُ بها، ومَن فتحَ قالَ: هذا موضعٌ يُفعلُ فيهِ فجعلَه مخالِفًا ففتحَ الميمَ؛ ألا ترى أنّ المِرْوَحةَ وأشباهَها آلةٌ يُعملُ بها، وأنّ المطهرةَ والمرقاةَ في موضعِهما لا تزولانِ يُعملَ فيهما"[2:151].

كما ذكرَ الفرّاءُ أنَّ بعضَهم ضمَّ الميمَ والعينَ فقالُوا: مُكْحُلةٌ ومُسْعُطٌ ومُدْهُنٌ ومُدُقٌّ، وبعضَهم كسرَ الميمَ والعينَ فقالُوا: مِنْخرٌ ومِنْتِنٌ، وأنَّ آخرينَ، وهم طيّئٌ، زادُوا على مِفْعِلٍ ياءً للكسرِ، نحو: مِسْكِينٍ ومِنْدِيلٍ ومِنْطِيقٍ، وواوًا للضمِّ نحو: مُغْفُورٌ ومُغْثُورٌ ومُنْخُورٌ، وذكرَ أنَّ الّذينَ ضمُّوا ميمَهُ وعينَه شبّهُوا الميمَ بما هو من الأصلِ، كأنَّهُ فُعْلُولٌ، وأنَّ الّذينَ كسرُوا ميمَهُ وعينَهُ شبّهوهُ بفِعْلِيلٍ وفِعْلِلٍ[2: 152].

ومذهبُ سيبويهِ أنَّ وزنَ مِنْخرٍ مِفْعِلٍ، وأنَّ وزنَ مِنْتِنٍ مُفْعِلٌ؛ لأنّهُ من أَنْتَنَ، ولكنّهم أتبعُوا الكسرَ الكسرَ، وأنَّ مِفْعيلاً[193] ومُفْعُولاً بناءَانِ قائمانِ بأنفُسِهما، وأنّ مُفْعُولاً جاءَ غريبًا شاذًّا[194]. وساوى ابنُ خالويهِ بينَ مِنْخرٍ ومِنْتِنٍ وزنًا، فذكرَ أنَّهُ" ليسَ في كلامِ العربِ مِفْعِلٌ إلاّ حرفانِ: مِنْتِنٌ ومِنْخرٌ[195]، ولكنَّ أحدًا منهما لم ينصَّ على أنَّ مِنْتِنًا ومِنْخرًا من اللغاتِ.

و ـ وإذا اشتقَقْتَ اسمَ فاعلٍ أو مفعولٍ أو مصدرًا من فعلٍ رباعيٍّ قد زيدَ على ثُلاثيِّهِ شيءٌ من الزِّيادتِ فقد ذكرَ الفرّاءُ أنَّ الميمَ الزائدةَ في أوّلِهِ مَضْمُومةٌ، وأنَّ ما قبلَ الآخرِ مفتوحٌ في المصدرِ واسمِ المفعولِ، ولا يجوزُ أنْ ينكسرَ، وأنَّه لا يُختلفُ فيهِ في لغاتٍ ولا غيرِها، ثمَّ ذكرَ أنَّ من العَربِ ـ وهم قليلٌ ـ مَنْ يقولُ في المُتكبِّرِ: المُتكبِّرُ، وأنَّ ذلكَ من لغةِ الأنصارِ، وأنَّه لا يجوزُ القياسُ على ذلكَ، وأضافَ الفرّاءُ أنَّ بعضَ العربِ، وهم من الأنصارِ، يكسرُ ميمَ اسمِ الفاعلِ إذا أُدغمَ، فيقولُ: هم المِطَّوِّعةُ والمِسَّمِعُ، للمُطّوِّعةِ والمُستَمِعِ، وأنَّ ذلكَ مرفوضٌ لا يجوزُ[2: 153].

مظاهرُ التباينِ النحويِّ

ثَمَّ تباينٌ لهجيٌّ وردَ في (معاني القرآنِ) مردُّهُ تباينُ اللهجاتِ العربيّةِ الآتي من تأثيرِ السّياقِ في الكلماتِ، وما يعتورُها في أحوالِها المُتنقّلةِ فيهِ. وهذهِ هيَ المظاهرُ التي تجلّى فيها هذا الملحظُ.

(1) الاسمُ الموصولُ (الّذينَ):

أشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ أصلَ (الّذينَ) عندَ العربِ هو (الّذي) زادُوا عليهِ نونًا تدلُّ على الجمعِ، فقالُوا: الّذينَ بالياءِ في أحوالِهِ الإعرابيّةِ كلِّها، وذكرَ أنَّ كنانةَ يعربُونَه إعرابَ جمعِ المذكّرِ السالمِ، فيقولونَ في الرفعِ: اللّذُونَ، قالَ[2: 184]:" كما قالتِ العربُ (الّذي)، ثمَّ زادُوا نونًا تدلُّ على الجماعِ، فقالُوا: الّذينَ في رفعِهم ونصبِهم وخفضِهم ... وكِنانةُ يقولونَ: اللّذُونَ"، ومنهُ قولُ الشّاعرِ[196]:

نَحنُ الّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحا يَومَ النَّخيلَ غارةً مَلْحاحَا

وإذا كانَ الفرّاءُ قد نقلَ هذه اللغةَ عن كنانةَ، فقد نَقلَها بعضُهم عن هُذيلٍ وبني عقيلٍ[197]، وأضافَ إليهما آخرونَ الطّائيّينَ[198]. وظاهرُ كلامِ الفرّاءِ أنَّ إعرابَ (الّذينَ) مختصٌّ بالرّفعِ، وقد يشهدُ لذلكَ قولُ ابنِ هشامٍ[199]: " وقد يُقالُ بالواوِ رفعًا"، وأمّا إذا كانَ منصوبًا أو مجرورًا، فتستوي لغةُ كنانةَ ولغةُ غيرِهم من العربِ، وينعدمُ التفريقُ بينَ اللغتينِ، كما فرقتْ بينَهما الواوُ في الرفعِ، لذا فليسَ بممتنعٍ أنْ يكونَ (لّذونَ) مبنيًّا جيءَ بهِ على صورةِ المعربِ، فيكونَ مبنيًّا على الواوِ رفعًا، ومبنيًّا على الياءِ نصبًا وجرًّا، وهو وجهٌ أشارَ إليهِ محيي الدين عبد الحميد[200].

(2) المثنّى:

آ. عَزَا الفرّاءُ إلى بَني الحارثِ بنِ كَعْبٍ خاصّةً أنّهم يجعلونَ المثنّى في رفعِهِ ونصبِهِ وخفضِهِ بالألفِ، مُحتجًّا بقولِ الشاعرِ[201]:

فأطرقَ إطراقَ الشُّجاعِ ولو يرى مساغا لِناباهُ الشُّجاعُ لصمَّما

وقولِ بعضِهم: هذا خطُّ يَدَا أخي بعينه[2: 184]. وقد أكّدَ هذا العزوَ جماعةٌ منهم الأخفشُ[202]، وابنُ شُقيرٍ البغداديُّ الذي ذكرَ عنِ ابنِ عبّاسٍ أنّه قالَ:" إنَّ اللهَ . تباركَ اسمُه . أنزلَ القرآنَ بلغةِ كلِّ حيٍّ من أحياءِ العربِ، فنزلتْ هذه الآيةُ بلُغةِ بني الحارثِ بنِ كَعْبٍ"[203]، ومنهم أيضًا ابنُ خالويه الذي قالَ بعدَ أنْ نقلَ خبرَ ابنِ عباسٍ:" وهذه اللفظةُ بلغة بلحارثِ بنِ كعبٍ خاصّةً"[204]، في حينَ نقلَ أبو عُبيدةَ عن أبي الخطّابِ أنّها لغةُ بني كِنانةَ وغيرِهم[205]، ونقلَ العينيُّ أنَّ الكسائيَّ حَكاها عن بَالحارثِ وزُبيد وخَثعَم وهمدان، وأنَّ بعضَهم نسبَها إلى بَلعنبرِ وبَلهجيم وبطونٍ من ربيعة[206]، وأضافَ السيوطيُّ إلى ما سبقَ بكرَ بنَ وائلٍ وفزارةَ وعُذرةَ ومرادًا[207]، وأمّا السهيليُّ فقد خصَّ طوائفَ خثعمَ وطيءٍ وبني الحارثِ فقط بهذه اللغةِ[208]، وجعلَها الفارقيُّ لُغةً في بني الحارثِ وبعضِ بني سليمٍ[209].

وقد اعتمدَ الفرّاءُ هذه اللغةَ، وأجازَها، وإنْ كانتْ قليلةً؛ لكونِها أقيسَ، ووجّهَ في ضَوئِها قراءةَ قولِه تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[طه: 83]، بتشديدِ (إنَّ) وبالألفِ. قال [2: 184]:" فقراءتنا بتشديد (إنَّ) وبالألف على جهتينِ: إحداهما على لغةِ بني الحارثِ بنِ كَعْبٍ، يجعلُونَ الاثنينِ في رفعِهما ونصبِهما وخفضِهما بالألف، وأنشدني رجلٌ من الأَسْدِ عنهم. يُريدُ بني الحارثِ:

فأَطرَقَ إطرَاقَ الشُّجاعِ ولَو يرى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجاعُ لَصَمَّما

قالَ: وما رأيتُ أفصحَ من هذا الأَسْديِّ، وحكى هذا الرجلُ عنهم: هذا خطُّ يَدَا أخي بعينه. وذلكَ . وإنْ كانَ قليلاً . أقيسُ؛ لأنَّ العربَ قالُوا: مُسلمُونَ فجعلُوا الواوَ تابعةً للضمّة؛ لأنَّ الواوَ لا تعربُ، ثُمَّ قالُوا: رأيتُ المسلمينَ فجعلُوا الياءَ تابعةً لكسرةِ الميمِ. فلمّا رأَوا أنَّ الياءَ من الاثنينِ لا يُمكنُهم كسرُ ما قبلَها، وثبتَ مفتوحاً تركُوا الألفَ تتبعُه، فقالُوا: رجُلانِ في كلِّ حالٍ".

وإذا كانَ الفرّاءُ قد قبلَ لغةَ إعرابِ المُثنّى بالألفِ مُطلقًا، ونصّهُ الآنفُ لا يحتملُ غيرَ ذلكَ، وإنْ كانَ وصفَها بالقلّة، فقد نُقلَ عنهُ أنَّهُ قالَ[210]: " واعلمْ أنّ كثيرًا ممّا تَحْكِي عن الكلامِ بهِ من شاذِّ اللّغاتِ، ومُستنكرِ الكلامِ لو توسّعتُ بإجازتِهِ لرخّصتُ لكَ أنْ تقولَ: رأيتُ رجلانِ"، وقولُه هذا لا يخلو من أنكارٍ لها ورفضٍ. وقد وَردَ النّحويّونَ العربُ على هذهِ اللغةِ بالشّرحِ والتّأمُّلِ، فقبلَها بعضُهم، ووصفَها بأنّها لَغةٌ فاشيةٌ[211]، وجنحَ ناسٌ آخرُ إلى ردِّها، ووصفِها بالشّذوذِ والقلّة[212]، وتردّدَ نفرٌ آخرَ بينَ القبولِ والردِّ، واضطربَ رأيَهم فيها[213].

وفي ظنّي فليسَ ثَمَّ وجهٌ مقبولٌ مُقنعٌ لردِّ هذه اللغةِ وإنكارِها، ففضلاً على كونِ أصلِ الإعرابِ أنْ يكونَ بالحركةِ، وأنَّ الألفَ أخفُّ من الياءِ، وأنّ التنزيلَ وردَ بها في قراءةِ مَن قرأَ: ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾، فثمَّ نصوصٌ أُخرى كثيرةٌ وافقتْ هذهِ اللّغةَ، ذكرَها أهلُ اللغة[214].

ب . وإذا كانَ لفظُ المثنى (كِلا) مُضافًا إلى ظاهرٍ، نحو:كِلا الرجلينِ، فقد عزا الفرّاءُ[2: 184] إلى بني كنانةَ أنّهم يأتُونَ بالياءِ في النصبِ والخفضِ، فيقولونَ: رأيتُ كِلَي الرجلينِ، ومررتُ بكِلَي الرجلينِ، وذكرَ أنَّ هذه اللغةَ مخالفةٌ لإجماعِ العربِ على إثباتِ الألفِ في مثلِ هذا في الرفعِ والنصبِ والخفضِ، وأنّها قبيحةٌ قليلةٌ، وإنْ كانَ أصحابُها ماضينَ على قياسِ إعرابِ المثنى[215]. والغريبُ أنْ ينقلَ بعضُهم عنهُ جوازَ إجراءِ كلا وكلتا مَعَ الظّاهرِ مُجراهُما مَعَ الضميرِ[216]، فرأيَهُ الآنفَ يؤكّدُ عكسَ ذلكَ، وأنّهُ يستقبحُها ويستقلُّها. وممّا يؤكّدُ قُبحَها أنّهم تركُوا الأخفَّ وهو الألفُ، وفرُّوا إلى الأثقلِ وهو الياءُ، وخاصّةٍ أنّها مسبوقةٌ بحرفٍ مفتوحٍ.

وأكّدَ عزوَ هذه اللغةِ إلى بني كِنانةَ السيوطيُّ نقلاً عن الفراءِ[217]، واكتفى الأُشمونيُّ بالإشارةِ إلى أنَّ بعضَهم يُعربُ (كلا) مضافا إلى الظاهرِ إعرابَ المثنّى، من غيرِ أنْ يُسمّيَ هذا (البعض)[218].

ج . وذكرَ الفرّاءُ أيضًا أنَّ كثيراً من العربِ يُشدِّدُ نونَ تثنيةِ اسمَي الإشارةِ والموصولِ، فيقولُ: (ذانّ) و (ذانّك)، واللّذانِّ، غيرَ أنّه لم يعزُ ذلكَ إلى قبيلةٍ بعينِها. قالَ [2: 306]معلّقًا على قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ ﴾[القصص: 32]:" اجتمعَ القُرّاءُ على تخفيفِ النونِ من (ذَانِكَ)،وكثيرٌ من العربِ يقولُ: (فَذانّكَ) و (هذانِّ) قائمانِ، ﴿ واللّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُم ﴾[النساء: 16] فيُشدِّدُونَ النونَ".

وناقشَ النُّحاةُ تخفيفَ نونِ اسمَي الإشارةِ والموصولِ وتشديدَها، فعزَوا التخفيفَ إلى أهلِ الحجازِ وبني أسدٍ، والتشديدَ إلى تميمٍ وقيسٍ[219]. وذكرَ ابنُ هشامٍ أنَّ تشديدَ النّونِ فيهما تعويضٌ من المحذوفِ، وهما الألفُ في (هذا)، والياءُ في (الّذي)، أو تأكيدٌ للفرقِ بينَ تثنيةِ المبنيِّ والمعربِ، وأنَّ التشديدَ لا يختصُّ بهما في حالةِ الرفعِ، خلافًا للبصريّينَ[220].

(3) جمعُ المذكرِ السالمِ:

ناقشَ الفرّاءُ إعرابَ عِضينَ وبابِها، ممّا كانَ منقوصًا ثلاثيًّا حُذِفَتْ لامُه، وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيثِ، مثل: سنةٍ وسنينَ، وقلةٍ وقُلينَ، وبُرةٍ وبُرين، وثُبةٍ وثُبين، وعزةٍ وعِزين، فذكرَ أنَّ منَ العربِ من يجعلُ هذا البابَ بالياءِ في جميعِ أحوالِه، ويُعربُ نونَه بالحركاتِ، ثمَّ ذكرَ بعدُ أنَّ هذه اللغةَ كثيرةٌ في أسدٍ وتميمٍ وعامرٍ، وأجازَها معتلاً لها بتوهُّمِ أصالةِ الواوِ فيها، وأنّها على وزنِ فُعُولٍ، قالَ [2: 92 . 93] موجّهًا قولَهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾[الحجر:92]:" وواحدةُ العِضين عِضة رفعها عِضون، ونصبها وخفضها عِضينَ. ومنَ العربِ مَن يجعلُها بالياءِ على كلِّ حالٍ، ويُعربُ نونَها، فيقولُ: عِضِينُكَ ومررتُ بعضِينِكَ وسِنِينِكَ، وهي كثيرةٌ في أسَدٍ وتميمٍ وعامرٍ ... وإنَّما جازَ ذلكَ في هذا المنقوصِ الّذي كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ فنقصتْ لامه، فلمَّا جمعوهُ بالنونِ توهَّموا أنَّه فعولٌ، إذ جاءتِ الواوُ، وهيَ واوُ جماعٍ، فوقعتْ في موضعِ الناقصِ، فتوهَّموا أنّها الواوُ الأصليّةُ، وأنَّ الحرفَ على فُعُولٍ، ألا ترى أنّهم لا يقولونَ ذلكَ في الصّالحينَ والمسلمينَ، وما أشبهَهُ"[221].

وأشارَ ثعلبُ إلى هذهِ اللغةِ دونَ أنْ يعزوَها[222]. ونقلَ أبو جعفرٍ النّحّاسُ عن الفرّاءِ أنَّ من العربِ من يُعربُ النّونَ في السّنين مُحتجًّا بقولِ الشّاعرِ[223]:

أرَى مَرَّ السِّنينِ أخذْنَ منِّي كما أخَذَ السِّرارُ من الهلالِ

وأنَّ بني عامرٍ يصرفُونَ (سنين)، فيقولُونَ: أقمتُ عندَهُ سنينًا يا هذا، وأنَّ بني تميمٍ لا يصرفُونَ، فيقولُونَ: مضتْ لهُ سنينُ يا هذا[224]، ولكنَّ كلامَ أبي حيّانَ كانَ أكثرَ تفصيلاً إذْ نقلَ عنهُ أنَّ بني تميمٍ تمنعُ (سنين) من الصرفِ إذا كانتْ خاليةً من الألفِ واللامِ، وأنَّ بني عامرٍ يصرفُونها [225]، ولغةُ بني عامرٍ ظاهرةٌ في إنشادِ الفرّاءِ[2: 92] عن بعضِهم قولَه[226]:

ذراني مِنْ نجدٍ فإنَّ سنينَه لَعِبنَ بنا شيبًا وشيَّبْننَا مُرْدَا
متى تَنجُ حَبْوًا من سنينٍ مُلحّةٍ تُشمّرْ لأُخرى تَنزِلُ الأعصَمَ الفَرْدا

أمّا رأيهُ في (السّنين) معرّفةً بالألفِ واللامِ فلم يَبدُ لنا صريحًا في (معاني القرآنِ)، كما نُقلَ عنهُ، فقد اكتفى[1:392] بأنْ قالَ مُعقّبًا على قولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَونَ بِالسِّنِينَ ﴾[227] : " أخذهم بالسنين: القحطُ والجدوبةُ عامًا بعدَ عامٍ"، واشتشهدَ بالشّعرِ[2:37] على اكتسابِ المُضافِ التأنيثَ من المُضافِ إليه، وجاءَ البيتُ مضبوطةً بعضُ ألفاظِه على النحوِ الآتي:

أرى مَرَّ السنين أخذن مني كما أخَذ السِّرار من الهلال

ونقلَ بعضُهم عن الفرّاءِ أنَّهُ يُجيزُ إعرابَ جمعِ المذكّرِ السالمِ، وما حُمِلَ عليهِ مُطلقًا بحركاتٍ ظاهرةٍ على النّونِ[228]، ولكنَّ كلامُ الفرّاءِ السابقُ يُفصحُ عن أنَّهُ لا يَرَى هذا الرأيَ، إلا معَ (سنينَ) وبابِه، ممّا حُذِفَتْ لامُه. وكانَ الفرّاءُ، إذ ذهبَ هذا المذهبَ، أعني جوازَ إعرابِ سنينَ وبابِه بالحركاتِ مُطلقًا، مُتابعًا شيخَهُ الكسائيَّ، كما تابعهما في ذلكَ ثعلبٌ[229]، والأنباريُّ[230]. وإذا كانَ الكوفيّونَ راضينَ عن هذهِ اللّغةِ، فثمَّ من النُّحاةِ مَن لم يكنْ راضيًا عنها، فجعلُ الإعرابِ في النونِ من غيرِ قلبِ الواوِ من أرذلِ اللغاتِ عندَ أبي حيّانَ[231].

(4) الممنوعُ من الصّرفِ:

ناقشَ الفرّاءُ إعرابَ (بُكرة) و (غُدوة) و (عشيّة)، فذكرَ أنَّ من العربِ من يمنعُها من الصرفِ من غيرِ أنْ يُعيِّنَ هؤلاءِ العربَ. قالَ [3:109] :" العربُ تُجري: غدوة، وبُكرة، ولا تُجريهما؛ وأكثرُ الكلامِ في غُدوة تركُ الإجراءِ، وأكثرُه في بكرة أنْ تُجرَى. قالَ: سمعتُ بعضَهم يقولُ: أتيتُه بُكرةَ باكرًا، فمن لم يُجرها جعلَها معرفةً؛ لأنّها اسمٌ تكونُ أبدًا في وقتٍ واحدٍ بمنزلةِ أمسِ وغدٍ، وأكثرُ ما تجري العربُ غُدوة إذا قُرنتْ بعَشيّة، فيقولُونَ: إنّي لآتيكَ غُدوةً وعَشيّةً، وبعضُهم غَدوة وعشيّة، ومنهم من لا يجري عشيّة لكثرةِ ما صحبتْ غدوة". ونقلَ الرضيُّ عن سيبويهِ أنَّ بعضَ العربِ . من عيرِ أنْ يُعيّنَهم . يدعُ التنوينَ في عشيّةٍ كما في غُدوة[232].

(5) الفعلُ المضارعُ المعتلُّ المجزومُ:

ذكرَ الفراءُ أنَّ من العربِ مَنْ يُعاملُ الفعلَ المضارعَ المجزومَ المعتلَّةَ لامُهُ مُعاملةَ الفعلِ الصحيحِ، فيُثبتُ حروفَ العلّةِ فيه؛ الألفَ والواوَ والياءَ، ولكنّه لم يُعيّنْ من هم أُولاءِ العربَ الذينَ يفعلُونَ ذلكَ، قالَ [1: 161 . 162] مُعلّلاً ومجيزًا إثباتَ الياءِ في (تخشى) في قولِه تعالى: ﴿

فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي البَحْرِ يَبَسًا لا تَخَافُ دَرَكًا وَلا تَخْشَى ﴾[طه 77]:" في ذلكَ ثلاثةُ أوجه؛ إنْ شئتَ استأنفتَ (ولا تخشى) بعدَ الجزمِ، وإنْ شئتَ جعلتَ (تخشى) في موضعِ جزمٍ، وإنْ كانتْ فيه الياءُ؛ لأنَّ من العربِ من يفعلُ ذلكَ؛ قالَ بعضُ بني عَبْسٍ[233]:

ألَمْ يأتيكَ وَالأنباءُ تَنْمِي بِما لاقتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

فأثبتَ الياءَ في (يأتيكَ)، وهي في موضعِ جزمٍ؛ لأنّه رآها ساكنة، فتركَها على سكونِها، كما تفعلُ بسائرِ الحروفِ ... وأنشدني بعضُهم في الواوِ[234]:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئتَ مُعْتَذِرًا مِنْ سَبِّ زَبَّانَ لَم تَهجُو ولم تَدَعِ".

وأشارَ غيرُ واحدٍ إلى أنَّ إقرارَ هذه الحروفِ في موضعِ الجزمِ لغةٌ لبعضِ العربِ من غيرِ نسبتِها لأحدٍ، منهم الزّجّاجيُّ حيثُ قالَ في (الجمل)[235]:" ومن العربِ من يُجري المُعتلَّ من الجنسِ مُجرَى الصحيحِ، فيرفعُهُ في موضعِ الرّفعِ، ويفتحُهُ في موضعِ النصبِ، ويُسكّنُهُ في موضعِ الجزمِ ولا يحذِفُهُ، وذلكَ في الياءِ والواوِ خاصَّةً دونَ الألفِ، وعلى هذه اللغةِ قالَ الشاعرُ: ألم يأتيكَ ...". وذكرَ آخرونَ أنَّ ذلكَ لا يجوزُ إلاّ في الضرورةِ الشعريّةِ، بل إنّ أبا جعفرٍ النّحاسَ لم يعترفْ بهذه اللغةِ، ووصفَ مذهبَ الفرّاءِ بأنّه من أقبحِ الغلطِ، وذكرَ أنّه لا يجوزُ إثباتُ شيءٍ من ذلكَ عندَ البصريين[236].

(6) المستثنى:

آ . ناقشَ الفرّاءُ إعرابَ ما بعدَ (إلاّ) في الاستثناءِ المنقطعِ المسبوقِ بجحدٍ، نحو: ما في الدارِ أحدٌ إلاّ أحمرة، فأجازَ النصبَ على الاستثناءِ، وأجازَ أنْ يتبعَ ما بعدَ إلاّ ما قبلَها، إنْ رفعًا فرفعٌ، وإنْ نصبًا فنصبٌ وإنْ جرًّا فجرٌّ، وذكرَ أنّ" النصبَ في هذا النوعِ المختلفِ من كلامِ أهلِ الحجازِ، والاتباعَ من كلامِ تميمٍ[1: 480][237]. وظاهرُ كلامِ الفراءِ أنَّ بني تميمٍ يوجبونَ الاتباعَ، كما أنَّ أهلَ الحجازِ يوجبونَ النصب[3: 273]، غيرَ أنَّ أبا حيان وقفَ على اللغتينِ فذكرَ أنَّ بني تميمٍ يُجيزونَ الاتباعَ، وأنَّ النصبَ عندَهم أفصحُ من البدلِ، وأنَّ الحجازيّينَ يُوجبونَ النصبَ[238].

ب . وناقشَ الفرّاءُ إعرابَ المستثنى مُتقدِّمًا على المستثنى منه، نحو: ما أتاني إلاّ أخاكَ أحدٌ، فذكرَ أنَّ المختارَ النصبُ على الاستثناءِ، وأنَّ من العربِ من يرفعُ، فيقولُ: ما أتاني إلاّ أخوكَ أحدٌ، فيكونُ (أحدٌ) بدلاً من (أخوكَ). ولكنّهُ لم يُعيّنْ من هم هؤلاءِ العربُ. قالَ [1: 168]:" وإذا كانَ الذي قبلَ (إلاّ) نكرةً معَ جحدٍ فإنّكَ تُتبعُ ما بعدَ إلاّ ما قبلَها؛ كقولكَ: ما عندي أحدٌ إلاّ أخوكَ. فإنْ قدّمتَ إلاّ نصبتَ الذي كنتَ ترفعُه؛ فقلتَ: ما أتاني إلاّ أخاكَ أحدٌ. وذلكَ أنّ (إلاّ) كانتْ منسوقةً على ما قبلَها فاتّبعَه، فلمّا قُدِّمتْ فمنعَ أنْ يتبعَ شيئًا هو بعدَها فاختارُوا الاستثناءَ... ومن العربِ مَن يرفعُ ما تقدّم في إلاّ على هذا التفسيرِ". والرفعُ في هذا السّياقِ لغةٌ حكاها يُونُسُ عن بعضِ العربِ الموثوقِ بهم[239].

ج . وفيما يتعلّقُ بـ (غيرٍ) ذكرَ الفرّاءُ [1: 332]أنّ بعضَ بني أسدٍ وقُضاعةَ ينصبُونَها مطلقًا إذا كانتْ في معنى (إلاّ)،" تمّ الكلامُ قبلَها أو لم يتمّ، فيقولُونَ: ما جاءَني غيرَكَ، وما أتاني أحدٌ غيرَكَ"[240].

(7) الخفض:

آ . ناقشَ الفرّاءُ حذفَ الباءِ في الخبرِ المنفيِّ بـ (ما) وإثباتَهُ فيه، فذكرَ أنَّ أهلَ نجدٍ يُثبتُونَ الباءَ الباءَ ويُسقطُونَها، وأنّهم إذا أسقطُوا رفعُوا، وهو الأقوى والقياسُ، وأنَّ أهلَ الحجازِ لا يكادونَ يتكلّمونَ إلاّ بالباءِ، وأنّهم إذا حذفُوها نصبُوا. قالَ [2: 42]موجّهًا نصبَ (بشرًا) في قولِه تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾[يوسف: 31]:" نصبت (بشرا) لأنَّ الباءَ قد استعملتْ فيه، فلا يكادُ أهلُ الحجازِ ينطقُونَ إلاّ بالباءِ، فلمّا حذفُوها أحبُّوا أنْ يكونَ لها أثرٌ فيما خرجتْ منه فنصبُوا على ذلكَ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ ما القرآنِ أتى بالباءِ إلاّ هذا وقولَهُ: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[المجادلة: 2]، وأمّا أهلُ نجدٍ فيتكلّمُونَ بالباءِ وغيرِ الباءِ، فإذا أسقطُوا رفعُوا، وهو أقوى الوجهينِ في العربيّةِ". ونقلَ أبو حيانَ عن الكسائيّ أنّ النصبَ أيضًا لغةُ أهلِ تهامةَ، وعن سيبويه أنَّ الرفعَ لغةُ تميمٍ[241].

ب . وأشارَ الفرّاءُ إلى أنَّ أهلَ الحجازِ ومَنْ جاورَهم من قيسٍ يحذفُونَ حرفَ الخفضِ فيما يتعدّى إلى مفعولينِ أحدُهما بحرفٍ. قالَ [2: 245 . 246]موجّهًا قولَ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُم أَوْ وَزَنُوهُمْ ﴾[المطففون: 3]:" الهاءُ في موضعِ نصبٍ، تقولُ: قد كلتُكَ طعامًا كثيرًا، وكلتني مثلَهُ. تُريدُ: كلتَ لي، وكلتُ لكَ، وسمعتُ أعرابيّةً تقولُ: إذا صدرَ الناسُ أتينا التّاجرَ، فيكيلُنا المُدَّ والمُدّينِ إلى الموسمِ المُقبلِ، فهذا شاهدٌ، وهو من كلامِ أهلِ الحجازِ، ومَنْ جاورَهم من قيسٍ". ونسبَ الأخفشُ[242] حذفَ حرفِ الجرِّ مَعَ كالَ ووزنَ إلى أهلِ الحجازِ وحدَهم، قالَ مُعقِّبًا على الآيةِ:" أي كالُوا النّاسَ أو وزنُوهم؛ لأنَّ أهلَ الحجازِ يقولُونَ: كلتُ زيدًا ووزنتُهُ، أي: كلتُ لهُ، ووزنتُهُ".

ويتبدّى من تمثيلِ الفرّاءِ أنَّ إثباتَ حرفِ الجرِّ وحذفَهُ خاصٌّ بالفعلِ كالَ وحدهُ. ويُشبهُهُ حذفُ حرفِ الجرِّ وإثباتهُ في نحوِ: شكرتُكَ وشكرتُ لكَ، ونصحتُكَ ونصحتُ لكَ[243]، وصدتُكَ وصدْتُ لكَ[244]، وقولُ الشّاعرِ[245]:

أَمَرْتُكَ الخَيرَ فَافْعلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

ونحوُ ذلكَ كثيرٌ"[246].

ج . وذكرَ الفرّاءُ أنَّ مَن العربِ . من غيرِ أنْ يُعيّنَهم . مَن يُضيفُ العددَ إلى الجمعِ، وعلى ذلكَ وجّهَ قراءةَ: ﴿ ثَلاثَمِائَةِ سِنِينَ ﴾[الكهف: 25]، قالَ [2:138]:" مضافةٌ. وقد قرأَ كثيرٌ من القُرّاءِ ﴿ ثَلاثَمِائَةِ سِنِينٍ ﴾ يريدُونَ لبثُوا في كهفِهم سنينَ ثلاثمائةٍ فينصِبُونَها بالفعلِ. ومن العربِ مَن يضعُ السّنينَ في موضعِ سنةٍ، فهيَ حينَئذٍ في موضعِ خفضٍ لمَنْ أضافَ". وما أجازه الفراء هنا وجعله لغة منعه غيره إلا في الضرورة[247].

ونقلَ الفرّاءُ عن بعضِ بني سُليمٍ جوازَ إضافةِ الضميرِ إلى ياءِ المتكلّمِ، وأنْ تلحَقَ نونُ الوقايةِ الضميرِ قبلَ الياءِ، قالَ [1: 323]:" وسمعتُ بعضَ بني سُليمٍ يقولُ في كلامِه: كما أنتَنِي، ومَكانَكَنِي، يُريدُ: انتظرْنِي في مكانِكَ".

(8) الأدوات: والحديثُ عنها ذو شقينِ، شِقٌّ بدا فيهِ التبايُنُ اللّهجيُّ مُرتدًّا إلى عملِها، وآخرُ مُرتدًّا إلى معانيها.

آ . لات:

ناقشَ الفرّاءُ عملَ (لاتَ) فذكرَ أنَّ الأصلَ أنْ تعملَ عملَ ليسَ؛ لكونِها في معناها، وأنَّ من العربِ من يخفضُ بها، من غيرِ أنْ يُعيّنَ هؤلاءِ العربَ. قال [2: 397]:" ومن العربِ من يضيفُ لاتَ فيخفضُ. أنشدَوني[248]:

... لاتَ ساعةَ مَندمِ

ولا أحفظُ صدرَه. والكلامُ أنْ يُنصبَ بها؛ لأنّها في معنى ليسَ". وأشارَ المالقيُّ إلى ما أشارَ إليهِ الفرّاءُ فذكرَ أنَّ" من العربِ من يخفضُ بها الحينَ، أو ما في معناهُ منبهةً على الأصلِ من الخفضِ، إذ ما يختصُّ باسمٍ ولا يكونُ كجزءٍ منه أصلُه أنْ يعملَ فيهِ الجرَّ"[249]. ومنعَ الرضيُّ الجرَّ بـ (لاتَ)، وإنْ سُمِعَ فهو شاذٌّ[250].

ب . لكنَّ:

نصَّ الفرّاءُ [1: 464]على أنَّ للعربِ في (لكن) لغتينِ؛ تشديدَ النونِ وتخفيفَها، وأنَّ من شدّدَها نصبَ بها الأسماءَ، ولم يلِها الفعلُ، ومن خفّفَ نونَها وأسكنَها أهملَها ولم يُعملْها لا في الأسماءِ ولا في الأفعالِ، وذكرَ أنَّ العربَ إذا أدخلتِ الواوَ عليها آثرتْ تشديدَ نونِها، وإذا ألقَوا منها الواوَ آثرُوا تخفيفَ نونِها[251].

ج . الجزمَ بـ (إذا):

ذكرَ الفرّاءُ أنَّ من العربِ يجزمُ بـ (إذا) من غيرِ أنْ يُعيّنَ هؤلاءِ العربَ، كما ذكرَ أنَّ أكثرَ الكلامِ فيها الرفعُ؛ لكونِها صفةً أي ظرفًا. قالَ [3: 158]:" من العربِ من يجزمُ بإذا، فيقولُ: إذا تقمْ أقمْ، ... وقال آخر[252]:

وَاسْتغنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغِنَى وإذَا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَحمَّلِ

وأكثرُ الكلامِ فيها الرفعُ؛ لأنّها تكونُ في مذهبِ الصفةِ".

وناقشَ أبو بكرٍ الأنباريُّ[253] وابنَ مالكٍ الجزمَ بـ (إذا)، وأجازاهُ في النثرِ والشعرِ من غيرِ أنْ يُشيرَا إلى أنَّ ذلكَ لُغةٌ، إلاّ أنَّ ابنَ مالكٍ أجازَه في الشعرِ على كثرةٍ، وفي النثرِ على قلّةٍ، مُحتجًّا بقولِهِ عليهِ الصّلاةُ والسّلامُ لعليٍّ وفاطمةَ ـ رضيَ اللهُ عنهُما ـ:" إذا أخذتُما مضاجعَكما تُكبّرا أربعًا وثلاثين، وتسبّحا ثلاثًا وثلاثين، وتُحمّدا ثلاثًا وثلاثين"[254]. والجزمَ بـ (إذا) عند جمهورِ النحويين شاذٌّ نادرٌ، لا يجوزُ إلاّ في ضرورةٌ في الشعرِ[255]. والغريبُ أنَّ النحّاسَ ذكرَ أنَّ النحويّينَ جميعًا أجازُوا" الجزمَ بـ (إذا)، وأنْ تجعلَ بمنزلةِ حروفِ المجازاةِ؛ لأنّها لا تقعُ إلاّ على فعلٍ، وهيَ تحتاجُ إلى نوابٍ، وهكذا حروفُ المجازاةِ"[256].

د . لا بمعنى إنْ: ذكرَ الفرّاءُ أنَّ (لا) تأتي بمعنى (أنْ) إذا صحَّ أنْ تقعَ موقعَ (أنْ) لئلاّ وكيلا، وجعلَ منه قولَه تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾[النساء: 176]" قالَ [1: 297]:" معناهُ: ألاّ تضلّوا. ولذلكَ صَلَحتْ لا في موضعِ أنْ. هذه محنةٌ لـ (أنْ) إذا صَلَحتْ في موضعِها لئلا وكيلا صَلَحت لا". وإذا كانتْ (لا) كذلكَ صَلَحَ أنْ ينجزمَ الفعلُ بها وأنْ يرتفعَ، ونسبَ الجزمَ إلى العربِ من غيرِ تخصيصٍ، ونسبَ الرفعَ إلى أهلِ الحجازِ. قال [2: 383]في معنى (لا) في قولِه تعالى: ﴿ لا يسمَعون ﴾[الصافات: 9]:" ومعنى (لا) كقولِه: ﴿كذلك سلكْناه في قلوبِ المُجْرِمينَ لا يُؤْمنُونَ به ﴾[الحجر: 12، و 13] لو كانَ في موضعِ (لا) (أنْ) صلحَ ذلكَ، كما قالَ: ﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾، وكما قالَ: ﴿ وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ ﴾[النحل:15، ولقمان:10] ويصلحُ في (لا) على هذا المعنى الجزمُ. العربُ تقولُ: ربطْتُ الفرسَ لا ينفلتْ، وأوثقتُ عبدي لا يَفْرُرْ ... والرفعُ لغةُ أهلِ الحجازِ.وبذلكَ جاءَ القرآنُ".

وناقشَ ابنُ مالكٍ المنفيَّ بـ (لا) الصالحَ قبلَها (كي)، فأجازَ الرفعَ والجزمَ سماعًا عن العربِ من غيرِ تحديدٍ، وأوردَ ابنُه حكايةً عنِ العربِ قولَهم: ربطتُ الفرسَ لا تنفلت، وأوثقتُ العبدَ لا يفرّ، وذكرَ نقلاً عن الفرّاءِ" أنَّ العربَ ترفعُ هذا وتجزمُه"[257].

هـ . لمّا بمعنى إلاّ: نسبَ الفرّاءُ إلى هُذيلٍ أنّهم يجعلونَ (إلاّ) مع (إنْ) المخفّفةِ بمعنَى (لمّا). قالَ [3: 254] مُفسِّرًا قولَه تعالى: ﴿ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[الطارق: 4]:" قرأها العوامُّ (لمّا)، وخفّفها بعضهم. الكسائيُّ كان يخفّفُها، ولا نعرفُ جهةَ التثقيلِ، ونرى أنّها لغةٌ في هذيلٍ، يجعلونَ إلاّ مع إنِ المُخفّفة (لمّا)، ولا يُجاوزُونَ ذلكَ، كأنّه قالَ: ما كلُّ نفسٍ إلاّ عليها حافظٌ". ونقلَ أبو حيّان عن الأخفشِ أنَّ هذيلا وغيرهم يجعلُون لمّا بمعنى (إلاّ)، كقولِهم: أقسمتُ عليكَ لمّا فعلتَ كذا، بمعنى: إلاّ فعلتِ[258]. وذكرَ الهرويُّ أنَّ (لمّا) تأتي بمعنى (إلاّ) في موضعينِ فقط هما القسمُ وبعدَ حرفِ الجحدِ[259].

و . كم بمعنى كأيّن: ذكرَ الفرّاءُ أنَّ (كم) و (كأيّن) لغتانِ بمعنى (كم)، ولكنّه لم يُعيِّنْ أصحابَ كلِّ لغةٍ. قالَ [1: 168]معلّقًا على قولِه تعالى: ﴿ كَمْ مِن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ﴾[البقرة: 149]:" وفي قراءةِ أُبيٍّ (كَأَيّن مِن فِئةٍ قَليلةٍ غَلبتْ)، وهما لغتانِ. وكذلكَ ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ ﴾[آل عمران: 146] هيَ لغاتٌ كلّها معناهنَّ معنى كم". وفي موضعٍ لاحقٍ[1: 466] ذكرَ الفرّاءُ أنَّ (كم) أصلُها (ما) الاستفهاميةُ، دخلَ عليه الكافُ، ثمّ حُذفتْ ألفُ (ما) لكثرتِها في الكلامِ، فسكنتْ ميمُها. والمشهورُ عندَ النحويّينَ أنَّ (كأيّن) ليستْ لغةً أخرى لـ (كم)، وإنّما هما كنايتانِ من كناياتِ العددِ[260].

ز . في بمعنَى الباءِ: في أثناءِ مُناقشتِه قولَهُ تعالى: ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾[الحج: 25]، ذكرَ الفرّاءُ [2: 223] أنَّ بعضَ القُرّاءِ[261] قرأَ: (وَمَنْ تَرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ)، بالتّاءِ مفتوحةً، ثُمَّ ذكرَ في هذه القراءةِ ثلاثةَ أوجُهٍ؛ أنْ يكونَ من الوُرُودِ، كأنَّهُ أرادَ: مَنْ وَرَدَهُ أو تَوَرَّدَهُ، وهذا الوجهُ غيرُ مَرضيٍّ عنهُ لديه؛ لأنَّ وَرَدَ يتعدّى مُباشرةً إلى المفعولِ، فيُقالُ: وردنا مكّةَ، ولا يُقالُ وَرَدْنا في مكّةَ، والوجهَ الثّانيَ أنْ يكونَ بمعنَى النُّزولِ، والوجهَ الثالثَ أنْ يكونَ بمعنَى الطّلبِ وإرادةِ الشّيءِ، وأنَّ الباءَ وقعَ موقعَ (في)، وكانَ بمعناهُ وَفْقَ لغةِ طيّءٍ، قالَ:" وقد تجوزُ في لغةِ الطّائيّينَ؛ لأنّهم يقولُونَ: رَغِبْتُ فيكَ، يُريدونَ: رَغِبْتُ بكَ". وكانَ الفرّاءُ في غيرِ موضعٍ[2: 70. وينظر 3: 132، و 173] في (معاني القرآنِ) تبصّرَ في المسألةِ، فألفى أنَّ" من العربِ مَن يجعلُ (في) موضعَ الباءِ، فيقولُ: أدخلَكَ اللهُ بالجنَّةِ، يُريدُ: في الجنّةِ".

وقد وردَ أهلُ العربيّةِ على ظاهرةِ تناوبِ حروفِ الخفضِ، ووُقوعِ بعضِها موقعَ بعضٍ، بالنّظرِ والتّأمُّلِ، فأجازَ الكوفيّونُ، وبعضُ البصريّينَ[262] أنْ يكونَ لحرفِ الخفضِ غيرُ معنًى تَبَعًا لسياقِ كلامِ العربِ، ومنع ذلكَ جمهورُ البصريّينَ، وتأوّلُوا ما أوْهَمَ على تضمينِ الفعلِ معنَى فعلٍ آخرَ يتعدّى بهذا الحرفِ[263].

ووَقفَ بعضُ المحدثينَ من هذهِ الظّاهرةِ موقفًا أبطلَ فيهِ قولَ الكوفيّينَ والبصريّينَ مَعًا؛ لعدمِ استحكامِ أدلّتِهم في هذهِ المسألةِ، ووَجدَها" مسألةً مُعجميّةً تندرجُ في بحثِ دلالاتِ الألفاظِ على وجهٍ مُباينٍ للوجهِ، أو الوجوهِ التي رسَمَها السّلَفُ، ذلكَ أنَّ لكلِّ لفظٍ معنًى واحدًا، أو أكثرَ يُؤدّيهِ من غيرِ حَاجةٍ إلى تضمينٍ"[264]. ونحنُ نوافقُهُ الرأيَ، ونُضيفُ أنَّ ذلكَ يمكنُ أنْ يكونَ من قبيلِ المُشتركِ اللفظيِّ.

وبعدُ، فلعلَّ ما سبقَ كانَ الباحثُ هدفَ وقصدَ إليهِ، يلتمسُ خلالَهُ ظاهرةَ التّباينِ اللّهجيِّ فيما عيّنَهُ الفرّاءُ، وحكاهُ في (معاني القرآنِ)، وقد انتظمَها ثلاثةُ المُستوياتِ: الصوتيِّ والصّرفيِّ والنحويِّ، المتّسقةِ من قضايا في العربيّةِ مختلفةٍ مُتباينةٍ.

إنَّ ما وردَ بيانُه من لهجاتٍ يُنبئُ من جهةٍ عن استثمارٍ واسعٍ، وعنايةٍ مُنكشفةٍ بكلامِ العربِ، سَخّرَها الفراءُ للكشفِ عن معاني التنزيلِ المُباركِ، وبناءِ القواعدِ، ويُنبئُ من جهةٍ أخرى عن أنَّ هذهِ اللّهجاتِ لم تكنْ كُلّها مِمّا يجوزُ أنْ تُبنى عليهِ القواعدُ عندَ الفرّاءِ، فطالمًا ردَّ بعضَها، ونعتَ بعضًا آخرَ بالخطأِ أو باللّحنِ.

الهوامش:

[1] أبو حيان: البحر المحيط ج 2، ص 499، و ج 5، ص 226. وينظر: ابن منظور: لسان العرب (ها) 15 ج، ص 477، والرضي: شرح الكافية ج 2، ص 11.

[2] ينظر: سيبويه: الكتاب ج 4، ص 189.

[3] الزجاج: معاني القرآن ج 1، ص 432.

[4] العكبري: التبيان في إعراب القرآن ج 1، ص 272.

[5] أبو حيان: البحر المحيط ج 2، ص 499.

[6] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ج 1، ص 349.

[7] الحلبي: الدر المصون ج 3، ص 261.

[8] الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 26.

[9] الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 26.

[10] أبو حيان: البحر المحيط ج 2، ص 500499.

[11] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 467.

[12] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 467.

[13] الرجز لمنظور بن حيّة الأسدي في: الأزهري: شرح التصريح ج 2، ص 367، وفيه: فالْطَجع، بإبدال اللام من الضاد، وهو إبدال شاذّ.

[14] الشيخ يسن: حشيته على شرح التصريح ج 2، ص 60. وينظر: الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن ج 2، ص 57، والبغدادي: خزانة الأدب ج 2، ص 258.

[15] الأخفش: معاني القرآن ج 2، ص 375.

[16] الجوهري: الصحاح (يا)، ج 6، ص 2562، والزجاج: معاني القرآن ج 3، ص 159، والنحاس: إعراب القرآن ج 2، ص 368، والبغدادي: خزانة الأدب ج 2، ص 258.

[17] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ج 2، ص 57.

[18] البيت من الرجز، وهو للأغلب العجلي في ديوانه ص 169.

[19] البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص 55، وروايةُ الديوان: عليَّ، بفتحِ الياءِ، وعليهِ فلا شاهدَ في البيت.

[20] ينظر: الفراء: معاني القرآن ج 2، ص 76، والنحاس: إعراب القرآن ج 2، ص 369.

[21] أبو حيان: البحر المحيط ج 5، ص 419، والبغدادي: خزانة الأدب ج 2، ص 258.

[22] البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ج 1، ص 2. ويروى: سبقوا ... فتُخُرِّموا ولكلّ ....

[23] الزجاج: معاني القرآن ج 3، ص 354. وينظر: الزمخشري: الكشاف ج 1، ص 275.

[24] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 537. وينظر: سيبويه: الكتاب ج 3، ص 414، وفيه:" وناس من العرب يقولون: بُشْرَيّ وهُدَيَّ".

[25] سيبويه: الكتاب ج 4، ص 151. وينظر: الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 107، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ج 2، ص 246.

[26] الرضي: شرح الكافية ج 2، ص 10.

[27] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 473.

[28] الزجاج: معاني القرآن ج1، ص 157.

[29] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ج 2، ص 443. وينظر: ابن جني: الخصائص ج 1، ص 74، وج 2، ص 317.

[30] الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 93. وينظر: الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ج 1، ص 83، و ج 2، ص 233، وشاهين: أثر القراءات في الأصوات ص 318 وما بعدها.

[31] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ج 2، ص 384.

[32] ينظر: سيبويه ج 4، ص 113.

[33] سيبويه: الكتاب ج 4، ص 37. وينظر: الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ج 1، ص 35، و 366.

[34] ابن جني: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ج 1، ص 53.

[35] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 541. وينظر: تذكرة النحاة ص 498، والمرادي: الجنى الداني ص 111، والسيوطي: همع الهوامع ج 4، ص 307.

[36] الزجاج: معاني القرآن ج 2، ص 98.

[37] ينظر: سيبويه: الكتاب ج 4، ص 151، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ج 2، ص 49، والحلواني: الواضح في النحو والصرف " قسم النحو " ص 53 . 54.

[38] كذا في معاني القرآن، ولعلّ الصوابَ: خفّفوا.

[39] ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 165.

[40] ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 62.

[41] النحاس: إعراب القرآن ج 5، ص 70.

[42] ارتشاف الضرب ج 1، ص 365 . 366.

[43] أبو حيان: البحر المحيط ج 5، ص 38.

[44] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 242.

[45] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ج 1، ص 519.

[46] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ج 1، ص 72.

[47] قرأ بإثباتِ ألفِ (أنا) في الوصلِ والوقفِ ابنُ عامر، وغيرُهُ لا يُثبتُها إلا في الوقفِ. ينظر: الزمخشري: الكشاف ج 2، ص 484 . 485.

[48] وفي توجيهِ الآيةِ أقوالٌ أخرى. ينظر: البغدادي: خزانة الأدب ج 4، ص 492 . 493.

[49] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني للمرادي ص 233، وخزانة الأدب للبغدادي ج 4، ص 490.

[50] الزمخشري: الكشاف ج 2، ص 485.

[51] الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ج 2، ص 294.

[52] الذي في مجمع الأمثال للميداني ج 2، ص 394:" هكذا فَصْدِي"، وأنّ أول من تكلّم به كعبُ بن مامةَ.

[53] البغدادي: شرح شواهد الشافية ج 4، ص 222.

[54] ينظر: المالقي: رصف المباني ص 467، والرضي: شرح شافية ابن الحاجب ج 2، ص 294، والبغدادي: شرح شواهد الشافية ج 4، ص 222.

[55] النحاس: إعراب القرآن ج 1، ص 331.

[56] الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج 1، ص 73، والسيوطي: همع الهوامع ج 1، ص 207.

[57] الرضي: شرح الكافية ج 2، ص 9. وينظر: البغدادي: شرح شواهد الشافية ج 4، ص 223، وخزانة الأدب ج 2، ص 390.

[58] المالقي: رصف المباني ص 108، و 467.

[59] ينظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ج 2، ص 231.

[60] البيت من الوافر، وهو لحميد بن ثور في ديوانه ص 133.

[61] النحاس: إعراب القرآن ج 1، ص 330.

[62] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص 716، وخزانة الأدب للبغدادي ج 2، ص 385. وفي حاشية المغني أنه يروى شاؤوا، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

[63] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب للبغدادي ج 2، ص 385.

[64] البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ج 1، ص 88، والكشاف للزمخشري ج 3، ص 25.

[65] سيبويه: الكتاب ج 4، ص 211 . 214.

[66] البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص168،. وبلا نسبة في الكتاب لسيبويه ج 4، ص 211، وشرح المفصل لابن يعيش ج 9، ص 78، وفيه غذاة الأمس.

[67] البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص 172.

[68] البيت من البسيط، وهو في ديوانه ص 170.

[69] البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ص 197.

[70] البيت من الطويل، وهو لضرار بن الأزور في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج 2، ص 342، وخزانة الأدب للبغدادي ج 2، ص 5، وروايتُه ثَمَّ: أو تقدّمُوا، وعليهِ فلا شاهد فيه.

[71] الشعرُ من الرجزِ، ولم اقفْ عليه إلا في شرح المفصل لابن يعيش ج 9، ص 80 وبلا نسبةٍ.

[72] ابن يعيش: شرح المفصل ج 9، ص 80.

[73] الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 72، ج 2، ص 546، والرضي: شرح الكافية ج 2، ص 8، والبغدادي: خزانة الأدب ج 2، ص 385، والشنقيطي: الدرر اللوامع ج 1، ص 33.

[74] الزمخشري: الكشاف ج 3، ص 25.

[75] ابن هشام: مغني اللبيب ص 717.

[76] وقرأ بالرفع أيضا ابنُ أبي إسحاق. ينظر: أبو حيان: البحر المحيط ج 4، ص 255.

[77] ابن هشام: مغني اللبيب ص 716، والبغدادي: خزانة الأدب ج 2، ص 385.

[78] أما قولُه الثاني فهو أنَّ مثلَ هذا الحذفِ لا يحسُنُ في الكلامِ، وإنّما هو بالضّرورةِ أشبهُ. ينظر: شرح المفصل ج 9، ص 80.

[79] ابن يعيش: شرح المفصل ج 7، ص 5.

[80] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 507.

[81] ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص 30. وينظر: السيوطي: همع الهوامع ج 1، ص 260 . 261.

[82] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ج 1، ص 487.

[83] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 506.

[84] الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ج2، ص 300.

[85] ينظر: سيبويه: الكتاب ج 4، ص 183.

[86] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 424.

[87] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ج 1، ص 81.

[88] المبرد: المقتضب ج 3، ص 354.

[89] الحموز: ظاهرة القلب المكاني في العربية ص 14.

[90] البيت من الوافر، وهو لذي الخرق الطهوي في مجالس ثعلب ج 1، ص 154، ولسان العرب (عقا)، ج 15، ص 80، ولحميد في: الصحاح (عقا)، ج 6، ص 2433.

[91] كذا ضُبطتْ في معاني القرآن للفراءِ، وهي قراءةُ ابن مسعودٍ كما في (مختصر في شواذ القرآن ص 6، لابن خالويه)، وضبطتْ ثَمَّ: تَعْيَثُوا، وهو خطأٌ، والصّوابُ كما في (معاني القرآنِ)، فهيَ مثل: باعٍ، ولا تَبيعُوا.

[92] على أنَّ (عاقي) يحتملُ أنْ يكونَ الشّاعرُ توهمَ عَقَوَ، فبنى منهُ عاقيًا. ينظر: ابن منظور: لسان العرب (عقا) ج 15، ص 81.

[93] يقولُ ابنُ جنّي في الخصائص ج 2، ص 69 . 70.:" اعلمْ أنَّ كُلَّ لفظينِ وُجِدَ فيهما تقدمٌ وتأخيرٌ، فأمكنَ أنْ يكونَا جميعًا أصلينِ ليسَ أحدُهما مقلوبًا عن صاحبِه، فهوَ القِياسُ الّذي لا يجوزُ غيرُهُ، وإنْ لم يُمكنْ ذلكَ حكمتَ بأنَّ أحدَهُما مقلوبٌ عن صاحبِه... فممذا تركيباهُ لا قلبَ فيهما قولُهم: جَذَبَ وجَبَذَ؛ ليسَ أحدُهما مقلوبًا عن صاحبِه. وذلكَ أنَّهُما يتصرّفانِ تصرُّفًا واحدًا؛ نحو: جذبَ يجذبُ جذْبًا فهوَ جاذبٌ والمفعولُ مجذوبٌ، وجبَذَ يجبِذُ جبْذًا فهوَ جابذٌ والمفعولُ مجبُوذٌ... فإنْ قصّرَ أحدُهما عن تصرُّفِ صاحبِه، ولم يُساوِهِ كان أوسَعُهما أصلاً لصاحبِه...".

[94] ابن منظور: لسان العرب (أود)، ج 3، ص 75.

[95] برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص 28، وعبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ص22، وشاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص 208.

[96] سيبويه: الكتاب ج 4، ص 472.

[97] ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ج 1، ص 285.

[98] ينظر: سيبويه ج 4، ص 469.

[99] النحاس: إعراب القرآن ج 1، ص 379 . 380.

[100] النحاس: إعراب القرآن ج 1، ص 380.

[101] ينظر: الحلواني: الواضح في النحو والصرف" قسم الصرف" ص 29.

[102] ابن جني: سر صناعة الإعراب ج 1، ص 190.

[103] ينظر: شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص 210 . 211.

[104] وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 125، وابن جني: سر صناعة الإعراب ج 1، ص 191.

[105] أبو حيان: البحر المحيط ج 8، ص 486.

[106] أنيس: الأصوات اللغوية 87.

[107] وأوردَ أبو عليٍّ القالي في (الأمالي ج 2، ص 67 . 68) ألفاظًا عديدةً غيرَ بعثر وبحثر . تعاقبتْ فيها العينُ والحاءُ. وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 86.

[108] أنيس: الأصوات اللغوية ص 88.

[109] الزمخشري: الفائق في غريب الحديث ج 2، ص 392.

[110] الزمخشري: الفائق في غريب الحديث ج 2، ص 391.

[111] عبد التواب: فصول في فقه اللغة العربية ص 139.

[112] وينظر: ابن السكيت: الإبدال ص 73، والقالي: الأمالي ج 2، ص 53.

[113] الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس ج 1، ص 609.

[114] ينظر: أنيس: الأصوات اللغوية ص45، والسعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص 154، و 169.

[115] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص155.

[116] الأنباري: الزاهر في معاني كلمات الناس ج 2، ص 214213. وينظر: ابن منظور: لسان العرب (رحس)، ج 5، ص 95.

[117] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص175.

[118] الميداني: مجمع الأمثال ج 1، ص 358، وروايتُه:" شرّ ما يجيئُكَ إلى محة عرقوب".

[119] أنيس: الأصوات اللغوية ص 76 . 77.

[120] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص 176 . 177.

[121] أنيس: الأصوات اللغوية ص 77.

[122] الجواليقي: المعرب ص 105.

[123] الجواليقي: المعرب ص 106. وأضافَ الزمخشريُّ لغةً رابعةً هي إِسْرَائِلُ. ينظر: الكشاف ج 1، ص 275.

[124] الجواليقي: المعرب ص 258.

[125] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص196 . 170. وينظر: أنيس الأصوات اللغوية ص 46.

[126] وينظر: ابن منظور: لسان العرب (جيت)، ج 2، ص 22، و (خيص) ج 7، ص 34، و (صوغ) ج 8، ص 442، و (عون) ج 13، ص 300.

[127] آل غنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية ص 280.

[128] ابن منظور: لسان العرب (دمي)، ج 14، ص 268. وينظر: (جوت)، ج 2، ص 21، و (خيص)، ج 7، ص 34، و (صوغ) ج 8، ص 442، و (دوم) ج 12، ص 219.

[129] الجندي:"التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي"، مجلة مجمع اللغة العربية، مجلد40، 1977م.

[130] الرجز لأبي الأسود الحِمّاني في شرح المفصل لابن يعيش ج 3، ص 61، وشرح التصريح للأزهري ج 2، ص 118، ولحكيم بن مَعيّة في خزانة الأدب ج 2، ص 311.

[131] سيبويه: الكتاب ج 4، ص 110.

[132] الأخفش: معاني القرآن 379/2.

[133] ابن جني: المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ج 1، ص 330.

[134] ابن جني: سر صناعة الإعراب ج 1، ص 235.

[135] لأزهري: شرح التصريح على التوضيح ج 2، ص 118.

[136] ابن منظور: لسان العرب (وقي)، ج 15، ص 402 . 403. وينظر: آل غنيم: اللهجات في الكتاب أصواتا وبنية ص 153 وما بعدها.

[137] ابن منظور: لسان العرب (أثم)، ج 12، ص 5.

[138] ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 85. وينظر ص 103.

[139] الرضي: شرح لشافية ابن الحاجب ج 1، ص 141.

[140] ابن منظور: لسان العرب ج 1، ص 22. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط ج 7، ص 211.

[141] القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ج 1، ص 81.

[142] ابن منظور: لسان العرب ج 1، ص 22.

[143] ينظر: أنيس: في اللهجات العربية ص 75 . 76.

[144] السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص 157.

[145] أنيس: الأصوات اللغوية ص 89 . 90.

[146] ذكرَ ابنُ الندم في (الفهرست ص 100) أنَّ للفراء كتابًا في فَعَلَ وأفعل. وليسَ اللغويّونَ جميعا متفقينَ على مجيءِ فَعَلَ وأفعلَ بمعنًى واحدٍ، فقد أنكرَ ذلكَ طائفة منهم، منهم الأصمعيُّ الذي أنكرَ جملةً ممّا جاءَ على أفعلَ. ينظر: الأصمعيّ: فعل وأفعل، تحقيق عبد الكريم العزباوي، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، 1401 هـ.

[147] الزجاج: معاني القرآن ج 2، ص 5.

[148] الرازي: مفاتيح الغيب ج 4، ص 651.

[149] ينظر: الجوهري: الصحاح (بثث)، ج 1، ص 272، وابن القطاع: الأفعال ج 1، ص 96، وأبو حيان: البحر المحيط ج 2، ص 155، والفيومي: المصباح المنير (بث)، ص 36.

[150] قالَ القيسيُّ في (الكشف ج 1، ص 343 . 344):" قرأَ حمزةُ بالتخفيفِ... وشدّدَ ذلكَ الباقُونَ".

[151] ابن القطاع: الأفعال ج 1، ص 66. وينظر: الزجاج: فعلت وأفعلت ص 5.

[152] الفيومي: المصباح المنير (بشر)، ص 49.

[153] ينظر: القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السبع ج 1، ص 344.

[154] وينظر: اليزيدي: غريب القرآن ص 346. والجبار بمعنى المسلط لغةُ حمير كما في اللغات لابن حسنون ص 43، وذكرَ السيوطيّ في (الإتقان ج 1، ص 176) أنها كذلك لغة جرهم.

[155] الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص 153.

[156] الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص 240.

[157] الزجاج: فعلت وأفعلت ص 17.

[158] ابن القطاع: الأفعال ج 1، ص 157.

[159] في (النشرِ ج 2، ص 393 لابن الجزري):" واختلفُوا في { إذ أدبرَ } فقرأ نافعٌ ويعقوبُ وحمزةُ وخلفٌ وحفصٌ { إذْ } بإسكانِ الذالِ من غيرِ ألفٍ بعدَها. { أدبرَ } بهمزةٍ مفتوحةٍ وإسكانِ الدالِ بعدَها، وقرأ الباقونَ { إذا } بألفٍ بعدَ الذالِ { دبَرَ } بفتحِ الدالِ من غيرِ همزةٍ قبلَها .

[160] ينظر: الأخفش: معاني القرآن ج 2، ص 515، والزجاج: معاني القرآن ج 5، ص 248، وفعلت وأفعلت ص 36، والنحاس: إعراب القرآن ج 5، ص 71، والزمخشري: الكشاف ج 4، ص 168، وأبو حيان: البحر المحيط ج 8، ص 378.

[161] الزمخشري: الكشاف ج 4، ص 168.

[162] اليزيدي: غريب القرآن وتفسيره ص 399 . 400. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط ج 8، ص 378.

[163] الفيومي: المصباح المنير (شطط)، ص 313.

[164] ينظر: الزجاج: فعلت وأفعلت ص 54 . 55، وابن القطاع: الأفعال ج 2، ص 209، والصاغاني: العباب الزاخر" حرف الطاء" ص 101 . 102.

[165] ينظر: الجوهري: الصحاح (عصف)، ج 4، ص 1404، وابن منظور: لسان العرب (عصف)، ج 9، ص 248.

[166] الزجاج: فعلت وأفعلت ص 65، وابن القطاع: الأفعال ج 2، ص 328، والفيومي: المصباح المنير (عصفت) ص 414.

[167] الجوهري: الصحاح (فتن)، ج 6، ص 2176.

[168] ابن القطاع: الأفعال ج 2، ص 450.

[169] ورويت هذه القراءةُ عن أبانٍ عن عاصمٍ. ينظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن ص 16.

[170] البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه ص 141.

[171] النحاس: إعراب القرآن ج 1، ص 332 . 333.

[172] وينظر: اليزيدي: غريب القرآن وتفسيره ص 98.

[173] ينظر: سيبويه: الكتاب ج 4، ص 61، وابن دريد: جمهرة اللغة ج 1، ص 143، وابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف ص 70. وقد أفردَ ناسٌ كثير من العلماء (فعلَ وأفعلَ) بالتصنيف (ينظر: الزجاج: فعلت وأفعلت مقدمة الحقق ص ز). ومنهم الزّجّاج في كتاب (فعلت وأفعلت)، وقد قسّمهُ إلى أربعة أقسامٍ، وهي: ما تكلّمتْ بهِ العربُ على لفظِ فعلتُ وأفعلتُ والمعنى واحدٌ، وما تكلّمتْ به العربُ على لفظِ فعلتُ وأفعلتُ والمعنى مختلفٌ، وما ذُكِرَ فيه فعلتُ وحدَه، وما **ذُكِرَ فيه أفعلتُ وحدَه**.

[174] الرضي: شرح شافية ابن الحاجب ج 1، ص 83.

[175] وينظر: الحلواني: الواضح في النحو والصرف" قسم الصرف" ص 124 . 125.

[176] سيبويه: الكتاب ج 4، ص 113 . 114. وينظر: آل غنيم: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية ص 133 وما بعدها.

[177] الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ج 1، 184. وينظر ج 1، ص 366.

[178] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 276. وينظر: الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 169.

[179] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 276. وينظر: الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 169، وسيبويه: الكتاب ج 3، ص 397، و580، و 585.

[180] الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 226. وينظر: النحاس: إعراب القرآن ج 1، ص 434 . 435.

[181] ينظر: ابن القطاع: الأفعال ج 2، ص 462، وابن منظور: لسان العرب (فسد)، ج 3، ص 335.

[182] ابن القطاع: الأفعال ج 3، ص 79، وابن منظور: لسان العرب (كسد)، ج 3، ص 380 ، والفيومي: المصباح المنير (كسد)، ص 523.

[183] الفيروزابادي: القاموس المحيط (كسد)، ج 1، ص 330.

[184] ابن منظور: لسان العرب (كذب)، ج 1، ص 706 . 707.

[185] النحاس: إعراب القرآن ج 5، ص 133.

[186] سيبويه: الكتاب ج 4، ص 79.

[187] البيضاوي: تفسير البيضاوي ج 5، ص 442. وينظر: الزجاج: معاني القرآن ج 5، ص 274، والأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ج 2، ص 491.

[188] الجوهري: الصحاح (سكن)، ج 5، ص 2136 ، و الرازي: مختار الصحاح (سكن)، ص 307.

[189] الجوهري: الصحاح (مأق)، ج 4، ص 1553.

[190] ابن منظور: اللسان(مأق)، ج 10، ص 337.

[191] ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 108.

[192] ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج 1، 171.

[193] سيبويه: الكتاب ج 4، ص 268.

[194] سيبويه: الكتاب ج 4، ص 273.

[195] ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 93.

[196] الرجزُ لرؤبة في ديوانِه ص 172، ولليلى الأخيلية في ديوانها ص 61.

[197] ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص 32.

[198] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 526، والسيوطي: همع الهوامع ج 1، ص 285.

[199] ابن هشام: أوضح المسالك ج 1، ص 101.

[200] ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك ج 1، ص 102 الحاشية.

[201] البيت من الطويل، وهو للمتلمس في ديوانه ص 34.

[202] الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 113، و ج 2، ص 408.

[203] ابن شقير: المحلى وجوه النصب ص 107.

[204] ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع ص 242. وفي نسبتها إلى بني الحارث بن كعبٍ خاصة ينظر أيضا: النحاس: إعراب القرآن ج 2، ص 248، 249، وج 3، ص 45، وابن هشام: مغني اللبيب ص 58، والزركشي: البرهان في علوم القرآن ج 4، ص 229، وأبو حيان: تذكرة النحاة ص 432، والشلوبين: شرح المقدمة الجزولية ج 1، ص 333.

[205] أبو عبيدة: مجاز القرآن ج 2، ص 21. وينظر أيضا: الزجاج: معاني القرآن ج 3، ص 362، وقد نقل كلام أبي عبيدة.

[206] العيني: شرح شواهد العيني مع الصبان ج 1، ص 70 . 71.

[207] السيوطي: همع الهوامع ج 1، ص 133.

[208] السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 153.

[209] الفارقي: افصاح ص 377.

[210] الحريري: درة الغواص ص 843، ضمن تكملة الجواليقي.

[211] ابن يعيش: شرح المفصل ج 3، ص 128، وابن هشام: مغني اللبيب ص 58، وابن شقير: المحلى وجوه النصب ص 107.

[212] العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ج 1، ص 110.

[213] الأخفش: معاني القرآن ج 1، ص 113، وقارنه مَعَ ج 2، ص 408.

[214] ينظر في هذهِ النّصوص: ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 335، وابن شقير: المحلى وجوه النصب ص 107، والفارقي: الإفصاح ص 377، وأبو حيان: تذكرة النحاة ص 432، و ابن يعيش: شرح المفصل ج 3، 128 . 129، والسيوطي: شرح شواهد المغني ج 1، ص 129.128، و 331، وهمع الهوامع ج 1، ص 133.

[215] ولعلّهُ من المُفيدِ الإشارةُ إلى أنَّ الزّبيديَّ نقلَ (طبقاتِه ص 133) عن الفرّاءِ أنَّ (كلا) ليستْ اسمًا ولا فعلاً، بل هي بينَ الأسماءِ والأفعالِ.

[216] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 609.

[217] السيوطي: همع الهوامع ج 1، ص 136.

[218] الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج 1، ص 43.

[219] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 526.

[220] ابن هشام: أوضح المسالك ج 1، ص 98. وينظر في علة زيادةِ النونِ وخلافِ النحويّينَ في ذلكَ: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ج 1، ص 108.

[221] وينظر: البغدادي: خزانة الأدب ج 3، ص 412.

[222] ثعلب: مجالس ثعلب ج 1، ص 265.

[223] البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص 546.

[224] النحاس: إعراب القرآن ج 2 ، ص 145. وينظر: الأزهري: شرح التصريح ج 1 ، ص 77.76.

[225] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 268.

[226] الشعر من الطويل، وهو للصمة بن عبد الله القشيري كما في شرح الشواهد للعيني مع شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج 1، ص 49.

[227] الأعراف الآية 130.

[228] الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان ج 1، ص 87، والكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص 11.10.

[229] ينظر: ثعلب: مجالس ثعلب ج 1، ص 148.147، و 266.265.

[230] الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ج 1، ص 201.209.

[231] أبو حيان: تذكرة النحاة ص 52.

[232] الاستراباذي: شرح الكافية ج 1، ص 189. وينظر: سيبويه: الكتاب ج 1، ص 220، والنحاس: إعراب القرآن ج 4، ص 298..

[233] البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير العبسي كما في ذكرَ الفراء نفسه في ج 2، ص 223، وكما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج 1، ص 340، وشرح شواهد المغني للسيوطي ج 1، ص 328. وأشار السيوطي إلى رواية أخرى للبيت وهي: ألم يبلغْك، وأورد ابن جني البيت في سر صناعة الإعراب ج 1، ص 88 . 89 من غير نسبة، وذكر أنّ بعض أصحابه رواه (ألم يأتك)، وأنَّ أبا العباس أنشده عن أبي عثمان عن الأصمعي: ألا هل أتاك ...، ولا شاهد فيه على هذه الروايات.

[234] البيت من البسيط، وهو لأبي عمرو بن العلاء كما في معجم الأدباء للحموي ج 3، ص 346.

[235] الزجاجي: الجمل ص406 . 407.

[236] النحاس: إعراب القرآن ج 3، ص 51، و ج 4، ص 396 . 397. وينظر: سيبويه: الكتاب ج 3، ص 316، وابن السراج: الأصول في النحو ج 3، ص 443، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 423، والسلسيلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ج 1، ص 127، والسيوطي: همع الهوامع ج 1، ص 179.

[237] وينظر: السيوطي: همع الهوامع ج 3، ص 256، والبغدادي: خزانة الأدب ج 2، ص 125.

[238] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 303.

[239] سيبويه: الكتاب ج 2، ص 337. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 307.

[240] وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 322 . 323.

[241] أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 2، ص 103. وينظر: سيبويه: الكتاب ج 1، ص 59، والمرادي: الجنى الداني ص 322.

[242] الأخفش: معاني القرآن ج 2، ص 532.

[243] ينظر: السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص 352.

[244] النحاس: إعراب القرآن ج 5، ص 174.

[245] البيت من البسيط، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص 35.

[246] ينظر: النحاس: إعراب القرآن ج 5، ص 174. 175، وابن يعيش: شرح المفصل ج 7، ص 63، و ج 8، ص 51.

[247] السيوطي: همع الهوامع ج 4، ص 76.

[248] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في رصف المباني للمالقي ص 334. وتمامه كما أنشده المالقي: فلمّا علمتُ أنّني قد قتَلتُه ندمتُ عليه...

وذكر محققه في حاشيته أن البيت للقتال الكلابي في ديوانه ص 89، وروايته فيه: ولمّا رأيتُ أنّني قد قتَلتُه ندمتُ عليهِ أيَّ ساعةَ مندمِ . وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

[249] المالقي: رصف المباني ص 334. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص 336، والمرادي: الجنى الداني ص 490.

[250] الاستراباذي: شرح الكافية ج 1، ص 271.

[251] وينظر: المرادي: الجنى الداني ص 587.

[252] البيت من الكامل، وهو لعبد قيس بن خفاف في المفضليات ص 385، وشرح المفضليات للتبريزي ج 3، ص 1291، ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى ج 1، ص 383. وفي حاشية مغني اللبيب لابن هشام ص 128:" ويروى: وإذا تكون خصاصة، ولا شاهد فيه حينئذ".

[253] لأنباري: الأضداد ص 120.

[254] ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص 18. وينظر: الآلوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص 156.

[255] سيبويه: الكتاب ج 3، ص 60 . 61. وابن هشام: مغني اللبيب ص 127 . 128، والسيوطي: همع الهوامع ج 3، ص 180، والرضي: شرح الكافية ج 2، ص 109.

[256] النحاس: إعراب القرآن ج 4، ص 432.

[257] السيوطي: همع الهوامع 4، ص 139.

[258] أبو حيان: البحر المحيط ج 8، ص 454.

[259] الهروي: الأزهية في علم الحروف ص 198.

[260] ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ج 1، ص 377، و 385.

[261] لم أتبيّنْ هذه القراءةَ في توافرَ بينَ يدّى من مصادرَ، ولكنَّ فيها { يَرِدْ }، بالياءِ مفتوحةً، قالَ أبو حيّانَ في (البحرِ المحيط ج 6، ص 363):" وقرأتْ فرقةٌ: { وَمَنْ يَرِدْ } بفتحِ الياءِ من الورود، وحكاها الكسائيُّ والفرّاءُ". وقالَ العكبري في (التبيان ج 2، ص 939):" الجمهورُ على ضمّ الياء من الإرادة، ويُقرأ شاذًا بفتحها من الورود".

[262] ينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص 568، و 571 . 572، وابن سلام: التَصاريف ص 227، و 230.

[263] ينظر: المرادي: الجنى الداني ص 46، والأزهري: شرح التصريح ج 2، ص 4 . 7، والصبان: حاشية الصبان ج 2، ص 210، والجبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص 150.

[264] عواد: تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ص 5 . 6.

ثبت المصادر والمراجع

. آل غنيم، صالحة راشد، **اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية**، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1985 م، الطبعة الأولى.

. الآلوسي، محمود شكري، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، مكتبة البيان بغداد ودار صعب بيروت، بلا طبعة ولا تاريخ.

. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد، **النهاية في غريب الحديث**، 5 أجزاء، تحقيق طاهر الزاوي وزميله، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بلا طبعة ولا تاريخ.

. الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، جزءان، حققه فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، 1981 م، الطبعة الثانية.

ـ الأزهري، خالد بن عبد الله الجرجاوي، **شرح التصريح على التوضيح ومعه حاشية الشيخ يس**، جزءان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بلا طبعة ولا تاريخ.

ـ الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن:

آ. **شرح الكافية في النحو**، جزءان، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

ب. **شرح شافية ابن الحاجب**، 4 أجزاء، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 م.

ـ الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**"، جزءان، دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.

ـ الأصمعي، عبد المالك بن قريب، فعل وأفعل، تحقيق عبد الكريم العزباوي، **مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي**، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، 1401 هـ.

ـ الأغلب العجلي (الأغلب بن عمر)، **ديوانه ضمن" شعراء أمويون**"، تحقيق نوري القيسي، عالم الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية بغداد، (1985م، الطبعة الأولى.

ـ الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

آ. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، دار الفكر، بلا تاريخ وطبعة.

ب. **البيان في غريب إعراب القرآن**، جزءان، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1980 م.

ـ الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم:

آ ـ **الأضداد**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1987 م.

ب ـ **إيضاح الوقف والابتداء**، جزءان، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، 1391 هـ.

ج ـ **الزاهر في معاني كلمات الناس**، جزءان، تحقيق حاتم الضامن، بغداد، 1987 م، الطبعة الثانية.

ـ أنيس، إبراهيم:

آ. **الأصوات اللغوية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979 م، الطبعة الخامسة.

ب. **في اللهجات العربية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992 م، الطبعة الثامنة.

ـ برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982 م.

ـ البغدادي، عبد القادر:

آ. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، 4 أجزاء، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

ب. **شرح شواهد الشافية**، (مع شرح شافية ابن الحاجب 4 أجزاء)، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 م.

ـ البيضاوي، عبد الله بن عمر الشيرازي، **تفسير البضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، 5 أجزاء، دار الفكر، بيروت، 1996 م.

ـ التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي، **شرح المفضليات**، 3 أجزاء، تحقيق علي محمد البجاوي،دار نهضة مصر للطباعة والنشر، بلا تاريخ وطبعة.

ـ ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، جزءان، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ، النشرة الثانية.

ـ الجبالي، حمدي محمود: **في مصطلح النحو الكوفي تصنيفًا واختلافًا واستعمالا**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، 1982م.

ـ جرير بن عطية الخطفي، **ديوان جرير بن عطية**، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ، الطبعة الثالثة.

ـ ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، **النشر في القراءات العشر**، جزءان أشرف على تصحيحه علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.

ـ الجندي، أحمد علم الدين، التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، **مجلة مجمع اللغة العربية**، مجلد40، 1977م.

ـ ابن جنّي، أبو الفتح عثمان:

آ. **الخصائص**، 3 أجزاء، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ، الطبعة الثانية.

ب. **سر صناعة الإعراب**، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، جزءان، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1954 م، الطبعة الأولى.

ج. **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها**، جزءان، تحقيق علي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1994م.

. الجواليقي: **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، تحقيق ف . عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، 1990 م، الطبعة الأولى.
. الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، مقدمة و 6 أجزاء، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1984 م، الطبعة الثالثة.
. الحريري، أبو محمد القاسم بن علي، **درّة الغوّاص وشرحها وحواشيها وتكملتها**، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل بيروت، ومكتبة التراث الإسلامي القاهرة، 1996 م، الطبعة الأولى.
. ابن حسنون، إسماعيل بن عمرو، **اللغات في القرآن**، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الثالثة، 1987 م.
. الحلبي، السمين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 8 أجزاء، تحقيق وتعليق الشيخ على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، الطبعة الأولى.
. الحلواني، محمد خير:
آ . **الواضح في النحو والصرف" قسم الصرف"**، دار المأمون للتراث، دمشق ، بلا تاريخ وطبعة.
ب . **الواضح في النحو والصرف " قسم النحو "**، المكتبة الثقافية، وجدة، المغرب، 1980 م.
. الحموز، عبد الفتاح، **ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها وأدلتها وتفسيراته وأنواعها**، دار عمّار عمّان، ومؤسسة الرسالة بيروت، 1986 م، الطبعة الأولى.
. الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، **معجم الأدباء**، 5 أجزاء، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م، الطبعة الأولى.
. حميد بن ثور، **ديوان حميد بن ثور الهلالي**، صنعة عبد العزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، تاريخ المقدمة 1950 م.
. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي:
آ. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، 3 أجزاء، تحقيق مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية، القاهرة، 1997 م.
ب. **البحر المحيط**، 8 أجزاء، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، بلا تاريخ وطبعة.
ج. **تذكرة النحاة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986 م، الطبعة الأولى.
. ابن خالويه، الحسين بن أحمد:
آ. **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق وشرح، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1990، الطبعة الخامسة.
ب. **ليس في كلام العرب**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1979 م، الطبعة الثانية.
ج. **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عني بنشره برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، 3 أجزاء، حققه وقدم له رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1988م ، الطبعة الأولى.
. الذبياني، النابغة (زياد بن معاوية)، **ديوان النابغة الذبياني**، صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، بلا تاريخ وطبعة.
. رؤبة بن العجاج، **ديوان رؤبة بن العجاج**، تحقيق وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1982 م، الطبعة الثانية.
. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، 16 جزءًا، دار الغد العربي، القاهرة، 1991 م، الطبعة الأولى.
. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النّحويين واللغويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، بلا تاريخ وطبعة.
. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:
آ. **اشتقاق أسماء الله**، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، الطبعة الثانية.
ب. **الجمل في النحو**، حققه وقدّم له علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل إربد، 1984م، الطبعة الأولى.
. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل:
آ. **فعلت وأفعلت**، تحقيق وسرح وتعليق ماجد الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، بلا تاريخ وطبعة.
ب. **معاني القرآن وإعرابه**، 5 أجزاء، تحقيق عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1994م، الطبعة الأولى.
. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: **البرهان في علوم القرآن**، 4 أجزاء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر:
آ. **الفائق في غريب الحديث**، 4 أجزاء، تحقيق علي البجاوي وزميله، دار الفكر، 1993 م، بيروت.
ب . **الكشاف** ، 4 أجزاء، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، البابي الحلبي، القاهرة، 1972 م.

. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، **الأصول في النحو**، 3 أجزاء، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1985 م، الطبعة الأولى.
. السعران، محمود، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، **الإبدال**، تقديم وتحقيق حسين محمّد شرف، القاهرة، 1978م.
. ابن سلام، يحيى، **التصاريف**، تحقيق هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، 1399 هـ.
. السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، 3 أجزاء، دراسة وتحقيق الشريف البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986 م، الطبعة الأولى.
. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار النصر للطباعة الإسلامية، مصر، بلا تاريخ وطبعة.
. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، 5 أجزاء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973 م.
. السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، **شرح أبيات سيبويه**، جزءان، حققه وقدم له محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، 1979 م.
. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:
آ. **الاتقان في علوم القرآن**، جزءان، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1978 م، الطبعة الرابعة.
ب. شرح شواهد المغني، جزءان، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا تاريخ.
ج. **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، 7 أجزاء، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992 م.
. شاهين، عبد الصبور:
آ . **أثر القرءات في الأصوات والنحو العربي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987 م، الطبعة الأولى.
ب . **المنهج الصوتي للبنية العربية**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980 م.
. ابن شقير، أبو بكر احمد بن الحسن، **المحلى"وجوه النصب"**، تحقيق فائزفارس، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الأمل غربد، 1987م، الطبعة الأولى.
. الشلوبين، أبو علي عمرو بن محمد، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، 3 أجزاء، درسه وحققه تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، 1993 م، الطبعة الأولى.
. الشنقيطي، محمد محمود، **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، جزءان، دار المعرفة، بيروت، 1973 م، الطبعة الثانية.
. الصاغاني، الحسن بن محمد بن الحسن، **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، حرف الطاء، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين،دار الرشيد، بغداد، 1979 م.
. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، 4 أجزاء، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
. الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى، **المفضليات**، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وزميله، دار المعارف، القاهرة، بلا تاريخ، الطبعة السادسة.
. عبد التواب، رمضان:
. التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1983 م، الطبعة الأولى.
. **فصول في فقه اللغة العربية**، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1983 م، الطبعة الثانية.
. أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، جزءان، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، بلا تاريخ وطبعة.
. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:
آ . **التبيان في إعراب القرآن**، جزءان، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، 1976م.
ب . **اللباب في علل البناء والإعراب**، جزءان، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت، ودار الفكر دمشق، 1995 م، الطبعة الأولى.
. عمرو بن معديكرب، **ديوان عمرو بن معديكرب**، تحقيق هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1970 م.
. عواد، محمد حسن، **تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم**، دار الفرقان، عمّان، 1982 م، الطبعة الثانية.
. الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980 م، الطبعة الثالثة.
. الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد:
آ. **المذكر والمؤنث**، حققه وقدم له رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1975 م.
ب. **معاني القرآن**، 3 أجزاء، عالم الكتب، بيروت، 1980 م، الطبعة الثانية.
. الفيومي، أحمد بن محمد، **المصباح المنير**، المكتبة العلمية، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
. الفيروزابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، 4 أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977 م.
. القالي، أبو علي، **الأمالي**، 3 أجزاء، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا طبعة تاريخ.
. القتال الكلابي، عبد أو عبيد الله بن محبب أو مجيب، **ديوان القتال الكلابي**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1961 م.

. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **تأويل مشكل القرآن**، شرح ونشر السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، 1401 هـ، الطبعة الثانية.
. ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، **الأفعال**، 3 أجزاء، عالم الكتب، بيروت، 1983 م، الطبعة الأولى.
. القيسي، مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها**، جزءان، مؤسسة الرسالة، بيروت،1981م، الطبعة الثانية.
. الكنغراوي، عبد القادر صدر الدين، **الموفي في النحو الكوفي**، شرح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، بلا تاريخ وطبعة.
. ليلى الأخيلية، **ديوان ليلى الأخيلية**، جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وزميله، دار الجمهورية، بغداد، 1967 م.
. المالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 1985 م، الطبعة الثانية.
. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، 4 أجزاء، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
. المتلمس، جرير بن عبد المسيح، **ديوان المتلمس الضَّبُعي**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 14، القاهرة، 1968م.
. المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة وزميله، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، 1983م، الطبعة الثانية.
. المرتضى، علي بن الحسن، **الأمالي " غرر الفوائد ودرر القلائد"**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967 م، الطبعة الثانية.
. ابن مقبل تميم، **ديوان تميم بن مقبل**، تحقيق عزة حسن، دمشق، 1962 م.
. ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، **مجمع الأمثال**، جزءان، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
. ابن الناظم، بدر الدين عبد الله بن محمد، **شرح ألفية ابن مالك**، انتشارات ناصر خسرو، طهران . إيران، بلا تاريخ وطبعة.
. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **إعراب القرآن**، 5 أجزاء، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، 1988 م، الطبعة الثالثة.
. ابن النديم، محمد، **الفهرست**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، بلا تاريخ وطبعة.
. الهذليون، **ديوان الهذليين**، الدار القومية بمصر، 1965 م، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
. الهروي، علي بن محمد، **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1982 م.
. ابن هشام، جمال الدين محمد بن يوسف:
آ. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، حققه مازن المبارك ومحمد حمد الله وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1972م، الطبعة الثالثة.
ب. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 3 أجزاء، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، 1980 م، الطبعة السادسة.
. اليزيدي، أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى المبارك، **غريب القرآن وتفسيره**، تحقيق محمد سليم الحاج، عالم الكتب، بيروت، 1985 م، الطبعة الأولى.
. ابن يعيش، موفق الدين:
آ. **شرح المفصل**، 10 أجزاء، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة، بلا طبعة ولا تاريخ.
ب. **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، 1988 م، الطبعة الثانية.